الآليات القانونية لتحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت: من جذب الاستثمار إلى تحقيق الاستثمار المستدام

د. بدر الدين براحلية
أستاذ محاضر«أ»، أستاذ قانون الاستثمار وقانون التنمية المستدامة، كلية الحقوق
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر

الملخص:

تعالج الورقة التوجهات الجديدة لسياسات الاستثمار، حيث تنطلق من تحليل الآليات القانونية لتحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت. وقد خلصت الورقة إلى أنّ كلاً من دولة الجزائر ودولة الكويت بحاجة لبذل المزيد من الجهود لرقمنة الأدوات الإدارية المتعلقة بالاستثمار، واللحاق بركب التقنية المالية والتكنولوجيا الحديثة، وإنشاء وسائل بديلة لحل المنازعات الاستثمارية.

وتخلص الورقة أيضاً إلى أنّه لتحقيق الانتقال من الكم إلى الكيف ولتجنب السباق نحو القاع، ينبغي على دولتي الجزائر والكويت إعادة هيكلة سياساتهما نحو نوع من الاستثمار، وهو «الاستثمار المستدام». ولا ينحصر الاستثمار المستدام في تحسين ترتيب الدولة في مؤشر بيئة الأعمال، ولكنه يعني إنشاء نظام قانوني خاص يتضمن نموذج اتفاقيات دولية جديدة يعتمد على إعادة توجيه الحوافز نحو الاستثمارات التي تخدم الاقتصاد، المجتمع، والبيئة.

كلمات دالة: الاستثمار المستدام، الإطار القانوني، بيئة الأعمال، الجزائر، الكويت.

المقدمة:

تتنافس الأنظمة القانونية وفق النظرية التقليدية في تحسين مناخ الأعمال أو بيئة الأعمال (Doing Business)، لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الاستثمارات الوطنية المقيمة العامة والخاصة، في حين تعتمد السياسات الحديثة[1] على تطويع الاستثمارات ضمن أهداف التنمية المستدامة SDGs باعتبارها مرجعاً عالمياً لاقى إجماع كل الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2015/09/25[2].

يستند الجيل الجديد من السياسات الاستثمارية على النمو، شريطة أن تكون التنمية المستدامة في قلب المجهودات المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية بما تتضمنه من أبعاد اقتصادية اجتماعية وبيئية[3]، وإذ لم تكن التنمية المستدامة مغيّبة كلية في السياسات

(1) في السياق نفسه وضع الاتحاد الأوروبي خطة طريق لتطوير الاقتصاد الأوروبي المستدام التي شرع فيها بإبرام الاتفاق الأخضر الأوروبي European Green Deal بتاريخ 2019/12/11، واتفاق خطة الاستثمار الأخضر الأوروبي European Green Deal Investment Plan EGDIP بتاريخ 2020/01/14 بقيمة 01 تريليون أورو. ومن جهة ثانية تمّ إنشاء المنصة الدولية للتمويل المستدام بشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول النامية بتاريخ 2019/10/18.
تتضمن خطة طريق الاقتصاد الأوروبي المستدام رزنامة اتفاقات تتمثّل في إبرام: الاتفاق الأخضر الأوروبي European Green Deal بتاريخ 2019/12/11 كأجندة لسنة 2050، اتفاق خطة الاستثمار الأخضر الأوروبي European Green Deal Investment Plan بتاريخ 2020/01/14، قانون المناخ الأوروبي European Climate Deal بتاريخ 2020/03/04، استراتيجية الصناعة الأوروبية European Industrial Strategy بتاريخ 2020/03/10، خطة عمل الاقتصاد الأخضر Circular Economy Action Plan بتاريخ 2020/03/11، والاستراتيجية الأوروبية الجديدة للتنوع الحيويThe New European Biodiversity Strategy بتاريخ 2020/03/17. https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-green-deal_en (17/2024,19:43/03/2020)
في حين أنشئت المنصة الدولية للتمويل المستدام International Platform on Sustainable Finance IPSF بتاريخ 2019/10/18 من طرف كل من: الاتحاد الأوروبي، الأرجنتين، كندا، الشيلي، الصين، الهند، كينيا والمغرب، أي ما يمثّل 40 في المائة من سكان العالم، و40 بالمائة من الدخل الإجمالي العالمي، و45 بالمائة من الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة.
https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/business_economy_euro/banking_and_finance/documents/191206-international-platform-sustainable-finance-factsheet_en.pdf (18/03/2020, 21:47)

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 01/70 مؤرخ في 2015/09/25 تحت عنوان: «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، الدورة السبعون، دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2016/01/01. https:// 1/undocs.org/ar/A/RES/70 (22:27 ,2020/04/10)

(3) European Commission, Commission communication on the sustainable Europe investment plan, FS/20/48, 14/01/2020, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/fs_20_48 (18/03/2020, 12:00)

الاستثمارية السابقة[4]، فإنّه وفق الجيل الجديد يتم إدماجها بصورة ممنهجة Systematically integrate على مستوى التشريعات والأنظمة الاستثمارية الوطنية والدولية[5]، بموجب ذلك ترتقي الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى مرتبة الأبعاد الاقتصادية نفسها في عملية التنمية.

يعتمد التوجّه الدولي الحديث على جذب الاستثمار دون أن يكون ذلك بمعزل وقطيعة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل تكون هذه الأخيرة في صلب الاستثمارات المستقطبة، حيث قامت الدول وفق الجيل الأول من تطوير الاستثمار بتحرير أنظمتها القانونية والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجّهت حسب الجيل الثاني إلى السعي لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين ركّز الجيل الثالث على استهداف أنواع خاصة من الاستثمارات تتماشى والأهداف الوطنية لكل دولة.

لقد عرفت الأجيال الثلاثة صراعاً قانونياً بخلفية تاريخية بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية في تحديد الاستثمار المعني بالحماية والترقية، وهو ما يمكن تجاوزه نسبياً في الجيل الرابع من خلال السعي إلى تحقيق الاستثمار المستدام[6]، حيث تمّ تسجيل 218 اتفاقية دولية تعرّضت للتنمية المستدامة في مجال الاستثمار من أصل 3287 اتفاقية مبرمة لغاية الآن[7].

(4) تنصّ المادة (03) من القانون الجزائري رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 (جريد رسمية رقم 46، صادرة بتاريخ 2016/08/03، ص18) المتعلّق بترقية الاستثمار على ما يلي: «تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لاسيما تلك المتعلّقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية»، في حين تنصّ المادة (34) من القانون الكويتي رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر على ما يلي: «يلتزم المستثمر الذي حصل على ترخيص أو تقرر منح استثماره مزايا وإعفاءات طبقاً لأحكام هذا القانون، بما يلي: ... 6. وفي جميع الأحوال يلتزم المستثمر –خلال ممارسته لأعماله– بعدم مخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد، ولاسيما بموجب المحافظة على سلامة البيئة، وبالتعليمات المتعلقة بالأمن والصحة العامة والسكينة العامة، وعدم تعريض الآخرين للأخطار».
https://e.kdipa.gov.kw/main/law1162013ar.pdf (10/04/2020, 20:58)

(5) UNICTAD, Investment policy framework for sustainable development, UNICTAD/DIAE/PCB/2015, p.17. https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcb2015d5_en.pdf (01/03/2020, 07:10)

(6) Karl P. Sauvant and Howard Mann, Toward an indicative list of FDI sustainability characteristics, The E15 Initiative, Strengthening the global trade and investment system for sustainable development, ICTSD, Geneva, Oct 2017, p.24, http://e15initiative.org/publications/towards-an-indicative-list-of-fdi-sustainability-characteristics/ (20/03/2020, 12:25).

(7) https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/advanced-search (23/04/2020, 23:19)

حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2020، تبقى كل من المنظومة الجزائرية والكويتية بعيدتين عن المراتب الأولى في التصنيف الدولي لبيئة الأعمال (تحتل الجزائر المرتبة 157، ودولة الكويت المرتبة 83)[8]، وحسب التصنيف العالمي للتنمية المستدامة (تتمركّز دولة الكويت في المرتبة 106، والجزائر في المرتبة 53، أي الأولى إسلامياً وعربياً)[9].

أولاً– إشكالية البحث:

يوصف الرأسمال الأجنبي بأنّه «جبان» يبحث عن أسهل البيئات توطيناً، وأكثرها ربحية وأماناً، وأقلّها مخاطرة، في حين تسعى الدول لجلب الاستثمارات التي تخدم السياسات الوطنية مع الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية، فإلى أي مدى يمكن لكل من الجزائر ودولة الكويت التوفيق بين سياسة تحسين بيئة الأعمال وتحفيزها من خلال تقديم التنازلات والإعفاءات، وبين ضرورة تقييد هذه الاستثمارات بتحقيق الاستدامة؟ وما هي الآليات القانونية المقترحة لتحقيق ذلك؟

ثانياً– الدراسات السابقة:

تشير بعض الدراسات [10]– في عملية استقصائية – إلى أنّ نسبة معتبرة من الاتفاقيات الدولية والقرارات التحكيمية قد استندت على اعتبارات البيئة، والعمل، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان في إطار ما يعرف بـ «الاستثمار المسؤولInvestment Responsible» والسلوك التجاري المسؤول Responsible Business Conduct، أو الاستثمار الأخلاقي Ethical Investment[11].

فالموضوع من قبيل الدراسات المتجددة التي لا تزال تثير العديد من النقاشات القانونية والاقتصادية، وربطه بالاستدامة وتقديمه في قالب قانوني يجعله من البحوث العربية القليلة في هذا المجال.

(8) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics http://documents.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf (05/02/2020, 13:46)

(9) https://dashboards.sdgindex.org/#/ (22/01/2020, 12:56)

(10) Kathryn Gordon, Joachim Pohl and Marie Bouchard, Investment treaty law, sustainable development and responsible business conduct: A fact finding survey, OECD working paper on international investment, 2014/01, OECD publishing, http://dx.doi.org/10.1787/5jz0xvgx1zlt-en (30/03/2020, 23:13)

(11) Nicolas Ligneul, Négociations transatlantique et investissement responsable, Revue de L'Union Européenne, n°=0597, Avril 2016, Dalloz, pp. 204-207.

ثالثاً- أهداف البحث:

تشير أهداف التنمية المستدامة SDGs إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs والمؤسسات الصغيرة جداً VSEs، وتطوير استخدام التكنولوجيا في المشاريع الإنمائية، مع مراعاة قواعد ومبادئ حماية البيئة، والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة الأخلاقية للشركات.

يهدف البحث إلى مناقشة المتطلبات القانونية التي يمكن من خلالها تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودولة الكويت، وفي الوقت نفسه تحقيق التنمية المستدامة من خلال فكرة «الاستثمار المستدام» كمفهوم قانوني مستحدث يلقى اهتمام أكبر الهيئات الدولية المكلفة بتنظيم الاستثمار (الأونكتاد UNICTAD) [12]، ويحتلّ مكانة مرموقة ضمن أجندة لجانها رفيعة المستوى[13].

رابعاً- منهج البحث:

تركّز الدراسة على وضع الاستثمار المستدام في الجزائر ودولة الكويت باعتبارهما تدرجان في التقارير العالمية ضمن مجموعة شمال إفريقيا والشرق الأوسط East Middle and North Africa MENA التي تشترك في معظمها (بالإضافة إلى وحدة اللغة والدين والتاريخ الاستعماري) في اعتماد اقتصاداتها على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، وبذلك فالمنظومتان تسعيان لتطوير الاستثمار خارج هذا القطاع لتنويع الاقتصاد ومحاولة نقل التكنولوجيا، وعليه تمّ الاعتماد على المنهج المقارن بين المنظومتين دون إغفال المناهج الأخرى كالمنهجين الاستقرائي والتحليلي للنصوص القانونية والبيانات الإحصائية.

خامساً- خطة البحث:

يندرج الاستثمار المستدام في إطار نموذج اقتصادي جديد، وهو ما يستلزم تفعيل آليات موجودة، وخلق أخرى تعمل على تحقيق استثمار يخدم أهداف التنمية المستدامة

(12) أنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development UNICTAD بـ «جنيف» سنة 1964 كجهاز حكومي دولي دائم، وكجزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة، يقدّم التقارير الاقتصادية الاجتماعية لمجلس الأمم المتحدة، لكنه يتمتّع بنوع من الاستقلالية فيما يتعلق بالأعضاء، والقيادة، والميزانية. https://unctad.org/en/Pages/aboutus.aspx (29/02/2020, 08:13)

(13) Elisabeth Turk and Diana Resort, UNCTAD's 2019 High-level IIA Conference: A new momentum for Phase 2 reform, December 17, 2019 https://iisd.org/itn/2019/12/17/unctads-2019-high-level-iia-conference-a-new-momentum-for-phase-2-reform-elisabeth-tuerk-diana-rosert/ (11/05/2020, 08:09)

المناسبة لمجتمعاتنا واقتصاداتنا؛ لذا يحاول البحث إيجاد إطار قانوني جديد لتنظيم الاستثمار المستدام في دولتي الجزائر والكويت، حيث يتعرّض لتحسين بيئة الأعمال فيهما في ظل المفهوم التقليدي لجذب الاستثمار (المبحث الأول)، ثم يبحث مدى إمكانية إدراج الاستدامة ضمن مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار في دولتي الجزائر والكويت (المبحث الثاني).

المبحث الأول

تحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت في ظل المفهوم التقليدي لجذب الاستثمار

تعمل وكالات ترقية الاستثمار[14] International Promotion Agencies IPAs على تسهيل وترقية وتشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمحلية في إطار سياسة عامة تستهدف تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، وتحتاج بيئة الأعمال في كل من دولتي الجزائر والكويت (المطلب الأول) إلى وضع آليات قانونية لتحسينها (المطلب الثاني)، خاصة في ظل ضعف ثقافة الانتقال من سياسة الكمّ إلى سياسة الكيف في ترقية الاستثمار (المطلب الثالث).

المطلب الأول

بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت

تعدّ بيئة الأعمال معياراً قانونياً ضمن جملة من المؤشرات المتداخلة المؤثرة في مناخ الاستثمار (الفرع الأول)، وقد عرفت هذه الأخيرة تطورات ملحوظة في دولتي الجزائر والكويت خلال العشريتين الأخيرتين (الفرع الثاني).

الفرع الأول

بيئة الأعمال: مؤشر قانوني ضمن مؤشرات متداخلة

نتيجة التنافس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، اقترحت عديد الهيئات والمؤسسات الدولية عدداً من المؤشرات التي تقاس بها جاذبية دولة أو منظومة معينة للاستثمار، تصبّ معظم هذه المؤشرات في تحسين مناخ الاستثمار الذي يقصد به: «مجمل الأوضاع والظروف القانونية، المؤسساتية، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، التي تؤثّر إيجاباً

(14) يطلق على هذه الوكالة في ظل قانون الاستثمار الجزائري رقم 09/16 المتعلّق بترقية الاستثمار تسمية «الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار»، وقد كانت في ظل المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 1993/01/05 (الملغى) تحت تسمية «الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار»، في حين يصفها القانون الكويتي رقم 116 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/06/16 بـ «هيئة تشجيع الاستثمار المباشر».

أو سلباً في اتخاذ المستثمرين لقراراتهم، وعلى فرص نجاحهم في إقليم أو قطاع ما»[15]، ومن ذلك: القدرة التنافسية، والقيود المفروضة على الممارسات التجارية والاستثمارات، والمخاطر السياسية، وتكلفة العمليات، وبيئة الأعمال ... إلخ.

وعليه فبيئة الأعمال تندرج ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمار؛ لذا تقوم التقارير المتخصصة في هذا الصدد بتوضيح كيف تنظم وتضبط الحكومات سنوياً الأعمال، وما تأثير ذلك على التنمية. تشير منظمة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العربية إلى أنّ جاذبية مناخ الاستثمار[16] ذات علاقة وطيدة ببيئة الأعمال، لكنها تتعدّاها إلى جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع اختلاف في درجة التأثير من جهة، وتداخل العوامل والتأثيرات (مثلاً: مؤشر السيطرة على الفساد ضمن البيئة المؤسسية، والحصول على بعض التراخيص ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال) من جهة ثانية.

إنّ المؤشّر المؤثّر في مناخ الاستثمار ذي العلاقة الأساسية بالدراسات القانونية هو مؤشر بيئة الأعمال[17] Doing Business، والتي يقصد بها تلك العوامل القانونية

(15) عميروش محند شلغوم، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص8. مختار بونقاب وزواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جانفي/ يناير 2018، ص 92.

(16) يقصد بجاذبية مناخ الاستثمار: «قدرة دولة ما في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة، واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات رؤوس الأموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين». المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2014، الكويت، 2014، ص25.

http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/ (20/03/2020, 22:31)

(17) هناك مجموعة من المؤشرات الأخرى التي تصدرها مؤسسات دولية توفّر المعلومات للمستثمرين لاتخاذ القرار المناسب للاستثمار، وسنقتصر على المؤشرات التي تندرج ضمن قياساتها كل من دولتي الجزائر والكويت، من أهمها:

- مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index: أنشئ سنة 1995 من طرف معهد Heritage Foundation، يقيس الحرية الاقتصادية لـ186 دولة من خلال أربع ركائز رئيسية: قواعد القانون، حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، الكفاءة التنظيمية، فتح السوق.

https://www.heritage.org/index/visualize?cnts=algeria|kuwait&src=country (09/04/2020, 14:31)

- مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index: أنشئ سنة 1979 من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، يقيس مدى تنافسية اقتصاد 141 دولة، فهو يعلم المستثمرين وأصحاب القرار بالتطور الاقتصادي وإنتاجيته من خلال قياس: البيئة المواتية، الرأسمال البشري، السوق، بيئة الابتكار.

والإدارية المؤثرة في إنشاء المؤسسات، سير نشاطها، وحالات فشلها، سواء من حيث عدد الإجراءات، تكلفتها ومدتها الزمنية.

تؤكّد البحوث[18] أنّ بيئة الأعمال Doing Business تؤثّر بشكل واضح على تدفقات الاستثمار الأجنبي خاصة نتيجة ذلك التفاعل بين التجارة والاستثمار، حيث يقوم البنك الدولي بقياس ممارسة أو بيئة الأعمال من خلال جملة من المؤشرات ذات الطبيعة القانونية والإدارية[19]، وهي (2+10) مؤشر، حيث تندرج المؤشرات العشرة الأولى في إطار ما يعرف بسهولة أداء الأعمال Ease Doing Business (يضاف إليها إجراءات

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf (10/04/2020, 11:55)

- مؤشر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Index: أنشئ سنة 2005 من طرف موقع الأعمال والاقتصاد، يقوم بنشر إحصائيات ومعلومات بناء على التقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية لـ 196 دولة.

https://tradingeconomics.com/country-list/foreign-direct-investment (10/04/2020, 14:14)

- مؤشر المخاطر السياسية Political Risk Index: أنشئ سنة 1980 من طرف مجموعة خدمات المخاطر السياسية، يغطي 140 دولة، يعتمد على قياس المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر المالية.

https://www.mbi-geodata.com/fr/political-risk-index/ (10/04/2020, 13:19)

- مؤشر الفساد Corruption Index: أنشئ سنة 1995 من طرف منظمة الشفافية الدولية، يقيس درجة الفساد في 180 دولة من خلال قياس تدخّل أصحاب رؤوس الأموال في القرارات السياسية من خلال الرشوة وتمويل الحملات الانتخابية، وآثار ذلك على منح الامتيازات غير القانونية والصفقات الاستثمارية المشبوهة.

https://www.transparency.org/cpi2019 (10/04/2020, 13:39)

(18) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, op.cit., p. 38. See; Adrian Corcoran and Robert Gillanders, Foreign direct investment and the ease of doing business, Review of world economics, V 151 (1), 2015, pp. 103-126 https://econpapers.repec.org/article/sprweltar/v_3a151_3ay_3a2015_3ai_3a1_3ap_3a103-126.htm (01/04/2020, 21:36). Jonathan Munemo, Foreign direct investment Business start-up, and entrepreneurship in Africa, Economic Bulletin V 35 (1), 2015 https://www.researchgate.net/publication/273492215_Foreign_Direct_Investment_Business_Start-up_Regulations_and_Entrepreneurship_in_Africa (01/04/2020, 21:40)

(19) يتم إنجاز هذا المؤشر من خلال استبيانات توجّه أساساً للممارسين والمهنيين القانونيين بغرض قياس نظم الأعمال التجارية وإنفاذها في 190 اقتصاد.

https://developmentfinance.un.org/the-investment-climate (09/04/2020, 13:17)

توظيف العمال[20] والتعاقد مع الحكومات)[21]، وتتمثّل هذه المؤشرات فيما يلي:

1. **بدء الأعمال (النشاط) Starting a business**: يعبّر عنه أحياناً بـ «تأسيس الكيان القانوني للأعمال»، ويقصد به عدد الإجراءات المطلوب اتخاذها، والمدة الزمنية التي يحتاجها تنفيذ الإجراءات، وكلفتها (نسبة من معدل الدخل الفردي)، والحدّ الأدنى من رأس المال المطلوب[22].

   هذا الأخير يشّكل عقبة أمام المؤسسات الصغيرة جداً VSEs، خاصة ذات الطابع الابتكاري و/أو النسوي؛ لذا تمّ تقليصه في عديد الأنظمة القانونية إلى حدود دنيا بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة[23].

2. **آجال تراخيص البناء Dealing with construction permits**: يتعلّق هذا المعيار بالآجال وعدد الإجراءات وتكلفتها المتعلّقة بالحصول على تراخيص البناء (والكهرباء سابقاً)، ويمكن إضافة حالياً الحصول على الإنترنت وغيرها من الخدمات المماثلة.

3. **تسجيل الملكية Registering property**: يرصد مدى سهولة تأمين حقوق ملكية العقار والإجراءات اللازمة والمدة الزمنية لتسجيل ونقل الملكية، وكلفة ذلك مقارنة بقيمة العقار[24]، حيث يلعب تسجيل الملكية دوراً مهماً في تحقيق المؤشرين الموالين (الحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان)[25].

4. **الحصول على الكهرباء Getting electricity**: يتعلّق بالآجال والإجراءات والمدة اللازمة لتوصيل الكهرباء والغاز إلى المشروع الاستثماري، كما يشمل أيضاً جودة الإمدادات التي قد تؤدّي إلى تلف السلع والأجهزة الحساسة، وما

(20) كان مؤشر توظيف العمال وفصلهم مدرجاً خلال الثلاث سنوات الأولى من إصدار تقرير بيئة الأعمال (2003 – 2006)، والذي يقدّر صعوبة التوظيف، وصرامة ساعات العمل، وكلفة الفصل من العمل، ليتم تعويضه بمؤشر الحصول على الكهرباء.

(21) Ibid, pp. 30-39.

(22) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2004، ص 110.

(23) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, op.cit., p. 44.

(24) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2004، مرجع سابق نفسه.

(25) See; Markus Goldstein and others, Formalization without certification? Experimental evidence on property rights and investment, Journal of development economics, V 132, May 2018, pp. 57-74 https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2017.12.008 (01/03/2020, 12:32)

يتبع ذلك من تكلفة في شراء المولدات[26]، بالإضافة إلى التكاليف الإضافية المتعلقة بمسؤولية شركات الكهرباء عن هذا التلف ودعاوى الضمان.

5. **الحصول على الائتمان Getting credit**: يشمل الحقوق القانونية للمقرض والمقترض، والمعلومات المتعلقة به (واجب الإفصاح)، وسهولة توافر المعلومات (كإنشاء مكاتب الائتمان Credit Bureau)، وأخيراً كلفة الضمان المشترط للحصول على الائتمان[27]، حيث إنّ حماية حقوق الدائنين من شأنها تحسين كفاءة أسواق الائتمان، وبالتالي الوصول إلى التمويل[28]، كما أنّ التنظيم المناسب يسمح للمقرضين بتحديد المخاطر المرتبطة بالمقترضين، ويقلل من حالات التخلّف أو العجز عن السداد من جهة[29]، ومن جهة أخرى يسمح بالتقليل من التهرّب الضريبي خاصة بالنسبة للشركات التي تعتمد على التمويل الخارجي[30].

6. **حماية أقلية المستثمرين Protecting minority investors**: أي مدى الحماية التي يحظى بها المستثمر بخصوص حقوق تصويت المساهمين، وتقارير محافظي الحسابات، وتوافر الشفافية حول المعلومات، والملكية غير المباشرة والمستفيدين منها، وكل الإجراءات التي من شأنها تقليل تكلفة مطابقة الشركات، كتأسيس حاضنات الأعمال عبر كتلة إجراءات موحدة One-stop Shop، ومن خلال بوابة إلكترونية واحدة[31].

(26) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, Ibid.

(27) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2004، مرجع سابق نفسه.

(28) See; Charles W. Calomiris, Which Creditors' Rights Drive Financial Deepening and Economic Development? Journal of applied corporation finance, Colombia Business School, V 28 (4), 2016, pp. 53-59. https://doi.org/10.1111/jacf.12202 (01/04/2020, 18:52)

(29) See; Antonio Doblas-Madrid and Raoul Minetti, Sharing information in the credit market: Contract-level evidence from U.S firms, Journal of Financial Economics V 109 (1), March 2009, https://www.researchgate.net/publication/228200215_Sharing_Information_in_the_Credit_Market_Contract-Level_Evidence_from_US_Firms (01/04/2020, 19:12)

(30) See; Thorsten Beck and others, why do firm evade taxes? The role of information sharing and financial sector outreach, Journal of finance, V 69 (2) 2014, pp. 763-817 https://econpapers.repec.org/article/blajfinan/v_3a69_3ay_3a2014_3ai_3a2_3ap_3a763-817.htm (01/04/2020, 19:20)

(31) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, op.cit., p. 31.

7. **دفع الضرائب Paying taxes**: يتعلّق هذا المعيار بعدد الضرائب المدفوعة، والمدة اللازمة، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح[32]، حيث إنّ زيادة الضرائب تحوّل الشركات إلى الاقتصاد غير الرسمي، أو تغيِّر شكلها القانوني[33]، وقد تؤدي إلى زيادة مستوى الفساد[34]، وبالتالي يؤثّر ارتفاع معدّل الضرائب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[35].

8. **التجارة عبر الحدود Trading across borders**: يشمل مستندات التصدير وتكلفته، ومستندات الاستيراد وتكلفته[36]، أي كل ما يتعلّق بالإجراءات الرسمية بما في ذلك الضوابط الجمركية، وتأثير الرسوم والتعريفات الجمركية[37].

9. **تنفيذ العقود Enforcing contracts**: أي مدى سهولة تنفيذ العقود بدءاً بلحظة الإعذار إلى المدة المشترطة للتنفيذ، والمدة الزمنية المطلوبة للإجبار على التنفيذ، وكلفة الإجراءات (بما في ذلك أتعاب المحامين والمصاريف القضائية) من حيث السرعة والجودة، وزيادة عدد المحاكم على نطاق جغرافي أوسع، مع تبسيط الإجراءات، وسرعة الفصل بارتفاع معدلات مباشرة الأعمال الحرة[38]،

(32) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2006، الكويت، ص 87.

(33) See; Waseem, Mazhar, Taxes, informality and income shifting: Evidence from a recent Pakistani tax reform, Journal of public economics, Elsevier, V 157, 2018, pp. 41-77 https://ideas.repec.org/a/eee/pubeco/v157y2018icp41-77.html (01/04/2020, 19:52)

(34) Maksim Belitski and others, Taxes, corruption, and entry, Small Business Economics, V 1 (47), 2016, pp 201-216 https://econpapers.repec.org/article/kapsbusec/v_3a47_3ay_3a2016_3ai_3a1_3ad_3a10.1007_5fs11187-016-9724-y.htm (01/04/2020, 19:56)

(35) See; Alejandro Esteller-Moré, Leonzio Rizzo and Riccardo Secomandi, The heterogenous impact of taxation on FDI: A note on Djankov et al, Economics letters, V186 I (C) 2020, https://econpapers.repec.org/article/eeeecolet/v_3a186_3ay_3a2020_3ai_3ac_3as0165176519303891.htm (01/04/2020, 21:21)

(36) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2006، مرجع سابق.

(37) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, op.cit., p. 53.

(38) See; Guilherme Lichand and Rodrigo R. Soares, Access to Justice and Entrepreneurship: Evidence from Brazil's Special Civil Tribunals, Journal of Law and Economics, Vol. 57, No. 2 (May 2014), pp. 459-499 https://scholar.harvard.edu/files/glichand/files/lichandsoares_2014.pdf (01/04/2020, 14:46)

إذ تعتبر الكفاءة القضائية شرطاً جوهرياً لإنتاجية الاستثمار[39]، فبطء الفصل في النزاعات العمالية يزيد من التكاليف للمستثمرين[40]، كما أنّ علاقة تحصيل حقوق الدائنين في الوقت المناسب له علاقة وطيدة بالقدرة على الوصول إلى التمويل[41].

10. **تسوية الإعسار Resolving insolvency**: يتعلّق هذا المؤشر بمدى إمكانية إعادة قيام المؤسسات المتعثرة مالياً، والمدة والكلفة المتعلقة بالتصفية، بالإضافة إلى قيمة المبلغ المسترد في حالة الحكم بالإفلاس، حيث إنّ الفكرة التقليدية التي مفادها أنّ الخروج من السوق يشجّع أصحاب المشاريع المفلسة على إعادة تأسيس أنفسهم من خلال خلق شركات جديدة، لم تلق النجاح المتوقع عملياً، وقد أثبتت التجربة أن التصفية لا تعود على الدائنين في كثير من الأحيان إلاّ بجزء من استثماراتهم؛ لذا تمّ تعويضها في عديد الأنظمة (الأنجلوسكسونية خاصة) بإعادة هيكلة الديون، بهدف تمكين الشركات القادرة على الوفاء بالتزاماتها من إعادة ترتيب أصولها وخصومها، مع التمييز بين الشركات القابلة للاستمرار وغيرها من الشركات، وعليه أصبحت إعادة هيكلة الديون من أكثر المؤشرات جاذبية للشركات الاستثمارية[42].

الجدير بالذكر أنّ هذه المؤشرات في تحيين مستمّر، فمن المتوقّع إعادة إدراج مؤشر

(39) See; Chemin Mathiew, Judicial efficiency and firm productivity: Evidence from a world database of judicial reforms, The review of economics and statistics, Harvard Kennedy School, Harvard Dataverse, 2018, V 1, https://doi.org/10.7910/DVN/RJ7VUQ (01/04/2020, 14:27).

(40) See; Giuseppina Gianfreda and Giovanna Vallanti, Institutions' and firms' adjustments: Measuring the impact of courts' delays on job flows and productivity, 2017, Journal of International Economics, V 60 (1), pp 135-172 https://ideas.repec.org/a/ucp/jlawec/doi10.1086-692833.html (01/04/2020, 14:34)

(41) See; Jacob Ponticelli and Leonardo S. Alencar, Court enforcement, bank loans, and firm investment: Evidence from a bankruptcy reform in Brazil, The Quarterly Journal of Economics, V 131(3), August 2016, pp 1365-1413 https://doi.org/10.1093/qje/qjw015 (01/04/2020, 14:41)

(42) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, op. cit., p. 33. See; Cecília Hornok and Miklós Koren, Administrative barriers to trade, Journal of International Economics, V 96, Sept 2010, https://www.researchgate.net/publication/228718386_Administrative_Barriers_to_Trade (01/04/2020, 13:45)

توظيف العمّال Employing workers الذي كان معتمداً سابقاً[43]، بالإضافة إلى مؤشر التعاقد مع الحكومة Contracting with the government ضمن مؤشر بيئة الأعمال لسنة 2021 حسب ما تمت الإشارة إليه في تقرير بيئة الأعمال لسنة 2020[44].

الفرع الثاني

تطور بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت

على عكس المنظومة الكويتية التي شهدت نوعاً من الاستقرار التشريعي والتنظيمي في مجال الاستثمار بين قانوني 2001 و2013، فإنّ المنظومة الجزائرية قد عرفت تغييرات عديدة في فترات زمنية قصيرة منذ الاستقلال (حوالي 10 قوانين للاستثمار باحتساب التعديلات الجوهرية)، ورغم هذه المحاولات إلاّ أنّها بقيت تحتّل مراتب متأخرة في التقرير العالمي لتحسين بيئة الأعمال، أمّا بالنسبة لدولة الكويت فقد عرفت تقدّماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة[45]، خاصة بعد إنشاء اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال، ووضع الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال[46].

(43) أثبتت الدراسات أنّ زيادة مرونة سوق العمل ترتبط بزيادة الإنتاجية وتنظيم تسريح العمال من جهة، ومدى تأثير ذلك على مساهمتهم في الابتكار من جهة ثانية، وعلاقة كل ذلك بالائتمانات المصرفية.
World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, op.cit., p. 33. See; Carl Magnus Bjuggren, Employment protection and labor productivity, Journal of public economics, V 157, 2018, pp 138-157 https://doi.org/10.1016/j.jpubeco.2017.11.007 (01/04/2020, 13:28). Viral V. Acharya and others, Labor laws and innovation, Journal of law and economics, 2013, V 56 (4), pp 997-1037. https://econpapers.repec.org/article/ucpjlawec/doi_3a10.1086_2f674106.htm (01/04/2020, 13:36) Aizizjon Alimov, Labor protection laws and bank loan contracting, Journal of law and economics, University of Chicago Press, 2015, V 58 (1), pp 37-74 https://ideas.repec.org/a/ucp/jlawec/doi10.1086-682908.html (01/04/2020, 13:32)

(44) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, World Bank, Washington, 2020, p. 03 https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf (21/03/2020, 21:12)

(45) رغم أنّ تقارير بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي قد شرعت في الصدور منذ سنة 2004 إلاّ أنّ التفاصيل الدقيقة المتعلّقة بترتيب الدول حسب المؤشرات الفرعية لم تظهر إلا سنة 2007؛ لذا تمّ اعتماد هذه السنة كبداية لتطوّر بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت.

(46) تمّ إنشاء هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 2013/1551 الصادر بتاريخ 2013/12/18. بلال عقل الصنديد، الاستثمار المباشر في دولة الكويت: تحديات الواقع والقانون، مجلة القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، الجزء 01، العدد 03، ماي/ مايو 2018، ص228.

يتّضح من خلال الملحق 01 أنّ بيئة الأعمال في الجزائر قد شهدت تراجعاً ملحوظاً، حيث لم تتمكن الجزائر من تجاوز عتبة المائة دولة الأكثر جاذبية لمناخ الاستثمار، وتعتبر المرتبة 125 أفضل مرتبة محققة طيلة 16 سنة، ورغم التعديلات المتكررة التي شهدها قانون الاستثمار وقوانين المالية، إلاّ أنّها لم تكن ذات فعالية في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر.

تشير المؤشرات الفرعية للجزائر (حسب الملحق 01) إلى تقدّم نسبي خاصة بعد إنشاء مركزية المخاطر[47]، ومركزية المستحقات غير المدفوعة على مستوى البنك المركزي[48]، وتقليص الضريبة على أرباح الشركات[49]، وتقليص الرسم على النشاط المهني[50]، وتقليص القيود على المحضرين القضائيين[51]، وإقصاء الحد الأدنى من رأسمال الشركات ذات المسؤولية المحدودة[52]، وتقليص الوقت في الحصول على رخص البناء بمساعدة مركز استيفاء الإجراءات التابع للشباك الوحيد اللامركزي [53]، وشفافية أسعار الكهرباء[54]، وتنفيذ عمليات تفتيش مشتركة بين وكالات المراقبة عبر الحدود[55]، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية على مستوى الموانئ، ومنح تراخيص جديدة في

(47) النظام رقم 01/12 المؤرخ في 2012/02/20 المنظم لمركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، الجريدة الرسمية، العدد 36، المؤرخ في 2012/06/13، ص 45.

(48) نظام 02/92 المؤرخ في 1992/03/22 المنظم لمركزية المبالغ غير المدفوعة وعملها، الجريدة الرسمية، العدد 08، المؤرخ في 1993/02/07، ص 13. النظام 07/11 المؤرخ في 2011/10/19 المعدل والمتمم للنظام 01/08 المتعلقان بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 08، المؤرخ في 2012/02/15، ص35.

(49) الأمر رقم 01/15 المؤرخ في 2015/07/23 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخ في 2015/07/23، ص06.

(50) القانون 11/17 المؤرخ في 2017/12/27 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخ في 2017/12/28، ص07.

(51) القانون رقم 03/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخ في 2006/03/08، ص 21.

(52) القانون رقم 20/15 المؤرخ في 2015/12/30 المتضمن تعديل القانون التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 71، المؤرخ في 2015/12/30، ص 05.

(53) المرسوم التنفيذي رقم 100/17 المؤرخ في 2017/03/05 المعدّل للمرسوم التنفيذي 356/06 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخ في 2017/03/08، ص03.

(54) المرسوم التنفيذي رقم 182/05، المؤرخ في 2005/05/18 يتعلّق بضبط التعريفات ومكافأة نشاطات نقل وتوزيع وتسويق الكهرباء والغاز، الجريدة الرسمية، العدد 36، المؤرخ في 2005/05/22، ص03.

(55) القرار المؤرخ في 2019/11/19 المتمم للقرار المؤرخ في 2006/05/14 المحدد لنموذج ومحتوى الوثائق المتعلقة بمراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود، الجريدة الرسمية، العدد 08، المؤرخ في 2020/02/16، ص33.

المحطات الفرعية سنة 2018.

أمّا بالنسبة لدولة الكويت، وحسب الملحق 02، فلم تتخذ أية إجراءات منذ سنة 2004 (باستثناء تخفيض رأسمال الشركات، والانتقال من القائمة الإيجابية إلى القائمة السلبية للاستثمارات)،[56] وهو ما أدّى إلى تقهقرها من المرتبة 40 عالمياً خلال سنة 2004، إلى المرتبة 102 عالمياً سنة 2017.

بعد قيام دولة الكويت بإعادة هيكلة وإصدار التنظيمات الخاصة بالقانون رقم 116 لسنة 2013 خلال الفترة بين 2017 و 2019 والتي شملت: دمج ورقمنة عديد الإجراءات المتعلّقة بتأسيس الأنشطة كإلغاء دفع رأس المال عند تأسيس الشركات[57]، وحصر استقبال وتسجيل تأسيس الشركات والتراخيص التجارية من خلال النافذة الواحدة[58]، ورقمنة وتبسيط ودمج إجراءات الحصول على التراخيص[59]، وتعزيز شفافية النظام الإداري العقاري من خلال نشر معايير الخدمة الرسمية لنقل الملكية[60]، وتحسين عمل المنظومة الائتمانية[61]، وتحسين سير الجمعيات العمومية للشركات[62]، وفرض نظام ترخيص إلكتروني على مستوى المصالح الجمركية[63]، بعد كل هذه الإجراءات فإنّ دولة الكويت تقدّمت إلى المرتبة 83 عالمياً.

(56) بلال عقل الصنديد، مرجع سابق، ص207.

(57) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم 15 لسنة 2017 المعدّل للقانون رقم 01 لسنة 2016 المتعلّق بإصدار قانون الشركات، الجريدة الرسمية، ملحق العدد 1337، السنة 63، صادرة بتاريخ 2017/04/26، ص 03 – 05. لكن تمّ إلغاء اللائحة المذكورة بموجب القرار الوزاري رقم 258 لسنة 2018، حيثّ تم وضع حدّ أدنى لرأس مال كل أنواع الشركات مع الحفاظ على حرية عدم إلزام الشركاء باستيفاء القيمة إلاّ عند تقديم بيانات السنة المالية الأولى.

(58) قرار وزاري رقم 30 لسنة 2020 بشأن تنظيم إصدار شهادات السجل التجاري مؤرخ في 2020/02/04. قرار وزاري رقم 280 لسنة 2016 المعدّل للقرار الوزاري رقم 161 لسنة 2016 بشأن استحداث إدارة النافذة الواحدة. قرار وزاري رقم 209 لسنة 2017 بشأن تنظيم عمل تأسيس شركات الأشخاص، مؤرخ في 2017/03/26 عن وزارة التجارة والصناعة.

(59) قرار البنك المركزي الكويتي بتاريخ 2018/06/14 بشأن المراقبة الداخلية من طرف خارجي، تعليمات البنك المركزي الكويتي 2018.

(60) قانون رقم 21 لسنة 1029 في شأن نظام السجل العقاري مؤرخ في 2019/05/19، والمذكرة الإيضاحية للقانون رقم 21 لسنة 2019.

(61) المرسوم بقانون رقم 02 لسنة 2009 بشأن تعزيز الاستقرار المالي في دولة الكويت، الجريدة الرسمية، العدد 916، السنة 55، الصادرة في 2009/04/01.

(62) القانون رقم 83 لسنة 2018 معدّل لبعض أحكام القانون رقم 01 لسنة 2016 المتعلّق بإصدار قانون الشركات.

(63) تعليمات جمركية رقم 123 لسنة 2019 بشأن تطبيق جزئية تسجيل الشركات إلكترونياً على النظام الجمركي، رقم الرمز 08، مؤرخ في 2019/11/25.

الخلاصة أنّه باستثناء تصفية المشروع أو معالجة حالات التعثر المالي للمؤسسات التي تمثّل نقطة قوة نسبياً بالنسبة لدولة الجزائر (المرتبة 73)، تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب، حيث تتذيّل الترتيب العالمي على مستوى كل المؤشرات الفرعية الأخرى. أمّا المنظومة القانونية الكويتية فتتميّز بمستوى عالمي في المجال الضريبي (تراوحت بين المرتبة السادسة والسابعة عالمياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة)، ومستوى متوسط بالنسبة لبدء الأعمال وتسجيل الملكية، والحصول على التراخيص والائتمان، وتنفيذ العقود وحماية المستثمرين (المراتب 45–82)، ومستوى ضعيف بالنسبة لإجراءات التجارة عبر الحدود (المرتبة 162)، وتصفية المشروع (المرتبة 115)[64]، هذه الوضعية تتطلّب مزيداً من العمل لتحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت.

المطلب الثاني

آليات تحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت

تندرج مهمة تحسين بيئة الأعمال على المستوى الدولي ضمن مهام الوكالات في تسهيل الاستثمار، وهذا في محاولة للتمييز بين دورها في ترقية الاستثمار ودورها في تسهيل الاستثمار، وهو ما لا ينطبق على حالة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الجزائرية[65]، وهيئة تشجيع الاستثمار الكويتية[66] (الفرع الأول)، كما أنّ تحسين بيئة الأعمال – في حقيقة الأمر– لا يتعلّق بعمليات إجرائية بحتة (الفرع الثاني)، بل يتعلّق أيضاً بآليات موضوعية (الفرع الثالث).

الفرع الأول

محاولة التمييز بين ترقية الاستثمار وتسهيل الاستثمار كآلية لتحسين بيئة الأعمال

برز خلال السنوات الأخيرة توجّه دولي يرمي إلى التمييز بين عمل وكالات الاستثمار في مجال ترقية الاستثمار Investment promotion وتسهيل الاستثمارInvestment facilitation، حيث تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أنّ: «الوظيفة الأولى

(64) الملحق رقم 02.

(65) قانون ترقية الاستثمار رقم 09/16 المذكور سابقاً. المرسوم التنفيذي رقم 100/17 المؤرخ في 05 مارس 2017 المعدّل والمتمم للمرسوم التنفيذي 356/06 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخ في 2017/03/08، ص 03.

(66) القانون رقم 116 لسنة 2013 المذكور سابقاً. قرار رقم 502 لسنة 2014 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون 116 لسنة 2013 مؤرخ في 2014/12/14.

تتمثل في ترقية دولة أو جهة ما كوجهة استثمارية، في حين تتمثّل الوظيفة الثانية في تسهيل قيام المستثمرين بإنشاء أو توسيع استثماراتهم القائمة»[67]، أي أنّه يندرج ضمن عملية ترقية الاستثمار قيام الوكالات الوطنية بتعزيز الصورة الإيجابية للدولة المضيفة، وتقديم صورة باعتبارها وجهة استثمارية مربحة، وكذلك خلق مناطق استثمار خاصة، في حين يندرج ضمن عمليات تسهيل الاستثمار تقديم خدمات للمستثمرين لتسهيل إنشاء مشاريعهم، وتقديم المرافقة للاحتفاظ بالشركات القائمة وتشجيعها على إعادة الاستثمار، بالإضافة إلى تقديم توصيات للحكومات لتفادي عرقلة مناخ الاستثمار، بمعنى أنّ وظيفة التسهيل تأتي بعد وظيفة الترقية.

أمّا «اليونيكتاد» فتعتبر أنّ تسهيل الاستثمار عملية مستمرة تبدأ قبل إنشاء الاستثمار، وفي إنشائه وطوال فترة قيام المشروع الاستثماري[68]، في حين يعتبر «البنك الدولي» أنّ تسهيل الاستثمار وظيفة فرعية لوكالات ترقية الاستثمار[69].

يطرح الخبير «كارل سوفنت» في هذا الصدد التساؤل حول المعني بعملية تسهيل الاستثمار الدولي، ولأجل ماذا؟[70]

يرى مؤيدو[71] التمييز بين تسهيل الاستثمار وترقيته أنّ كلاً من الوظيفتين يندرج في سلسلة متصلة الأطراف ومترابطة؛ لأنّ الدور الأساسي للترقية قد يشمل التسهيل، حيث تتمحور ترقية الاستثمار حول نشر المعلومات المتعلقة بالمزايا وحوافز الاستثمار لجعل دولة أو منطقة معينة أكثر جاذبية مقارنة بدول أو مناطق أخرى، أمّا تسهيل

(67) "Promoting and facilitating investment are two very different types of activities. One is about promoting a country or a region as an investment destination, while the other is about making it easy for investors to establish or expand their existing investments". OECD, Policy framework for investment, OECD Publishing, Paris, 2015 https://www.oecd.org/mcm-2018/documents/Policy-Framework-for-Investment-2015-CMIN2015-5.pdf (19/03/2020, 15:14)

(68) Ibid.

(69) Ana Novik and Alexandre de Crombrugghe, Towards an international framework for investment facilitation, OECD, Apr 2018, p.03 https://www.oecd.org/investment/Towards-an-international-framework-for-investment-facilitation.pdf (19/03/2020, 14:37)

(70) Sauvant, Karl P., "International Investment Facilitation: By Whom and for What?". Presentation to the ICTSD/IDB Roundtable on "Trade Facilitation 2.0 in Regional Trade Agreements: Enabling Trade in the Digital Age", Geneva, 1 June 2018, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3198412 (19/03/2020, 14:28)

(71) Felipe Hees and Barreto da Rocha Paranhos, Investment facilitation: moving beyond investment promotion, Colombia FDI perspectives, Perspectives on topical foreign direct investment issues, n=o 228, June 18, 2018 http://ccsi.columbia.edu/files/2016/10/No-228-Hees-and-Paranhos-FINAL.pdf (30/03/2020, 00:05)

الاستثمار فيهدف إلى وضع إجراءات مشتركة لكل أعضاء منظمة ما، وبالتالي يساعد المستثمرين على فهم التعقيدات التنظيمية والمؤسساتية للبلدان المضيفة، ويؤدّي إلى جعل دور الوكالات محدوداً في وضع الإجراءات التي تؤثّر على الاستثمار، وهو ما يحدّ من قدرتها على معالجة القضايا التنظيمية.

يضيف المؤيدون أنّ تجاوز العراقيل البيروقراطية والتنظيمية المتعلّقة بالثقافات القانونية المختلفة للبلدان المضيفة قد يتعدّى نطاق اختصاص الوكالات، وعليه فوضع إطار مشترك بين الدول لتسهيل الاستثمار يفيد المستثمرين والدول المضيفة على حد سواء[72]:

- فالاتفاق على نموذج موحد للنوافذ الإلكترونية الموحدة يساعد في التغلّب على الصعوبات العملية، بهدف نهائي مآله تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز شراكة مستدامة بين المستثمرين والدول المضيفة، فهي أداة مهمّة لتبسيط الإجراءات، وزيادة مستوى شفافية المعلومات التي تؤثّر على الاستثمار.
- النوافذ الإلكترونية الموحدة أيضاً أداة تواصل بين المستثمرين والحكومات للتعامل مع التظلمات والشكاوى التي قد تتحوّل إلى منازعات[73]؛ لذا طُرح الإطار المتعدّد الأطراف لتسهيل الاستثمار كبديل ومكمّل لنقص كفاءة وكالات الاستثمار.

لم تمنع هذه الإيجابيات المنتقدين من اعتبار هذا التمييز مجرّد تحايل نظري وُضع بغرض توفير حدّ أدنى من الحماية للمستثمرين، وفرض معايير فوق وطنية لتسوية المنازعات في ظل التوجّه نحو التسوية على المستوى المحلّي لمنازعات الاستثمار[74]، أي محاولة لعولمة حيّز من الإطار القانوني لترقية الاستثمار تحت مسمّى تسهيل الاستثمار، التي تخدم المستثمرين في نهاية المطاف دون الدول المضيفة للاستثمار.

وسواء تمّ قبول هذا التمييز بين تسهيل الاستثمار وترقيته أم لم يتم قبوله، فأولى الخطوات لتحقيق هذا الهدف هو اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين بيئة الأعمال.

(72) Ibid.

(73) وقد أثبتت التجربة العملية أنّ نقص الشفافية في التعامل مع المستثمرين قد يعود بالضرر عليهم، وتحميلهم الخسائر في نهاية الأمر على غرار ما وقع بين الدولة الجزائرية ومجمع «أوراسكوم»، حيث تحوّلت تسهيلات مالية متعلّقة بالضرائب وتحويل الأموال للخارج إلى خرق لالتزامات قانونية بعد وصول القضية إلى مراكز التحكيم التجاري الدولية. انظر: قرار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار رقم 35/ARB/12 بتاريخ 2017/05/03. https://www.italaw.com/sites/default/files/12 (2020/04/case-documents/italaw8973.pdf ,22:26)

(74) Ahmed Ghouri, What next for international investment law and policy?; A review of the UNCTAD Global Action Menu for Investment Facilitation, Manchester Journal of International Economic Law, V 15, Issue 02, Sept 2018, p. 193.

الفرع الثاني

الآليات الإجرائية لتحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت

بعد مراجعة كل من المنظومتين القانونيتين الجزائرية والكويتية ذات الصلة بالاستثمار، يمكن حصر الآليات الإجرائية لتحسين بيئة الأعمال في المسائل التالية:

أولاً- تطوير وتحسين سير الإجراءات القضائية:

على غرار القانون الجزائري[75]، وزّع المشرع الكويتي الاختصاص بالنظر في النزاعات بين مشروعات الاستثمار والغير (مهما كانت صفته) بين الطريق القضائي والوسائل البديلة، أي أنّ الأصل في النظر في النزاع يؤول للمحاكم الوطنية، ويمكن اللجوء إلى التحكيم[76]، لكن ضيّق القانون الكويتي واسعاً بقصره الوسائل البديلة على التحكيم دون سائر الوسائل الأخرى، ودون أن يعطيه صفة الاستعجال كما هو عليه الحال في بعض الأنظمة القانونية[77].

إذن فحل المنازعات بالنسبة لكل من المنظومتين الجزائرية والكويتية يتم على مستويين:

- المستوى الدولي: عندما يلجأ المستثمر إلى مراكز التحكيم التجاري الدولي (عادة) لحل نزاع ذي طبيعة دولة / مستثمر، وقد بلغت النزاعات التي كانت الجزائر طرفاً فيها 90 منازعة أمام المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار[78]، في حين بلغت 60 منازعة ضدّ دولة الكويت[79].
- المستوى الوطني عندما لا يوجد شرط أو اتفاق تحكيمي، يرجع الاختصاص في بعض الحالات إلى القضاء الإداري، خاصة فيما يتعلّق ببدء النشاط أو الإجراءات المتخذة عند تنفيذ المشروع الاستثماري، وفي حالات أخرى يكون النزاع ذا طابع تجاري تفصل فيه الأقسام أو الأقطاب التجارية.

(75) المادة (24) من القانون 09/16 المتعلّق بترقية الاستثمار المذكور سابقاً.

(76) المادة (26) من القانون 116 لسنة 2013 بشأن هيئة تشجيع الاستثمار المذكور سابقاً.

(77) أحمد عبد الصبور الدلجاوي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 771.

(78) https://investmentpolicy.unctad.org/investment-dispute-settlement/country/3/algeria (23/03/2020, 11:06).

(79) https://investmentpolicy.unctad.org/investment-dispute-settlement/country/112/kuwait (23/03/2020, 11:08).

في محاولة لتحسين بيئة الأعمال والتقليل من تراكم منازعات المستثمر/الدولة، أصدرت «اليونيكتاد» قائمة الإجراءات العالمية لتسهيل الاستثمار»[80]، وهي تندرج في إطار جهود دولية سابقة، ومبادرات لإصلاح منظومة الاستثمار الدولية، على غرار إنشاء محكمة الاستثمار متعددة الأطراف Multilateral Investment Court، ومبادرة إنشاء جيل جديد من الاتفاقيات يخلو من شرط التحكيم الدولي، والاعتماد على التدرّج في حلّ المنازعات من خلال فكرة اللجان المشتركة (اتفاقية الهند والبرازيل نموذجا)[81]، حيث تعرّض الجيل الحالي من اتفاقيات الاستثمار إلى الانتقاد بسبب كثرة المنازعات التي جرّ فيها المستثمرون الأجانب الدول المضيفة إلى مراكز التحكيم التجاري الدولي، والتي بلغت منذ 1987 إلى غاية جانفي/يناير 2019 حوالي 942 قضية[82].

بعملية إسقاطية على دولتي الجزائر والكويت، نلاحظ غياب سلطة ذات اختصاص تحكيمي على مستوى نشاط الاستثمار (باستثناء بعض القطاعات)، وعدم تخصيص إجراءات أكثر مرونة على مستوى المحاكم (كإنشاء محاكم اقتصادية، ومنح دعاوى الاستثمار الصفة الاستعجالية)، على غرار ما هو وارد في مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس الكويتي (المتوقّع إصداره).

ثالثاً- مشكلة العقار المخصص للاستثمار:

يلاحظ من خلال تقارير بيئة الأعمال ارتباط 05 مؤشرات على الأقل بالعقار على اختلاف أنواعه (صناعي، فلاحي، سياحي) بغض النظر عن مسألة قابلية العقار للتملّك من الطرف المستثمر الأجنبي في الجزائر، ورغم إنشاء الدولة الجزائرية الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي 07/119[83]، ولجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقارات بموجب المرسوم التنفيذي 10/20[84]، إلاّ أن خريطة

(80) UNICTAD, Global Action Menu for Investment Facilitation, UNCTAD/DIAE, Sept 2016 https://investmentpolicy.unctad.org/uploaded-files/document/Action%20Menu%2001-12-2016%20EN%20light%20version.pdf (20/04/2020, 12:56)

(81) Ahmed Ghouri, op.cit., p.195.

(82) UN, Financing for sustainable development report 2020, Report of the Inter-agency task force on financing for development, New York 2020, p 114, https://developmentfinance.un.org/sites/developmentfinance.un.org/files/FSDR_2020.pdf (30/04/2020, 13:35)

(83) المرسوم التنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 2007/04/23 المعدل بموجب المرسوم التنفيذي 126/12 المتضمن الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 17، المؤرخ في 2012/03/25، ص13.

(84) المرسوم التنفيذي رقم 20/10 مؤرخ في 2010/01/12 المنظم للجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 04، المؤرخ في 2010/01/17، ص07.

العقار الاستثماري في الجزائر تبقى غير واضحة، خاصة في ظل غياب رقمنة العقارات لضبطها وفق كل قطاع.

أمّا بالنسبة لدولة الكويت، فبعد صدور القانون 116 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية، أصبح تملّك العقارات ممكناً للمستثمرين الأجانب[85]، وبالتالي يبقى العائق الوحيد هو ارتفاع أسعارها، وكان من الممكن تعويض الملكية بحقوق الامتياز، كما هو الحال في القانون الجزائري، ولكن بمبالغ إيجارية وليست رمزية.

رابعاً– الرقمنة والإدارة الإلكترونية:

تساعد عملية رقمنة المنظومة الضريبية والجمركية على تقليص حجم الفساد ورفع مستوى الاستثمار[86]. وبعد صدور المراسيم التنفيذية المتعلقة بقانون ترقية الاستثمار الجزائري رقم 16/09، فُرضت على المستثمرين جملة من الالتزامات المتضمنة كشوفاً سنوية حول سيرورة المشروع[87]، ورغم إنشاء الشباك اللامركزي الوحيد، إلاّ أنّ رقمنة عمل هذا الشباك بمراكزه الأربعة (مركز تسيير المزايا، ومركز استيفاء الإجراءات، ومركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ومركز الترقية الإقليمية)[88]، وتطوير منصة المشاريع الاستثمارية، واللغات المستعملة على مستوى المنصة لا تزال بعيدة عن المستوى المأمول، مع ضرورة ربطها بالمصالح الأخرى المختصة بمراقبة الاستثمار.

في حين يرجع التقدم الملاحظ بالنسبة للمنظومة الكويتية في تقارير بيئة الأعمال إلى اعتمادها سياسة رقمنة الإجراءات المتعلّقة بإنشاء الأنشطة الاستثمارية، ومتابعة ومرافقة المشاريع من خلال النافذة الواحدة الملزمة بإتمام إجراءات التأسيس خلال 03 أيام عمل كحدّ أقصى، كما لا يشترط إيداع ملف ورقي، بل يكفي التسجيل الإلكتروني، والأمر نفسه مطبق على المستوى الضريبي، وبدرجة أقل على المستوى الجمركي[89].

(85) في حين تنصّ المادتان 38 و57 من القانون رقم 01 لسنة 2016 المتعلّق بقانون الشركات الكويتي على ألاّ تقلّ نسبة ملكية الكويتيين في شركات التضامن والتوصية البسيطة عن 51 بالمائة من رأسمال الشركة.

(86) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, op.cit., p. 53.

(87) المرسوم التنفيذي رقم 104/17 المؤرخ في 05 مارس 2017 المتعلّق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر بتاريخ 08 مارس 2017.

(88) المرسوم التنفيذي رقم 100/17 المذكور سابقاً.

(89) القرار الوزاري رقم 209 لسنة 2017 بشأن تنظيم عمل تأسيس شركات الأشخاص، مؤرخ في 2017/03/26. راجع: التعديلات المحدثة لتحسين بيئة الأعمال في الكويت، صفحة 09 من البحث.

الفرع الثالث

الآليات الموضوعية لتحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت

إضافة للإجراءات المذكورة في تحسين بيئة الأعمال، ينبغي ملاحظة وإصلاح بعض المسائل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، والمحافظة على الاستثمارات الوطنية من خلال وضع الآليات الموضوعية التالية:

أولاً- تعزيز الأمن القانوني في مجال الاستثمار

الأمن القانوني كمفهوم وسط بين جمود النصوص القانونية وعدم التعارض التام بينها، فهو يستلزم السماح بالوصول للقاعدة القانونية من خلال نشرها، مع القدرة على فهم النصوص وفق مبدأ تدرج القواعد القانونية، وتحقيق استقرار زمني معقول، وفي حالة رغبة السلطة في إصدار معايير قانونية جديدة يتم السماح للمستثمرين باتخاذ إجراءات قياس المخاطر المحتملة، وهو ما يستلزم وجود سياسة اقتصادية شفافة، وقواعد لعبة واضحة[90]، فالأمن القانوني يعتبر أداة لجذب الاستثمار، وهذا ما يعكس احتلال النرويج وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة الترتيب العالمي في هذا المجال[91].

تتمّيز المنظومة الجزائرية بعدم الثبات التشريعي للقاعدة الاستثمارية، وهو ما أدّى إلى بروز ظاهرة تضخّم القواعد القانونية الاستثمارية، وفوضى المراسيم التنظيمية[92]، حيث تم – تاريخياً – إحداث تعديل أو إلغاء قوانين الاستثمار في الجزائر بعد كل أزمة اقتصادية أو تغيير سياسي، ولم يصمد أي قانون جزائري للاستثمار (بعد التوجّه نحو اقتصاد السوق) لأكثر من 05 سنوات، ناهيك عن تناثر القواعد المنظمة للاستثمار بين القوانين والأنظمة الخاصة، بالإضافة إلى الاعتماد على التنظيم من خلال قوانين المالية المتعاقبة، ناهيك عن التنظيم الدولي، حيث بلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر 84 اتفاقية ثنائية، و07 اتفاقيات متعلقة بالاستثمار[93]، بالإضافة إلى الشروع في سياسات

(90) Rachid Zoiaimia, Réflexions sur la sécurité juridique de l'investissement étranger en Algérie, Revue Académique de la Recherche Juridique, Université Abderrahmane Mira de Bejaia, V01, issue 01, p.07.

(91) Bruno Deffains et Catherine Kessedjian, Index de la sécurité juridique (ISJ), rapport pour la Fondation pour le droit continental, Mai 2015, p 05. http://www.fondation-droitcontinental.org/fr/wp-content/ uploads /2015/04/Rapport-ISJ-Juin-2015.pdf (25/07/2017).

(92) بدر الدين براحلية، قانون ترقية الاستثمار الجزائري رقم 09/16: الملامح والتوجهات، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 45، يونيو 2020.

(93) https://investmentpolicy.unctad.org/country-navigator/4/algeria (23/03/2020, 11:04)

اقتصادية معينة، ثمّ يتم التراجع عنها في وقت قصير كالخوصصة، والمناطق الحرة، وعقود الامتياز وقانون المحروقات[94].

أمّا بالنسبة لدولة الكويت، فتنظيم الاستثمار حديث النشأة بموجب القانون رقم 08 لسنة 2001، الذي تم إلغاؤه بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 المتعلّق بترقية الاستثمار المباشر في دولة الكويت، في حين بلغ عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية 91 اتفاقية ثنائية، و12 اتفاقية متعلّقة بالاستثمار[95]، ويلاحظ أنّ الأنظمة الخاصة بالقانون رقم 16 لسنة 2013 قد عرفت تأخراً من حيث الصدور من جهة، وتغييرات أساسية خلال الثلاث سنوات الأخيرة فقط من جهة ثانية[96].

ثانياً- إعادة الهيكلة وإنقاذ الشركات المتعثرة:

يقصد بإعادة الهيكلة المالية أو إنقاذ المشاريع الاستثمارية المتعثرة، الإجراءات التي تتخذّها الشركة من أجل تصويب أوضاعها ومعالجة مشاكلها المالية، بما في ذلك إعادة جدولة التزاماتها وهيكلة رأسمالها[97]، وهي بذلك تسعى لحماية المشروع الاستثماري، وفي الوقت نفسه الحفاظ على حقوق الدائنين، ممّا يوفّر ثقة لدى المستثمرين، ويزيد من جاذبية مناخ الاستثمار، فكلما كان النظام القانوني للدولة يعتمد على الانتقال من نظام الإفلاس القديم المتشدّد تجاه المدين إلى التوفيق بين مصلحة الدائن ومصلحة المشروع الاستثماري مع تبسيط الإجراءات، كانت عوامل تصفية المشروع مرتفعة.

كان قانون الاستثمار الجزائري لسنة 2001 يعتبر إعادة الهيكلة تندرج ضمن مفهوم الاستثمار[98]، حيث مكّن المشروع الاستثماري في حالة إعادة الهيكلة (بالإضافة إلى الإجراءات المتفق عليها) من الاستفادة من امتيازات وإعفاءات مالية وضريبية تسمح بإحياء المشروع المحتضر، ليتخلّى عن هذه الفكرة بموجب قانون الاستثمار رقم 16/09 الذي لم يلغ فكرة إعادة الهيكلة، لكنها لم تعد تندرج ضمن مفهوم الاستثمار وآثاره، ويستثنى من ذلك الأنشطة التي تعتبر ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والتي يمكن

(94) Rachid Zoiaimia, op.cit., pp 10-15.

(95) https://investmentpolicy.unctad.org/country-navigator/115/kuwait (24/03/2020, 13:55)

(96) راجع: المذكرة الإيضاحية للقانون رقم 15 لسنة 2017 المعدّل للقانون رقم 01 لسنة 2016 المتعلّق بإصدار قانون الشركات الملغاة بموجب القرار الوزاري رقم 258 لسنة 2018.

(97) المادة (1) الفقرة 16 من مرسوم بقانون رقم 02 لسنة 2009 بشأن تعزيز الاستقرار المالي في دولة الكويت، الجريدة الرسمية العدد 916، السنة 55، بتاريخ 2009/04/01.
http://lcweb5.loc.gov/glin/jurisdictions/Kuwait/pdfs/220369-224075.pdf (24/03/2020, 13:45)

(98) المادة (2) من الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلّق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 2001/08/22، الملغى بموجب قانون ترقية الاستثمار رقم 09/16 المذكور سابقاً.

أن يندرج ضمن نطاق الاستثمار المستدام[99]، وبالتالي تخضع إعادة الهيكلة لقواعد القانون العام للإفلاس الواردة في القانون التجاري الجزائري.

أمّا بالنسبة لدولة الكويت، فبموجب قانون تعزيز الاستقرار المالي الكويتي ومذكرته الإيضاحية[100]، فقد تمّ تفعيل هيكلة البنوك وشركات الاستثمار التي تعاني من ضعف في الضمان، أو لديها مشاكل مالية، شريطة أن تتمتّع بالملاءة والقدرة على مواصلة نشاطها. للتذكير، فقد جاء هذا القانون بعد الأزمة المالية العالمية لمعالجة وضعية مؤقتة (سنوات 2009-2011)، وقد تم إلغاؤه بعد إصدار قانون الإفلاس الجديد بموجب القانون رقم 71 لسنة 2020، والذي نصّت أحكامه على السماح للمدين بالاستمرار في أعماله، متى قدّم التقارير الفنية التي ترجّح إمكانية استمرار المدين في تسديد ديونه الخاضعة للتسوية الوقائية، أو إعادة الهيكلة في السياق العادي لممارسة أعماله مع التوقّع بعودة أعماله للربحية[101].

ثالثاً- حماية الاستثمار:

تقييد الاستثمار قد يكون من خلال فرض شراكة محلية، ومهما كان تأثير قاعدة 51/49 بالمائة في الشراكة الأجنبية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فإنّه ينبغي لتفادي حالات الانسداد في مجالس إدارة الشركات، وضع قواعد تسمح بتسهيل عقد الجمعيات العامة، واتخاذ القرارات المناسبة، بما يكفل حقّ أقلية المستثمرين في المساهمة في تسيير الشركة، والاطلاع على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

أمّا بخصوص ضمانات الاستثمار التقليدية المتمثلة في: ضمان الملكية، الاستقرار التشريعي، تحويل الأموال، واللجوء إلى التحكيم، فينبغي توحيد الاتفاقيات وفق نموذج يراعي مصلحة الدولة المضيفة للموازنة مع الحقوق الممنوحة للمستثمرين، ومن جهة ثانية تحقيق الانسجام بين النصّ الدولي والنصّ الداخلي، وبين النصّ القانوني والنصّ الاتفاقي. ومع ذلك، فإنّ اتخاذ هذه الإجراءات لا يغني عن اتخاذ سياسة بديلة تُعنى بالانتقال من الكمّ إلى الكيف في ترقية الاستثمار.

(99) المادة (10) من الأمر 03/01 الملغى بموجب قانون ترقية الاستثمار رقم 09/16 المذكور سابقاً.

(100) http://lcweb5.loc.gov/glin/jurisdictions/Kuwait/pdfs/220369-224075.pdf (24/03/2020, 13:45)

(101) القانون رقم 71 لسنة 2020 المتضمن قانون الإفلاس، الجريدة الرسمية، العدد 1506، السنة 66، الصادر بتاريخ 2020/10/25، والقرار رقم 81 لسنة 2021 المتضمن اللائحة التنفيذية لقانون الإفلاس، منشور بتاريخ 2021/05/24.

المطلب الثالث

الانتقال من الكمّ إلى الكيف في ترقية الاستثمار

في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي، ارتبكت حكومات الدول النامية في سياسة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر بين تحقيق أهداف ترقية الاستثمار والسباق نحو القاع (الفرع الأول)، وهو ما يظهر من خلال ضعف النصوص القانونية في مجال ضمان جودة الاستثمار (الفرع الثاني).

الفرع الأول

بين السعي لتحقيق أهداف الاستثمار والسباق نحو القاع

إنّ التساؤل المطروح في خضم التسارع نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثّل في بحث هل هذه العملية وسيلة أم غاية؟ وإذا كان الهدف تحقيق التنمية، فأيّة تنمية يرتجى تحصيلها؟

إنّ وظيفة الوكالات الوطنية في ترقية أو تسهيل الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليست هدفاً في حدّ ذاتها، فإذا لم تكن مشاريع التنمية المستدامة المتعلّقة بالبنية التحتية الأساسية، الأمن الغذائي، ورسكلة إعادة تدوير النفايات، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ من صميم عملها الترقوي، فلا فائدة من تقديم تنازلات للشركات الأجنبية، وإذا لم تكن مهمة الحكومات تحقيق نوعية وجودة في التنمية، فليس للدول المستضيفة مصلحة كبيرة من تهافت المستثمرين الأجانب وإزالة القيود القانونية أمامهم، ممّا يعني الوصول إلى حالة الإخفاق.

تعمل وكالات تطوير الاستثمار على ترقية البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية الجذابة للاستثمار والمستثمرين الذين يسعون إلى البحث عن أفضل فرص السوق التي تحقّق أكبر قدر ممكن من الكفاءة لخفض التكاليف وتعظيم الأرباح في أقصر فترة زمنية ممكنة، فعملية ترقية الاستثمار تهدف إلى تحقيق هدفين: جذب الاستثمار المباشر، وتحقيق أكبر فائدة ممكنة من ذلك.

لذا لم يغفل تقرير بيئة الأعمال الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية من خلال فرض قيود تنظيمية على الأنشطة ذات المخاطر البيئية الكبيرة، وعليه فالترتيب في المراكز الأولى لم يمنح للدول على أساس عدم وضعها لتنظيم أو إجراءات لممارسة

الأنشطة، ولكن للدول التي سهّلت التفاعلات في السوق دون إهمال عرقلة تنمية القطاع الخاص[102].

تشترك كل من المنظومتين الجزائرية والكويتية في البحث عن نقل التكنولوجيا من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتشتركان أيضاً في اعتمادهما على سياسة الريع، أي الاعتماد على مداخيل النفط بالدرجة الأولى، وهو ما خلق نوعاً من رهن الاقتصاد، وأمام الأزمات الاقتصادية والمالية بات من الضروري البحث عن بديل، خاصة في ظل انخفاض أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة إلى مستويات متدنية[103].

إنّ التنافس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب ألاّ يؤدّي إلى تقديم تنازلات من طرف الدول المضيفة على حساب مصالحها الوطنية، وهو ما يعرف بـ«السباق نحو القاع Race to Bottom» الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لا مركزية المسؤولية البيئية، ممّا أدّى إلى انتشار التلوّث من ولاية لأخرى، وهو ما دفع إلى إنشاء وكالات وقوانين اتحادية، ثمّ طبقت على المستوى فوق الوطني[104].

بمعنى آخر قد يؤدّي التنافس في التخفيف من التشريعات والأنظمة إلى المساس بأموال دافعي الضرائب الحاليين والمستقبليين (الخزينة العمومية)، أو الحّد من المعايير البيئية، وهو ما يتّضح من خلال:

- إنّ سياسة إنقاذ المشاريع الاستثمارية من خلال عملية إعادة الهيكلة التي قد يتوسّع في تطبيقها عملياً من حيث المؤسسات المشمولة بالإنقاذ، وتتم أحياناً من خلال ضخّ مزيد من الأموال في مشاريع فاشلة جزئياً، يندرج في إطار المنظومة الرأسمالية التي تسمح بتمويل أصحاب رؤوس الأموال دون توزيعها على فئات تعاني الجوع والفقر من جهة، ومن جهة ثانية تقديم مساعدات إضافية لمستثمرين أجانب في سبيل الحفاظ على صورة مناخ الاستثمار وجاذبيته دولياً.
- يؤدّي التنافس لجذب الاستثمار أيضاً إلى عدم تفعيل النصوص القانونية المتعلّقة بحماية البيئة، ومن قبيل ذلك مثلاً رفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على بروتوكول كيوتو، أو عدم تطبيق نصوص قانونية سارية المفعول.

(102) World Bank Group, Doing Business 2020; Comparing business regulation in 190 economics, Ibid.

(103) بلال عقل الصنديد، مرجع سابق، ص 201.

(104) Sonia Ben Kheder, Environmental regulation, Foreign direct investment and pollution, Thèse de doctorat, UFR de sciences économiques, Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2010, p. 66, https://pdfs.semanticscholar.org/6143/5333ccb368e06f5650ecf590d06f7fa98868.pdf (20/03/2020, 11:30).

يطلق على سياسة عدم تفعيل النصوص القانونية نتيجة التردّد في مواجهة مواقف حازمة أيضاً بـ«البرود التنظيمي»[105]؛ لأنّ الدولة تتراخى عن إصدار القوانين والتنظيمات اللازمة في الوقت المناسب[106]؛ لذا فالسياسة الرشيدة تقتضي فتح المجال لتقديم التسهيلات والحوافز في مقابل فرض شروط ونصوص تضمن جودة الاستثمار.

الفرع الثاني

ضعف النصوص القانونية في مجال ضمان جودة الاستثمار

إنّ إخفاق السوق لا يكون الباعث الوحيد على إعادة الضبط الاقتصادي، بل يعتبر من قبيل الإخفاق التنظيمي أيضاً عندما تسفر القواعد المعمول بها عن نتائج دون المستوى الأمثل[107]، وبالنظر لما سبق فإنّ نتيجة التغييرات والتعديلات القانونية في دولتي الجزائر والكويت لم تصل إلى الهدف المنشود[108]، وهو ما يطرح فرضية أنّ المشكلة متعلّقة بالسياسة الكلية للتنظيم الاقتصادي في الدولتين، حيث يمكن أن نصف –بتحفظ– محاولة تحسين بيئة الأعمال ضمن المؤشرات المذكورة أعلاه بـ«الترقية التقليدية للاستثمار»[109].

إنّ أي مبادرة لتسهيل الاستثمار لا يمكن أن تكون بمعزل عن خطة شاملة للتنمية[110]، حيث يندرج تيسير الاستثمار ضمن 50 أولوية وضعتها «اليونيكتاد» وفق خطة طريق

(105) Ibid.

(106) David Wheeler, Racing to the Bottom; Foreign investment and air pollution in developing countries, Policy research working paper, WPs 2524, Word Bank, Jan 2001 http://documents.worldbank.org/curated/en/396391468777035209/pdf/multi-page.pdf (20/03/2020, 11:41)

(107) Jacques Pelkmans and Andrea Renda, Does EU regulation hinder or stimulate innovation? CEPS special report, N=O 96, Nov 2014, p. 03. https://www.ceps.eu/system/files/No%2096%20EU%20Legislation%20and%20Innovation.pdf (10/03/2020, 22:28)

(108) http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement (29/04/2020, 07:24) https://moci.gov.kw//Files/FilesUploaded/da47a89e-ff1f-4bc8-a234-2ed55127ad57.pdf (29/04/2020, 07:29)

(109) Juri Sueher. The future of FDI: Achieving the sustainable development goals 2030 through impact investment, Global policy, Volume 10, Issue 03, Sep 2009, p 414 https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1758-5899.12714 (03/03/2020, 07:08)

(110) UNICTAD, Global action menu for investment facilitation, UN, 2016, p. 04 https://investmentpolicy.unctad.org/uploaded-files/document/Action%20Menu%2001-12-2016%20EN%20light%20version.pdf (19/03/2020, 10:08)

شاملة لإصلاح الاتفاقيات الدولية للاستثمار، والتي تشمل أيضاً: الحفاظ على الحق في التنظيم، إصلاح تسوية منازعات الاستثمار، تعزيز تناسق المنظومة القانونية، ترقية وتسهيل الاستثمار، وتكريس الاستثمار المسؤول[111]، أي تحقيق قدر معقول من ضمان جودة الاستثمار.

تفتقر كثير من النصوص القانونية الوطنية، واتفاقيات الاستثمار الدولية إلى الفقرات اللازمة لضمان «جودة» معيّنة من الاستثمار المأمول جذبه، بمعنى الاستثمار الذي يقدّم للدولة المضيفة الإضافة والفوائد الملموسة القابلة للقياس[112]، فضمان حدّ أدنى من جودة الاستثمارات المستقطبة يعتبر أولوية بالنسبة لسياسات جذب الاستثمار المستقبلية الجزائرية والكويتية، أي الانتقال من «سياسة الكمّ» إلى «سياسة الكيف»[113]، وهو ما يستدعي وضع أطر تنظيمية حديثة، ونظام قانوني جديد للاستثمار يراعي أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، بمعنى آخر نحو فرض الاستدامة كمؤشر لضمان جاذبية الاستثمار، وهو موضوع المبحث الموالي.

(111) وضعت «اليونيكتاد» خطة طريق لإصلاح الاتفاقيات الدولية للاستثمار تتضمن ما يلي:
- 06 مبادئ توجيهية للإصلاح (تسخير الاتفاقيات الدولية للاستثمار للتنمية المستدامة – التركيز على المسائل الحاسمة – الإصلاح يشمل كل المستويات – التسلسل في وضع الحلول الملموسة – ضمان عملية إصلاح شفافة وشاملة – تعزيز الهياكل متعددة الأطراف الداعمة).
- 05 مجالات أولوية للإصلاح (الحفاظ على الحق في التنظيم – إصلاح تسوية منازعات الاستثمار – ترقية وتسهيل الاستثمار – تكريس الاستثمار المسؤول – تعزيز تناسق المنظومة).
- 04 مستويات لإجراءات الإصلاح (وطني – ثنائي – إقليمي – متعدد الأطراف).
- 03 مراحل للإصلاح (اختيار السياسة العامة والخيارات الاستراتيجية – التصدّي لمشاكل ومخاطر مخزون معاهدات الجيل القديم القائمة – تحسين التناسق والتفاعل بين النصوص القانونية الدولية والوطنية)

UNICATD, UNICTAD's reform package for the international investment regime, UN, 2018, pp 21-31 https://investmentpolicy.unctad.org/uploaded-files/document/UNCTAD_Reform_Package_2018.pdf (19/03/2020, 11:05)

(112) Ibid, p. 59.

(113) Karl P. Sauvant and Howard Mann, op.cit., p. 17.

المبحث الثاني
نحو فرض الاستدامة كمؤشر لضمان جاذبية الاستثمار في دولتي الجزائر والكويت

دعا إعلان الدوحة الدولي إلى بناء مناخ استثماري شفّاف ومستقّر يمكن التنبّؤ به، بهدف جذب الاستثمار المستدام طويل الأجل[114]، وتمّ تأكيد ذلك في أجندة أديس أبابا للتنمية بإضافة إنفاذ العقود واحترام حقوق الملكية والمنافسة الحرة النزيهة[115]. وقد اهتمت المنظومة الجزائرية بوضع الإطار القانوني للتنمية المستدامة بدءاً بالدستور الجزائري لسنة 1996 [116]، ودعّمه بترسانة من النصوص القانونية المتعلّقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[117]، وترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية

(114) The Road to Doha; A newsletter for civil society in the lead up to the 2008 FFD conference, Doha declaration on financing for development as outcome document of the fellow-up international conference the implementation of the Monterrey consensus, Doha, Issue 19, 29/12/2008, p. 04. https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/08/2008_TheRoadtoDoha_Issue19.pdf (10/04/2020, 22:00)

(115) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015/07/27 المتضمن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الدورة التاسعة والستون، البند 18 من جدول الأعمال، فقرة رقم 36، ص 16.
https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ares69d313_ar.pdf (10/04/2020, 21:44)

(116) نصّت ديباجة الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدّل والمتمم على أنّه: «يظل الشعب الجزائري متمسّكاً بخياراته من أجل الحدّ من الفوارق الاجتماعية والقضاء على التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة وحماية البيئة»، كما نصّت المادة (44) على ما يلي: «تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة»، ونصّت المادة (207) منه على ما يلي: «يتولّى المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي ... تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة».
كما ينصّ الإجراء التمهيدي لتعديل الدستور لسنة 2020 على جملة من المسائل ذات الصلة الوطيدة بالتنمية المستدامة: تكريس الحق في الحصول على الماء وترشيد استغلاله والمحافظة عليه للأجيال القادمة – إلزام الدولة بضمان جودة العلاج واستمرارية الخدمات الصحية – تعزيز مبدأ استقلالية العدالة – دسترة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته – تعزيز دور الدولة في إطار حماية البيئة والماء الصالح للشرب وتحسين نوعية الحياة– بالإضافة إلى تكريس مجلس وطني اقتصادي واجتماعي وبيئي.

(117) القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ في 2001/12/15، ص18. القانون رقم 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة المعدّل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخ في 2003/02/19، ص04. القانون رقم 10/03، المؤرخ في 2003/07/19 المتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، المؤرخ في 2003/07/20، ص06. القانون رقم 03/04،

المستدامة[118].

أمّا على مستوى الهياكل، فقد أنشئت عديد الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية التنمية المستدامة: المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة[119]، والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة[120]، والمجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[121]، والوكالة الوطنية للتنمية المستدامة للصيد البحري وتربية المائيات[122]، ومعهد جامعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[123].

أعلنت دولة الكويت نظرتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لسنة 2035[124] التي تعتبر بوصلة لتصريحات مسؤوليها[125]، وتقوم على جهازين اثنين: اللجنة الوطنية

المؤرخ في 2004/06/23 المتعلّق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، القانون رقم 20/04، المؤرخ في 2004/12/25 المتعلّق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 84، المؤرخ في 2004/12/29، ص13. القانون رقم 02/11 المؤرخ في 2011/02/17 المتعلّق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخ في 2011/02/28، ص09.

(118) القانون رقم 09/04 المؤرخ في 2004/08/14، الجريدة الرسمية، العدد 52، المؤرخ في 2004/08/18، ص09.

(119) المنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 465/94 المؤرخ في 1994/12/25، الجريدة الرسمية، العدد 01، المؤرخ في 1995/01/08، ص04.

(120) المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 115/02 المؤرخ في 2002/04/03، الجريدة الرسمية، العدد 22، المؤرخ في 2002/04/03، ص14.

(121) المرسوم التنفيذي رقم 416/05 المؤرخ في 2005/10/25، المتضمن تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 72، المؤرخ في 2005/11/02، ص05.

(122) المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/14 المؤرخ في 2014/12/23، الجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخ في 2014/12/29، ص04.

(123) المنشأ بموجب الاتفاق بين الجزائر وجامعة الأمم المتحدة المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 117/15 المؤرخ في 2015/05/13، الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخ في 2015/05/18، ص04.

(124) UN. Kuwait Voluntary national review 2019; Report on the implementation of the 2030 UN High-level political forum on sustainable development, 2019 https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23384Kuwait_VNR_FINAL.PDF (27/03/2020, 12:02)

(125) «خطة دولة الكويت الجديدة جاءت لتحولّ البلاد إلى مركز مالي وتجاري من خلال جذب الاستثمارات، حيث يتولى القطاع الخاص قيادة الاقتصاد، وخلق المنافسة وتعزيز كفاءة الإنتاج تحت مظلة تمكين المؤسسات الحكومية. هذا التحوّل ككل يؤكّد قيمنا ويحفظ ويعزّز هويتنا الاجتماعية، ويساعد على تحقيق أكبر قدر وأكثر توازناً من رأس المال البشري وتنمية الموارد، وتوفير الهياكل الأساسية الكافية، والتشريعات المتقدّمة، وتهيئة بيئة أعمال ملهمة» كلمة أمير دولة الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – رحمه الله – في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي للتنمية المستدامة في دولة الكويت: UN. Kuwait Voluntary national review 2019; Ibid.

للتنمية المستدامة التي تتمثّل مهمتها الرئيسية في متابعة تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة[126]، والمرصد الوطني للتنمية المستدامة كهيئة تابعة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية[127]، يتكفّل بوضع منظومة متكاملة لمطابقة أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الاستشراف والتنمية المستدامة[128].

إنّ وضع حدّ فاصل بين المعاملة التفضيلية للاستثمارات المحلية أو التمييزية للاستثمارات الأجنبية، وبين اتخاذ إجراءات وقتية للمصلحة العامة (بنية حسنة)، أو ما يعرف بالسياسة المشروعة، يختلف حسب نظرة الدول المتقدمة والدول النامية[129]، وهذا ما ينطبق على تفسير بعض مفاهيم التنمية المستدامة، ويخلق صعوبة في وضع تعريف للاستثمار المستدام باعتباره مفهوماً قانونياً مركّباً (المطلب الأول)، وأمام غياب تجربة عالمية نموذجية لتجسيد الاستدامة في المشاريع الاستثمارية، فسنقوم ببحث الآليات القانونية الكفيلة بتحقيق ذلك (المطلب الثاني)، ثمّ إبراز أهمّ التحديّات التي تعيق تفعيل الاستثمار المستدام في دولتي الجزائر والكويت (المطلب الثالث).

المطلب الأول

الاستثمار المستدام: مفهوم قانوني مركّب

يتجاذب مصطلح الاستثمار المستدام عديد التخصصات في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وباعتباره مصطلحاً دخيلاً على العلوم القانونية، فسنحاول تقديم تعريف قانوني له (الفرع الأول)، وتحديد معالم ومجالات الاستثمار المستدام (الفرع الثاني).

الفرع الأول

في محاولة لوضع تعريف قانوني للاستثمار المستدام

يظهر تحدّي وضع تعريف قانوني للاستثمار المستدام في كونه مركباً من مفاهيم

(126) UN. Kuwait Voluntary national review 2019, op.cit., pp. 25, 26.

(127) راجع المراسيم التالية: المرسوم رقم 33 لسنة 2004. المرسوم رقم 323 لسنة 2008 بتاريخ 2008/10/29. المرسوم رقم 296 لسنة 2012. والمرسوم رقم 03 لسنة 2013.
https://www.pm.gov.kw/higher-commissions-ar.aspx (09/05/2020, 12:36)

(128) www.scpd.gov.kw/home.aspx (28/02/2020, 11:49).

(129) UNICTAD, Investment policy framework for sustainable development, UNICTAD/DIAE/PCB/2015, p.15 https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcb2015d5_en.pdf (01/03/2020, 07:10).

قانونية عرفت بدورها اختلافاً كبيراً حول تحديد مضمونها[130]، فالاستثمار كعملية قانونية شهدت اختلافاً جوهرياً على المستوى الدولي والوطني، نتيجة اتصاله العضوي بجذور نشأته التاريخية التي ترجع إلى الحقبة الاستعمارية[131].

يمكن التمييز بين توجهين في تحديد مضمون الاستثمار[132]: مذهب دولية الاستثمار أي حركة رؤوس الأموال من الدولة الأم إلى الدولة المضيّفة، ومذهب تخصيص الاستثمار بالعملية التي تخدم التنمية الوطنية، غير أنّ تهجين قواعد الاستثمار خلق مفهوماً متغيّراً للاستثمار مربوطاً بعامل زمني من جهة، وبعامل قوة الدولة المتعاقدة من جهة ثانية[133].

كما أنّ التنمية المستدامة مفهوم قانوني معقّد، اختلف حول تصنيفها كتوجيه سياسي ونموذج فكري، أو كمبدأ عام للقانون المرن، أو كمبدأ عام للقانون الدولي للبيئة، أو كمظلة وقاعدة بيئية[134]، فالتنمية المستدامة حالة معقدة بمفهوم بسيط، فهي حسب تقرير بورتلاند 1987: «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم»[135]، لكنها في الوقت نفسه تتطلب عصرنة الاقتصاد بتبني أنماط استهلاك وإنتاج تسمح بتصحيح الخلل في توزان النظام الغذائي، واستخدام الطاقة، وتصميم المباني بشكل مستدام، وهو ما يتطلب تجنيد القدرات العلمية، التمويل،

(130) بدر الدين براحلية، قانون ترقية الاستثمار الجزائري رقم 09/16: الملامح والتوجهات، مرجع سابق.

(131) Kate Miles, The Origins of International Investment Law: Empire, Environment, and the Safeguarding of Capital, Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

(132) Anne Gilles, La définition de l'investissement international: essai sur un concept juridique incertain. Thèse de doctorat en Droit international, Université Paris 1, Sorbonne, 2010. Ognyan Atanasov, Recherche sur la notion d'investissement protégé par le droit international, Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2017.

يحيى أكرم بدر، مفهوم الاستثمار في المادة (25) من معاهدة واشنطن 1965، المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، العدد 02، سنة 2014.

(133) حيث يختلف مضمون الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المبرمة من جهة، كما يختلف من اتفاقية دولية لأخرى داخل المنظومة القانونية نفسها من جهة ثانية. بدر الدين براحلية، قانون ترقية الاستثمار الجزائري رقم 09/16: الملامح والتوجهات، مرجع سابق.

(134) Cited by Ilze Dubava, Reconciling international investment law and sustainable development: Necessity or Luxury?, Working paper n 2010/27, Second biennial global conference, July 8-10, 2010, University of Barcelona, p 08 https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1633019 (03/04/2020, 19:10)

(135) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf (25/04/2020, 12:39)

المنظومة الجبائية، المجتمع المدني والحكومات لتحقيق هذه الأهداف[136].

وقد برزت التنمية المستدامة كأساس لإصدار عديد القرارات على مستوى الهيئات القضائية الدولية (المحاكم ومراكز التحكيم)[137]، سواء في المنازعات بين الدول (نزاع دولة/دولة)[138]، أو في المنازعات ذات طبيعة مستمثر/دولة[139]، وكذا في قرارات الهيئات القضائية الوطنية[140].

(136) European Commission, Toward a sustainable Europe by 2030, Reflection paper, Brussels, 30/01/2019, p. 02 https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/1/2019/EN/COM-2019-22-F1-EN-MAIN-PART-1.PDF (07/03/2020, 12:11).

(137) Marie-Claire Cordonier Segger and H.E. Judge C. G. Weeramantry, Sustainable development principles in the decisions of international courts and tribunals 1992–2012, Routledge Research in International Environmental Law, Routledge, New York, 2017.

(138) Gabčíkovo-Nagymaros Project (Hungary v Slovakia), [1997] ICJ Rep. 7. Nuclear Tests (Australia v France) (Interim Protection), [1973] ICJ Rep. 99. Nuclear Tests (New Zealand v France) (Merits), [1974] ICJ Rep. 457. Southern Bluefin Tuna (Australia and New Zealand v Japan), ITLOS Case Nos. 3 & 4 (1999): 320. Pulp Mills on the River Uruguay (Argentina v Uruguay) (Judgment), [2010] ICJ General List No. 135. Whaling in the Antarctic (Australia v Japan), [2014] ICJ Rep. 1. Ibid.

(139) Champion Trading Company v Arab Republic of Egypt, Award, ICSID Case No. ARB/02/9 (2006): 586. Chemtura Corporation v Canada, Award, ICSID Case No. ARB/08/01 (2010): 551. EDF (Services) Ltd v Romania, Award, ICSID Case No. ARB/05/13 (2009):588. Fraport AG Frankfurt Airport Services Worldwide v Republic of the Philippines, Award, ICSID Case No. ARB/03/25 (2007): 588. F-W Oil Interests v Republic of Trinidad and Tobago, Award, ICSID Case No. ARB/01/14 (2006): 588. Inceysa Vallisoletana v Republic of El Salvador, Award, ICSID Case No. ARB/03/26 (2006): 588. Lemire v Ukraine (II), Decision on Jurisdiction and Liability, ICSID Case No. ARB/06/18 (2010): 590. LESI et al. v Algeria, Award, ICSID Case No. ARB/05/3 (2008): 576. Noble Ventures v Romania, Award, ICSID Case No. ARB/01/11 (2005): 592. Total S.A. v Argentine Republic, Decision on Liability, ICSID Case No. ARB/04/01 (2010): 579. Waguih Elie George Siag v Egypt, Award, ICSID Case No. ARB/05/15 (2009): 576. World Duty Free v The Republic of Kenya, Award, ICSID Case No. ARB/00/7 (2006): 588. Ibid.

(140) State of Tamil Nadu v Hind Stone (India), 1981 (2) SCC 2054: 657. Bandara v Premachandra (Sri Lanka), 1994 1 Sri LR 301: 675. Balankulama v The Secretary, Ministry of Industrial Development (Sri Lanka), SAER, vol. 7(2) (2000): 9. Vellore Citizens Welfare Forum v Union of India (India), [1996] 5 SCC 647 (Supreme Court, India). Research Foundation for Science v Union of India (India), WP 657/1995 (2003): 654. People United Respecting Environment (PURE) et al. and Environmental Management Authority (Trinidad and Tobago), TT [2009] HC 133 (2009): 681. Ibid.

بعملية تركيبية للمصطلحين، يمكن الوصول إلى تعريف الاستثمار المستدام Sustainable Investment بأنّه: «الاستثمار الذي يسهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أو الاستثمار – في حالة كانت التنمية الاقتصادية هي الهدف الرئيسي– الذي لا يقوّض على الأقل الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة»[141]، أي الاستثمار الذي يتجاوز «عدم إحداث ضرر» في البلد المضيف إلى تقديم أقصى قدر من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على أن يتم ذلك في إطار العمل وفق آليات الحوكمة النزيهة[142].

إنّ هذا التعريف يضيف الحوكمة كبعد رابع من أبعاد التنمية المستدامة[143] التي تتمثل مجتمعة في الآتي:

1. **البعد الاقتصادي:**

ويشمل نقل التكنولوجيا، والبنية التحتية، والتوظيف، والمساءلة الضريبية، والتوزيع العادل للثروة، وترقية البحث والموارد.

2. **البعد الاجتماعي:**

ويشمل حقوق العمال، والصحة العمومية، وعدم التمييز، والأمن في العمل، والأجور العادلة، والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان.

3. **البعد البيئي:**

ويشمل مراقبة التلوث، وتقليل انبعاث الغازات الكربونية، وتدوير النفايات، وحماية التنوع الحيوي، المياه والطاقات المتجددة.

4. **بعد الحوكمة:**

ويشمل الشفافية، والإدارة المحلية، وحماية المستهلك، ومكافحة الفساد، والمطابقة القانونية، وإدارة المخاطر النظامية، والحوكمة الرشيدة.

(141) UN, ESCAP/CTI/2019/5, promoting sustainable investment and business, Economic and Social Council, Economic and Social Council for Asia and the pacific, Committee on Trade and Investment, 28/12/2018, Sixth session, Bangkok, 13 – 15 March 2019 https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/B18/013/53/pdf/B1801353.pdf?OpenElement (28/02/2020, 19:35).

(142) Karl P. Sauvant and Howard Mann, op.cit., p. V.
راجع أيضاً: قرار هيئة تشجيع الاستثمار المباشر رقم 329 لسنة 2019 بشأن آلية تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا، 2019/06/27.
https://www.kdipa.gov.kw/E.kdipa.gov.kw/main/dgd3292019ar.pdf (23/03/2020, 12:10)

(143) Ibid.

ونظراً لوجود تداخل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الأربعة حسب التصنيف السابق)، فمن الصعب وضع حدّ فاصل بين الاستثمار المستدام ذي البعد الاقتصادي المنفصل عن البعد الاجتماعي أو البيئي، فمثلاً الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، ناهيك عن الخصيصة الأصلية المرتبط بها (البيئة)، فهو يخلق مناصب شغل جديدة (البعد الاقتصادي)، ويسمح بتكريس أفضل للصحة العمومية (البعد الاجتماعي).

إذاً فالعلاقة وطيدة بين الاستثمار المستدام وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة مباشرة بالاستثمار، والتي يمكن حصرها في:

- زيادة الاستثمار في البنى التحتية الريفية والبحوث الزراعية، وتطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية (الهدف 7/2).
- تعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة المتعلقة بمعالجة المياه وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال (الهدف 6/6).
- تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري الأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة (الهدف 2/7).
- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة (الهدف 2/8)، التشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (الهدف 3/8)، وتعزيز السياحة المستدامة التي توفر مناصب العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية (الهدف 9/8).
- إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة (الهدف 1/9)، وتعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام (الهدف 2/9)، وزيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع بما في ذلك تقديم الائتمانات الميسورة التكلفة (الهدف 3/9).
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وفق خططها وبرامجها الوطنية (الهدف 9/10).
- تشجيع الشركات لاسيما الكبيرة وعبر الوطنية على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها (الهدف 6/12).

- اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها (الهدف 5/17).

لتقديم توضيح أكثر حول مفهوم الاستثمار المستدام نحاول تحديد معالمه ومجالاته.

الفرع الثاني

معالم الاستثمار المستدام ومجالاته

الاستثمار المستدام يسهم في تحقيق هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وما يرتبط بها من مقاصد، ولأنّ مجالات التنمية المستدامة متفرّعة إلى 17 هدفاً، و169 مقصداً (مجالاً)، فمن الصعب الإلمام بكل مجالات الاستثمار المستدام، خاصة في ظل عدم وجود نموذج إجرائي واضح، وفي غياب تجربة رائدة، وعدم الاتفاق على مفهوم عالمي موحد.

تتنوّع مجالات الاستثمار المستدام بتنوّع القطاعات والتسميات التي يغطّيها كل قطاع، فالاستثمار الأخضر، وبعيداً عن الاختلاف حول نشأة المصطلح[144]، يركّز على: «النشاطات ذات غازات أقل كربون، الإنتاج والاستهلاك الفعّال والنظيف، ويعتمد على المشاركة، والتدوير، والتعاون، والتضامن، ويستهدف نظاماً جبائياً مناسباً، وسياسة اجتماعية حمائية، وهذا باستعمال مؤسسات قوية ذات أرضية اجتماعية وإيكولوجية متينة»[145].

وقد تفرّع عن هذا المفهوم عديد المصطلحات ذات الصلة: كالنمو الأخضر Growth Green ، والتنمية منخفضة الكربون Low Carbon Development ، والاقتصاد الدائري Circular Economy ، والاقتصاد البيولوجي Bio-economy[146].

(144) ظهر مصطلح «الاقتصاد الأخضر Green Economy (كبديل للاقتصاد الخطي Leaner Economy) لأول مرة سنة 1989 في تقرير حكومة المملكة المتحدة منجز من طرف مجموعة من علماء الاقتصاد البيئي، بعنوان «مخطط من أجل اقتصاد أخضر Blueprint for a Green Economy»، ليتم إحياؤه بمناسبة مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر Green Economy Initiative 2008، ثمّ في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 2009 بكوبنهاغن، حيث تم التأكيد على الصلة الوثيقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في قمة ريو 20+، ريو البرازيلية.

Derek Eaton and Fulai Sheng, Inclusive green economy; Policies and practice, Dubai, Shanghai: Zayed International Foundation for the Environment & Tongji University, 2019, https://greeneconomytextbook.org/wp-content/uploads/2019/11/IGE-text-book-uncompressed-min-2.pdf (07/03/2020, 17:37)

(145) Ibid.

(146) تم استبدال عبارة الاقتصاد في هذا البحث للدلالة أكثر على تخصيص الاستثمار بدائرة الاقتصاد الذي يعمل فيه.

هذه الأخيرة نشأت نتيجة تعدّد التخصصات، وبالتالي اختلفت من حيث: الهياكل القائمة عليها، الإيديولوجيات والبنيات النظرية، ومجالات التركيز، واستخدامات المصطلحات، ممّا جعلها أكثر تعقيداً وذات أهداف متعدّدة.[147]

- يركّز الاستثمار منخفض الكربون على الطاقة النظيفة والطاقات الجديدة والمتجددة، ويعتبر اتفاق باريس حول المتغيرات المناخية لسنة 2015 أوسع اتفاق دولي يرمي لخفض انبعاثات الغازات[148]، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغيّر المناخ لسنة 1992 والبروتوكول التابع لها[149]، ويعرّف الاستثمار الأجنبي منخفض الكربون بأنّه: «قيام الاستثمار الأجنبي بنقل التكنولوجيا والمنتجات والممارسات من جانب الشركات عبر الوطنية إلى الدول المضيفة، وجميع العمليات المتعلقة بنشاطها الذي يولّد انبعاثات غازية أقلّ بكثير ممّا هو سائد في ظل ظروف العمل المعتادة»[150]، فهو يشمل: الاستثمار في عمليات إنتاج ذات أثر مخفّض لغازات الاحتباس الحراري (المعدات المخفضة للغازات وتقنيات البناء الخضراء) – الاستثمار في توليد الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية، الطاقة الكهرومائية) – الاستثمار في مرافق البحث والمنتجات منخفضة الغازات ذات الاحتباس الحراري (الألواح الشمسية، الإضاءة الموفّرة للطاقة، خدمات وإدارة النفايات) – والاستثمار المسؤول.
- أمّا الاستثمار الدائري فيشمل عمليات إعادة الاستخدام، وإطالة فترة الخدمة من خلال الإصلاح وإعادة التصنيع، ورفع مستوى السلع القديمة، أو تحويلها إلى موارد جديدة عن طريق إعادة تدوير المواد[151].

(147) Ibid.

(148) صادقت الجزائر عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 262/16 المؤرخ في 2016/10/13، الجريدة الرسمية، العدد 60، المؤرخ في 2016/10/13، ص03.

(149) صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 99/93 المؤرخ في 1993/04/10، الجريدة الرسمية، العدد 24، المؤرخ في 1993/04/21، ص04. بالإضافة للمرسوم الرئاسي رقم 144/04 المؤرخ في 2004/04/28 المتضمن المصادقة على بروتوكول كيوتو لسنة 1997، الجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخ في 2004/05/09، ص04. والمرسوم الرئاسي رقم 119/15 المؤرخ في 2015/05/13 المتضمن قبول تعديلات الدوحة لسنة 2012، الجريدة الرسمية، العدد 26، المؤرخ في 2015/05/20، ص03. ودولة الكويت بموجب مرسوم بقانون رقم 1994/255 صادر بتاريخ 1994/12/27. والمرسوم رقم 2004/385 الصادر بتاريخ 2004/12/28 المتضمن المصادقة على بروتوكول كيوتو.
https://epa.org.kw/Agreements (11/05/2020, 05:47)

(150) UNCTAD (2010). World Investment Report 2010: Investing in a Low- carbon Economy, p. 103, https://unctad.org/en/Docs/wir2010_en.pdf (05/03/2020,22:15).

(151) Derek Eaton and Fulai Sheng, Inclusive green economy; Policies and practice, op.cit., p.17.

- في حين يركّز الاستثمار الإحيائي (البيو – استثمار) على القطاعات الزراعية والغابية، الصناعة الغذائية، الصناعة الكيمائية والصيدلانية، الصناعة الورقية، الطاقة والتكنولوجيا البيئية، أي أنّه يخدم التنمية المستدامة من خلال تحسين الكفاءة البيئية[152]. يندرج ضمن حماية حق الشعوب فيما يتصل بتراثها الثقافي[153]، ويقوم على ثلاث ركائز أساسية[154] هي: عقود النفاذ إلى الموارد وتقاسم منافعها[155]، والحوكمة اللامركزية، والتنوع البيولوجي[156].
- كما يرتبط مفهوم الاستثمار المستدام بالتمويل المستدام Sustainable Finance وهو عملية تأخذ في الحسبان الجانبين البيئي والاجتماعي عند اتخاذ قرار الاستثمار، ممّا يؤدّي إلى زيادة الاستثمار في الأنشطة طويلة الأجل والمستدامة، أي إعادة توجيه الاستثمار نحو التكنولوجيا والأعمال المستدامة، وتمويل النمو على المدى الطويل، والمساهمة في خلق اقتصاد منخفض الكربون ومرن مع الاقتصاد الدائري[157].

في دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، أكّدت على أنّه لا يمكن تحقيق الاستثمار المستدام إذا لم تطبّق الشركات مبادئ ومعايير مقبولة دولياً

(152) Ibid, p. 18.

(153) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلّق بتراثها الثقافي، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، البند 05 من جدول الأعمال، 2015/08/19.
https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=565fee644 (03/05/2020, 06:08)

(154) K. P. Laladhas and others, Biodiversity for sustainable development, Environment challenges and solutions 3, Springer, Switzerland, 2017.

(155) يقصد بعقود النفاذ للموارد وتقاسم منافعها عقود القطاعات الاستخراجية كالنفط والغاز والمناجم والطاقات المتجددة، ويتم تخصيص المصطلح في بعض الصكوك الدولية بالنفاذ إلى الموارد الوراثية واستخدامها، أي الموارد ذات القيمة الفعلية والمحتملة من أصل نباتي أو حيواني أو جرثومي أو غيرها من الأصول التي تحتوي على وحدات وراثية وظيفية (كل مصدر بيولوجي غير الإنسان). راجع أيضاً: اتفاقية التنوع البيولوجي التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1993/12/29، بروتوكول ناغويا الملحق بها المتضمن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها المعتمد في 2010/10/29 باليابان، ودخل حيز التنفيذ في 2014/10/12، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، دخلت حيز التنفيذ في 2004/06/29.
https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_1052.pdf (03/05/2020, 05:45)

(156) صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 163/95 المؤرخ في 1995/06/06، الجريدة الرسمية، العدد 32، المؤرخ في 1995/06/14، ص03. ودولة الكويت بموجب قانون رقم 2017/06 صادر بتاريخ 2017/04/12. (11/05/2020، 05:55) https://epa.org.kw/Agreements

(157) European Commission, Sustainable finance, https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/sustainable-finance_en (17/03/2020, 18:35).

ومعايير السلوك التجاري المسؤول Responsible Business Conduct أو استدامة الشركات Corporate Sustainability[158].

يقصد بالأول قيام الشركة (المستثمر) بعملياتها مع إدراج واحترام مسؤولياتها الأساسية (في مجال حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة ومحاربة الفساد)، وتعزيز المجتمع ودعمه، وتعميم الاستدامة والمسؤولية في كل جوانب عملها، والتقييم الدوري وقياس التقدم المحرز في هذا الجانب، وتبنّي استدامة محلية النطاق[159]، أي الإسهام الإيجابي في التقدّم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بهدف تحقيق التنمية المستدامة من جهة، وتجنّب التأثيرات الضارة ومعالجتها عند حدوثها من جهة ثانية[160].

فالاستثمار المسؤول يعنى بحقوق الإنسان بالدرجة الأولى، وفي هذا السياق لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون احترام حقوق الإنسان (عدم التمييز، والحق في الحصول على أجور عادلة، والحق في البيئة النظيفة، والتراث الثقافي)، وفي الوقت نفسه لا يمكن تحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان دون تعزيز تحقيق التنمية المستدامة، ولكن يبقى لكل منهما مجال متفرّد عن الآخر في بعض الأحيان[161].

أمّا المسؤولية الاجتماعية للشركات، فيقصد بها الأعمال الخيرية التي تقدمها الشركات لخدمة المجتمع، وأن يكون للبعد البيئي أثر على الطريقة التي تسيّر بها الشركة وتدير بها نشاطها الرئيسي[162].

فكرة الاستدامة، كما تشمل الاستثمار المباشر، تتعدّاها إلى الاستثمار غير المباشر، ومن ذلك مؤشر «داو جونز» للاستدامة الذي يحدّد الشركات والصناعات التي تحقّق أفضل تقييم في مجال الاستدامة والاقتصاد، وإدماج الجانب الاجتماعي والبيئي وفق وكالة التقييم الاجتماعي والاقتصادي RobecoSAM[163].

بإجراء مقارنة بين مجالات كل نوع من هذه الاستثمارات، نجد أنّ الاستثمار منخفض الغازات يركّز على الطاقة والانبعاثات الغازية، أمّا الاستثمار الدائري فيركّز على المواد والنفايات، في حين يختّص الاستثمار الإحيائي بمعالجة الموارد البيئية، وكلّها تندرج

(158) UN, ESCAP/CTI/2019/5, op.cit.

(159) SDG Compass, The guide for business action on the SDGs, https://sdgcompass.org/wp-content/uploads/2015/12/019104_SDG_Compass_Guide_2015.pdf (04/03/2020, 06:49). UN, ESCAP/CTI/2019/5, op. cit.

(160) Kathryn Gordon, Joachim Pohl and Marie Bouchard, op.cit., p. 07.

(161) Karl P. Sauvant and Howard Mann, op.cit., p. 07.

(162) Ibid, UN, ESCAP/CTI/2019/5, ibid.

(163) UN, ESCAP/CTI/2019/5, op.cit.

في إطار الاستثمار الأخضر الذي يمثّل حيّزاً أوسع وأشمل، فالاستثمار الأخضر يشمل الاستثمار الذي يعتمد على إعادة استخدام الموارد الطبيعية وتدويرها، والاعتماد على الطاقات المتجددة، والتقليل من التلوث إلى الحّد الأدنى والتأثيرات البيئية (بما في ذلك الاحتباس الحراري)، فهو أوسع المصطلحات والمجالات المستعملة، حيث يتعلّق بثلاثة مجالات رئيسية: الطاقة البديلة، أنشطة إعادة التدوير (الاقتصاد الدائري)، وصناعة التكنولوجيا البيئية[164].

الخلاصة أنّ الاستثمار المستدام أشمل من حيث المفهوم، حيث يضمّ كل استثمار يخدم هدفاً أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتمد على أقل انبعاثات غازية، وتفعيل الاستثمار الأخضر، وتحفيز الاستثمار المسؤول، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية، أي هو نوع من الاستثمار يهدف إلى تحقيق هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة.

على المستوى التطبيقي، احتلت الجزائر حسب المؤشر العالمي للتنمية المستدامة المرتبة 53 عالمياً، فباستثناء الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحياة تحت الماء (الهدف 9، 14) التي تعاني فيها من معدلات متدنية، فنسبة تقدمها في مجال تحقيق صفر جوع، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة، والمدن والمجتمعات المستدامة، والحياة في البر (الأهداف 2، 5، 6، 11، 15) تعتبر متوسطة وفوق المتوسطة، في حين أنّها حقّقت نسباً عالية في تحقيق باقي الأهداف: (1، 3، 4، 7، 8، 10، 12، 13، 16، 17)[165]، وهو ما سمح لها برفع نسبة التعليم (97 بالمائة)، وتخفيض نسبة البطالة سنة 2018 إلى 11.7 بالمائة (الهدف 8.5)، واستفادة 555 ألف من ذوي الاحتياجات الخاصة من منح اجتماعية (الهدف 10)، ووضع سياسة عامة ضد الفيضانات، وإنشاء مفوضية وطنية للمخاطر الكبرى (الهدف 13.1)، وتقليص العنف (الهدف 16.1)، وإعادة هيكلة الدين الخارجي بقيمة 1.4 مليار دولار منذ سنة 2010 (الهدف 17.4)[166].

(164) Anna Pegels and Wilfried Lutkenhorst, Green industrial policy: Directing private investment, in Inclusive green economy; Policies and practice, op.cit., p 206. UNCTAD, promoting low-carbon investment, Investment Advisory Series, Series A, Number 7, Geneva, UN, 2013, p. 05. https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcb2013d2_en.pdf (06/03/2020, 11:07)

(165) تمّ الاعتماد على تقرير الأمم المتحدة لسنة 2019
https://dashboards.sdgindex.org/#/DZA (28/03/2020, 19:33)

(166) UN, Revue nationale volontaire 2019 Algérie, Forum politique de Haut niveau New York, 16 Juillet 2019, p. 06. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/24438presentation_ministre_definitive_15_juillet.pdf (27/03/2020, 12:37).

في حين حقّقت دولة الكويت المرتبة 106 عالمياً في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وباستثناء القضاء على الفقر، والصحة الجيدة، وجودة التعليم والطاقة النظيفة، والسلام والعدل، والتعاون لتحقيق الأهداف (الأهداف 1، 3، 4، 7، 16، 17) التي شهدت فيها دولة الكويت تقدّماً ملحوظاً، فمعظم الأهداف الأخرى تبقى نسبة التقدّم فيها متوسطة: المساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار، والعمل المناخي، والمدن والمجتمعات المستدامة (الأهداف 5، 6، 8، 9، 11، 13)، في حين تعاني ضعفاً كبيراً على مستوى: الإنتاج والاستهلاك المسؤول، والحياة تحت الماء، والحياة في البر (الأهداف 12، 14، 15)[167].

لذلك، فتفعيل التنمية المستدامة في مجال الاستثمار يحتاج إلى وضع آليات قانونية لإدراج الاستدامة في المشاريع الاستثمارية، موضوع المطلب الموالي.

المطلب الثاني

الآليات القانونية لإدراج الاستدامة في المشاريع الاستثمارية

تنصّ المادة (3) من القانون رقم 16/09 المتعلق بترقية الاستثمار على أنّ: «الاستثمارات تنجز في ظل احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة»، وتعتبر نشاطات استراتيجية في ظل الأمر 01/03 (الملغى) الاستثمارات التي تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها الحفاظ على البيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وتدخّر الطاقة لتفضي في الأخير إلى التنمية المستدامة.

أمّا على مستوى الاتفاقيات الدولية، فيعتبر اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي 2005[168] من قبيل الاتفاقيات الدولية القليلة التي أشارت إلى التنمية المستدامة

(167) باستثناء الحدّ من أوجه عدم المساواة الذي لا تتوافر حوله بيانات، فقد تمّ الاعتماد على:
- تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لدولة الكويت لسنة 2019
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23384Kuwait_VNR_FINAL.PDF
- تقرير الأمم المتحدة لسنة 2019
https://dashboards.sdgindex.org/#/KWT (28/03/2020, 19:18)

(168) المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في 2005/04/27 المتضمن المصادقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة مع المجموعة الأوروبية، الجريدة الرسمية، العدد 31، المؤرخ في 2005/04/30، ص 03.

كهدف للشراكة[169] والمجالات المعنية بالتعاون[170]، بالإضافة إلى الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حول تنمية العلاقات التجارية والاستثمار 2002[171]، وكذا اتفاق حماية وترقية الاستثمارات مع فنلندا 2005[172].

تعتبر دولة الكويت الدولة الوحيدة التي أبرمت معها الجزائر مذكرة تفاهم خاصة بالبيئة والتنمية المستدامة، حيث شملت بالخصوص التعاون في مجال معالجة النفايات وإدارتها، وتقييم المردود البيئي لمشاريع إنتاج الطاقة والمجالات الصناعية الأخرى والمباني[173].

أمّا بالنسبة لاتفاقيات الاستثمار الكويتية، فتعتبر اتفاقية دولة الكويت مع كندا التي دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 2014/02/19 الوحيدة التي تعرّضت في ديباجتها للتنمية المستدامة كأحد الأهداف الرئيسية للاتفاقية[174].

في حينّ وضع قانون الاستثمار المباشر الكويتي عدداً من المعايير ذات الصلة الوثيقة بالبيئة المستدامة لمنح الامتيازات[175]: نقل وتوطين التكنولوجيا، وأساليب الإدارة الحديثة، والخبرة العملية والفنية والتسويقية المتطورة – مقدار وجودة المنتجات

(169) تنصّ المادة (47) فقرة 02 من الاتفاق على ما يلي: «يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستدامة». وتنصّ المادة (62): «يهدف التعاون في هذا المجال خصوصاً: ... تحفيز تبادل الخبرات قصد ضمان تنمية متوازنة ومستدامة».

(170) تنصّ المادة (52) من الاتفاق على ما يلي: «يشجّع الطرفان التعاون في مجال مكافحة تردّي البيئة، والتحكّم في التلوّث، والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف ضمان تنمية مستدامة، وضمان حماية البيئة وحماية صحة الإنسان».

(171) تنصّ ديباجة الاتفاق على ما يلي: «11. إدراكاً منهما لأهمية قيام كلا الطرفين بترقية حقوق العمال المعترف بها دولياً... 12. رغبة منهما في العمل من أجل اعتماد سياسات للتجارة وحماية البيئة، وتدعم الواحدة الأخرى في خدمة تنمية مستدامة». المرسوم الرئاسي رقم 57/02 المؤرخ في 2002/02/05 المتضمن التصديق على الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حول تنمية العلاقات التجارية والاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 10، المؤرخ في 2001/07/12، ص 08.

(172) تنصّ ديباجة الاتفاق على ما يلي: « واتفقا على أنّ إطاراً ثابتاً للاستثمارات سيسهم في تدعيم الاستعمال الناجع للموارد الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة، واعترافاً منهما بأنّ تنمية الاقتصاد وعلاقات الأعمال قد يسهم في خلق فرص عمل جديدة، واتفاقاً منهما على أنّ هذه الأهداف ستحقق دون المساس بالتدابير ذات التطبيق الواسع بالصحة والأمن والبيئة». المرسوم الرئاسي رقم 469/06 المؤرخ في 2006/12/11 المتضمن التصديق على الاتفاق بين الجزائر وفنلندا الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخ في 2006/12/17، ص 05.

(173) المادتان (02 و03) من ملحق المرسوم الرئاسي رقم 376/14 المؤرخ في 2014/12/30 المتضمن المصادقة على مذكرة تفاهم بين الجزائر ودولة الكويت في مجال البيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 01، المؤرخ في 2015/01/07، ص 05.

(174) https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/3150/download (29/04/2020, 14:19).

(175) المادة (29) من القانون 116 لسنة 2013 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت.

والخدمات المقدمة – المساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي – زيادة الصادرات الوطنية – خلق فرص عمل وطنية وتدريبها، وكذا الخدمات الاستشارية والفنية الوطنية – تطوير وتنمية المناطق التي تفتقر للمشاريع – المردود البيئي الإيجابي – الخدمات المجتمعية – واستخدام المنتجات الوطنية.

كما جاء قرار هيئة تشجيع الاستثمار الكويتية رقم 329 لسنة 2019 محدّداً لمعايير منح الامتيازات، وآلية احتساب النقاط لتقييم طلبات الترخيص الاستثماري، حيث اعتبرت التنمية المستدامة إحدى الركائز الخمس في تقييم المشروع الاستثماري (نقل وتوطين التكنولوجيا، والتنمية البشرية، وتطوير السوق، والتنوّع الاقتصادي، والتنمية المستدامة)[176]، وتشمل معيارين أساسيين:

- المسؤولية الاجتماعية للشركات: تتضمن إطلاق مبادرات خارج نطاق عمل الكيان الاستثماري، كدعم الأنشطة الاجتماعية والإنسانية والبيئية وتعميم الخدمة المجتمعية[177].
- الاستدامة البيئية: توفير تقنيات خاصة بعمليات تدوير النفايات ومعالجة المخاطر البيئية، والمساهمة في التحول إلى البيئة الخضراء، ودعم الاقتصاد الدائري، وتعزيز استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة النظيفة، والترويج للمنتجات الاستهلاكية المسؤولة عن تحسين البيئة المعيشية[178].

من جهة ثانية، يلزم القانون الجزائري المستثمر الأجنبي –قبل تحويل أمواله للخارج– بإعادة استثمار 30 بالمائة من الأرباح في الجزائر، دون أن يحدّد مجال هذا الاستثمار، ويأخذ هذا النظام في دولة الكويت تسمية العمليات المقابلة أو «الأوفست» الذي أصبح يعمل تحت إشراف الهيئة بعد أن كان تحت سلطة مجلس الوزراء، ويقضي بقيام المستثمر الأجنبي باستثمار جزء من أمواله (35 بالمائة من قيمة العقد) في مشروع استثماري ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي، كتوطين تقنية متطورة، أو خلق فرص وظيفية عالية المهارة، أو دعم التدريب الاحترافي وتحقيق قيمة مضافة[179]، أيّ أنّ نسبة فقط من الاستثمارات الأجنبية حسب القوانين الحالية موجّهة للتنمية المستدامة.

لذا يمكن حصر الآليات القانونية لإدراج الاستدامة في المشاريع الاستثمارية في

(176) المادة الأولى من قرار هيئة تشجيع الاستثمار الكويتية رقم 329 لسنة 2019، بتاريخ 2019/06/27، الذي ألغى القرار رقم 313 لسنة 2016.

(177) من ذلك بناء المستشفيات الخيرية، تقديم منح للطلبة، إنشاء مرافق عامة كالنقل، ...الخ

(178) قرار هيئة تشجيع الاستثمار الكويتية رقم 329 لسنة 2019 المذكور سابقاً..

(179) بلال عقل صنديد، مرجع سابق، ص 233.

دولتي الجزائر والكويت في مراجعة النصوص القانونية سارية المفعول (الفرع الأول)، والاستعاضة عن النصّ القانوني الملزم بالنص القانوني المرن وفكرة المطابقة للمعايير (الفرع الثاني)، شريطة أن يتم ذلك وفق خطة وسياسة استدامة شاملة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

مراجعة النصوص القانونية سارية المفعول

تعدّ عملية مراجعة النصوص القانونية الوطنية لتكريس الاستثمار المستدام على المستوى المحلي أقل صعوبة بالنسبة لدولتي الجزائر والكويت؛ لأنّها تندرج ضمن حقّ الدولة السيادي في تنظيم قطاعها الاقتصادي، في حين تتعقدّ المسألة عندما تتعلّق بالتزاماتها المفروضة بموجب الاتفاقيات الدولية، وعليه سنتعرّض لمراجعة النصوص القانونية الاستثمارية على المستوى الدولي (أولاً)، ثمّ لمراجعة النصوص القانونية الاستثمارية على المستوى الوطني (ثانياً).

أولاً- مراجعة النصوص القانونية الاستثمارية على المستوى الدولي:

أثبتت التجربة العملية أنّ تجربة 50 عاماً من اتفاقيات الاستثمار الدولية تركّز على حقوق المستثمرين دون مسؤولياتهم ودورهم في تحقيق التنمية المستدامة[180]، خاصة بعد أن توسّعت مراكز التحكيم في مفهوم ومجال المصادرة غير المباشرة Indirect Expropriation[181]، وبلغ أن أعطت تعويضاً للمستثمرين عن توقعاتهم المشروعة[182]، وهو ما شكّل أزمة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والتي من المتوقّع أنّ تتعمّق أكثر بعد صدور قرار «أخمية Achmea» عن محكمة العدل الأوروبية بتاريخ

(180) Kathryn Gordon, Joachim Pohl and Marie Bouchard, op cit, p. 05.

(181) Bear Creek Mining Corporation v. Republic of Peru, ICSID Case No. ARB/14/21.Tenaris S.A. and Talta-Trading e Marking Sociedade Unipressoal LDA v. Bolivarian Republic of Venezuela, ICSID Case No. ARB/11/26. Rusoro Mining Ltd. v. the Bolivarian Republic of Venezuela, ICSID Case No. ARB(AF)/12/5. https://icsid.worldbank.org/en/Pages/ICSIDSearch.aspx?k=Indirect%20Expropriation#k=Indirect%20Expropriation#s=11 (27/04/2020, 12:05).

(182) Awdi v. Romania, ICSID Case No. ARB/10/13, Award (Mar. 2, 2015). See; Kaitlin Y.Cordes and others, Legal framework and foreign investment; A primer on government's obligations, Columbia Center on Sustainable Development, November 2019, p 07. http://ccsi.columbia.edu/files/2019/11/Legal-Frameworks-and-Foreign-Investment-CCSI-2019.pdf (27/04/2020, 11:56).

2018/03/06[183]، ناهيك عن انتشار الحق في التنظيم في الاتفاقيات المعاصرة، وإمكانية إعادة النظر في تفسير الاتفاقيات السابقة.

أ. أزمة المركز وقرار أخمية: ظروف مناسبة لمراجعة اتفاقيات الاستثمار

بعد أزمة المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار سنة 2009، وانسحاب عدد من الدول من معاهدة واشنطن لسنة 1965، شرعت عديد الدول في إعادة تحيين اتفاقيتها الدولية؛ لذا يمكن أن يكون هذا الانسحاب وسيلة ضغط لإعادة التفاوض حول النقاط المتعلّقة بالاستثمار المستدام.

لقد شرعت بعض الدول عملياً في إعادة هيكلة اتفاقياتها الدولية وفق هذا الإطار: مثلاً انسحبت إندونيسيا وجنوب إفريقيا من بعض الاتفاقيات[184]، في حين قامت الهند سنة 2015 بتبني نموذج جديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية، يشترط أن يسهم الاستثمار بشكل كبير في التنمية ونقل التكنولوجيا وديمومة مناصب الشغل، وأن يكون الاستثمار لمدة طويلة[185]، أمّا البرازيل فأدرجت شروطاً جديدة تحوّلت بموجبها من حماية المستثمرين إلى التسهيل والتعاون في مجال الاستثمار، وبالتالي إعادة التوازن بين حقوق والتزامات المستثمرين والدول المضيفة من خلال وضع اتفاقيات غير محدودة

(183) Slovak Republic v Achmea B.V., Case C-284/16, 2018, http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?docid=199968&doclang=EN (11/05/2020, 07:22).

(184) استندت جنوب إفريقيا في تعديلها لاتفاقياتها الثنائية على أنّ الاتفاقيات أُبرمت قبل 50 سنة، وتمنح حقوقاً كبيرة للمستثمرين الأجانب، وفي المقابل لها نتائج مدمرة على التنمية المستدامة في الدولة المضيفة، وأصدرت قانوناً سنة 2004 يزيد من مشاركة السكان المحليين المحرومين تاريخياً من حقوقهم في التعدين، فاحتجّت مجموعة من المستثمرين الأوروبيين (من إيطاليا ولوكسمبورغ) على اعتبار أنّ هذا التشريع الجديد يعتبر مصادرة للكيتهم، وأنّه يتعارض مع حقّهم في المعاملة العادلة والمنصفة المنصوص عليها بموجب اتفاقيات الاستثمار الثنائية، وبعد سلسلة من الإجراءات صدر قرار المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار رقم 07/(AF) 01/ARB بتاريخ 2010/08/04 يقضي بتحميل المدعي المصاريف القضائية بعد طلبه وقف الإجراءات.
Piero Foresti, Laura de Carli and others v. Republic of South Africa (ICSID Case No. ARB(AF)/07/1) https://arbitration.org/sites/default/files/awards/arb2180.pdf (24/04/2020, 01:04). See; Yulia Levashova, Role of sustainable development in bilateral investment treaties: Recent trends and development, Journal of sustainable finance investment, 2012, p. 03.

(185) Catharine Titi, Embedded liberalism and international investment agreement; The future of the right to regulate, with reflections on WTO law, in Gillian Moon and Lisa Toohey, The future of international economic integration, Cambridge University press, 2018, p. 125.

أو اتفاقيات إطارية قابلة للتكيّف حسب احتياجات الدول المتعاقدة إنمائياً[186]، كما تعتبر اتفاقية المغرب/نيجيريا نموذجاً بارزاً حول إدراج التنمية المستدامة في الاستثمارات الأجنبية وبشكل إلزامي[187].

الأوضح من ذلك شروع المكسيك في مراجعة اتفاقيات الاستثمار الدولية سارية المفعول بموجب حقّها في التنظيم بهدف ترقية الاستثمار المسؤول[188]، كما شرعت مجموعة من دول أمريكا الجنوبية، في إطار تحقيق الاستثمار المسؤول، في التحضير لاتفاقية ينشأ بموجبها مركز أمريكا الجنوبية لتسوية منازعات الاستثمار[189].

كما يمكن أن يسهم قرار «أخمية Achmea» الصادر عن محكمة العدل الأوروبية بتاريخ 2018/03/06[190] في تحفيز الدول النامية على مراجعة اتفاقياتها الدولية، حيث إنّ إبرام معاهدات متعددة الأطراف بين الدول الإسلامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المتوافقة ومبادئها وتقاليدها، يمنع – قياساً على القرار المذكور[191]– تنفيذ القرارات

(186) UN, ESCAP/CTI/2019/5,op.cit. Fabio Morosini, Mettre le droit de réglementer consacré dans les politiques et lois relatives à l'investissement au service du développement : réflexions à partir des données d'expérience de l'Afrique du Sud et du Brésil, 30/07/2018, https://www.iisd.org/itn/fr/2018/07/30/making-the-right-to-regulate-in-investment-law-and-policy-work-for-development-reflections-from-the-south-african-and-brazilian-experiences-fabio-morosini/#_ftnref1 (23/04/2020, 22:53).

(187) Morocco-Nigeria bilateral investment treaty (BIT), 03/12/2016, https://www.bilaterals.org/IMG/pdf/5409.pdf (12/10/2020, 06:50).

(188) Catharine Titi, Embedded liberalism and international investment agreement; The future of the right to regulate, with reflections on WTO law, op cit, p134. Catharine Titi, Recent Developments in International Investment Law, in Marc Bungenberg and others, European Yearbook of International Economic Law, Springer, Switzerland, 2016, p. 711.

(189) Maria A. Gwynn, Balancing the state's right to regulate with foreign investment protection: A perspective considering investment dispute in the South American Region,
Groningen Journal of International Law, V 6(1), 2018, pp 117-125 https://ugp.rug.nl/GROJIL/article/view/32076 (26/04/2020, 15:16).

(190) Slovak Republic v Achmea B.V., Case C-284/16, 2018, http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?docid=199968&doclang=EN (11/05/2020, 07:22).

(191) صدر هذا القرار بشأن تنفيذ قرار تحكيمي يتعلّق بمنازعة بين مستثمر (أخمية) وجمهورية سلوفاكيا بسبب إصدارها قرارات بتاريخ 2007/10/25 ذات علاقة بالسياسة والصحة العامة مسّت بحقوق المستثمر الهولندي (أخمية) كشركة تأمين صحي، وبعد النظر في النزاع من طرف محكمة تحكيم ألمانية (كجهة تحكيم مختارة)، ثمّ إحالة القضية على محكمة العدل الأوروبية، اعتبرت هذه

التحكيمية التي تستند إلى اتفاقيات ثنائية تعارض أحكام هذه المعاهدات متى كانت هذه الأخيرة متعلقة بكيانات دولية إقليمية، سواء صدرت هذه القرارات التحكيمية في ظل قواعد المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار ICSID، أو لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي للتجارة UNICTRAL.

هذا، ناهيك عن إمكانية قيام الدول المضيفة، في سبيل تحقيق الاستثمار المستدام، بتفعيل شرط الحقّ في التنظيم.

ب. إدراج شرط الحق في التنظيم Right to regulate:

الحقّ في التنظيم هو ذلك الحقّ السيادي في التنظيم من أجل المصلحة العامة، والذي يعني هامش الدولة في المناورة السياسية للحفاظ على البيئة، الصحة والأمن[192]، أو هو حق الدولة المضيفة بتنظيم نفسها بصورة استثنائية، وفي إطار عدم التقيّد بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها بموجب اتفاقية الاستثمار، ودون تحمّل أي تعويض[193]، فإذا كان الحقّ في التنظيم مرتبطاً بسيادة الدولة، فإنّ الإشكال يثور عندما يمارس هذ الحق بشكل ينتهك أحكام اتفاقية استثمار دولية، فهل تكون الدولة مسؤولة أمام المستثمر وملزمة بتعويضه؟ أم يمكن ممارسة هذا الحق استثناء دون تعويض؟

برز هذا الاستثناء كشرط لا غنى عنه في الجيل الجديد من اتفاقيات الاستثمار الدولية، خاصة النموذج الكندي لاتفاقيات الاستثمار الثنائية سنة 2004، ونموذج الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2012، ليتم تأكيده رسمياً بموجب اتفاقية التجارة عبر المحيط الهادي سنة 2016 (التي عوّضت اتفاقية NAFTA لسنة 1994)، ثم معاهدة التجارة بين كندا والاتحاد الأوروبي CETA سنة 2016، حيث جاء في هذه الأخيرة أنّه تحتفظ كل من كندا ودول الاتحاد الأوروبي لتطبيق قوانينها الخاصة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية بما يخدم المصلحة العامة، لتحقيق سياسة ضبط تهدف إلى حماية وترقية الصحة العمومية،

الأخيرة بتاريخ 2018/03/06 أنّ شرط التحكيم الوارد في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين هولندا وسلوفاكيا أساس صدور القرار التحكيمي يتعارض مع قوانين الاتحاد الأوروبي، باعتباره يشكّل تهديداً للهيكل الدستوري واستقلالية النظام القانوني للاتحاد الأوروبي، ويتعارض مع مبادئ الثقة والتعاون المخلص بين أعضائه، وعليه تمّ إلغاء تنفيذ القرار التحكيمي، هذا ما أدّى لاحقاً إلى اتفاق الدول الأوروبية في جانفي 2019 على إلغاء جميع اتفاقيات الاستثمار الثنائية المبرمة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي احتراماً لتطبيق هذا القرار.

(192) Fabio Morosini, Ibid.

(193) Catharine Titi, The right to regulate, in Makane Moïse Mbengue and Stefanie Schacherer, Foreign investment under the comprehensive economic and trade agreement (CETA), Studies in European economic law and regulation, V 15, Springer, Swizerland, 2019, p. 162.

والخدمات الاجتماعية، والتعليم العمومي، الأمن، والبيئة، والأخلاق العامة، وحماية المستهلك أو الحماية الاجتماعية، وحماية المعلومات والخصوصيات، وترقية وحماية التنوع الثقافي، لينتشر هذا الشرط في عديد اتفاقيات الاستثمار الدولية اللاحقة[194].

يندرج في إطار الحق في التنظيم فرض الدولة المضيفة لنصوص قانونية جديدة، أو تعديل نصوص قديمة من شأنها التأثير على أرباح المستثمر أو توقعات المستثمر، كقيامها بإجراءات تنظيمية غير تمييزية ضد المستثمر الأجنبي لحماية الصحة العامة، أو الأمن العام، أو البيئة، دون أن تعتبر مصادرة ملكية غير مباشرة[195]، أو فرض شروط ضريبية مع التمييز بين أشخاص ليس لهم الوضعية نفسها، خاصة فيما يتعلّق بمكان الاستثمار، أو اتخاذ إجراءات ضريبية لمحاربة وتجنّب عمليات التهرب الضريبي[196].

أثار الحق في التنظيم نقاشاً حول مدى اعتبار هذا الحق كقواعد قانونية مرنة من حق الدولة بموجبها حماية البيئة، أم حقّ للدولة في اتخاذ إجراءات للحفاظ على مصالحها الأمنية؟ يمثّل الحقّ في التنظيم موازنة بين حقّ المستثمر في الحماية وحق الدولة في حفظ مصلحتها العامة في حالات استثنائية[197]، وبالتالي فهو رسالة واضحة للمحاكم التحكيمية أنّ غرض الاتفاقيات ليس فقط حماية المستثمر، بل أيضاً تحقيق مصلحة الدولة المضيفة، وهو ما يعني إعمال هذا الحقّ عند تفسير هذه الاتفاقيات[198].

(194) الاتفاقية الثنائية بين قطر والأرجنتين لسنة 2016، مسودة نموذج اتفاقيات النرويج لسنة 2015. https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/model-agreements (11/05/2020, 22:21)

(195) Susan L. karamanian, International energy trade and investor-state arbitration: What role for sustainable development? in Mutsuo Matsushita and Thomas J. Schoenbaum, Emerging issues in sustainable development: International trade law and policy relating to natural resources, energy and the environment, Economic, law, and Institutions in Asia Pacific, Springer, Japan, 2016, p. 360.

(196) Ibid, p. 181.

(197) Probhash Ranjan, Using the public law concept of proportionality to balance investment protection with regulation in international investment law: A critical Appraisal, Cambridge Journal of International and Comparative Law, V 03, Issue 03, 2014, pp853-883. https://www.elgaronline.com/downloadpdf/journals/cilj/3-3/cilj.2014.03.11.xml (25/04/2020, 21:40).

(198) Charalampos Giannakopoulos, The Right to Regulate in International Investment Law and the Law of State Responsibility: A Hohfeldian Approach, in P. Pazartzis and P. Merkouris (eds), Permutations of Responsibility in International Law, Brill, 2019, p.12. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2962686 (26/04/2020, 06:10).

ج. إعادة النظر في تفسير النصوص القديمة:

يعتبر تفسير النصوص القانونية خاصة الدولية منها أداة مهمّة لتطبيق التنمية المستدامة، ويظهر ذلك عند وقوع نزاع بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي[199]، فتظهر الحاجة للبحث عن محتوى ومضمون النصّ القانوني أو الاتفاقي الذي يمكن أن يمثّل الأساس القانوني للفصل في النزاع، وقد كان توجيه تفسير الاتفاقيات نحو حماية المستثمرين في بعض الحالات سبباً لانسحاب دول من اتفاقية واشنطن لسنة 1965 [200].

لذا يمكن الاعتماد على منهجين في التفسير لإدراج التنمية المستدامة في روح الاتفاقيات والاتفاقات الدولية للاستثمار:

- **التفسير الغائي:** يتم تفسير الاتفاقيات والاتفاقات الدولية للاستثمار بالرجوع إلى نوايا الأطراف المتعاقدة التي قد تظهر في الديباجة، ويكون الهدف من إبرامها تحقيق التنمية المستدامة على غرار نموذج اتفاقية كندا لسنة 2004[201]، واتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادي TPP [202]، شريطة ألاّ يؤدّي ذلك إلى التفسير السيِّئ البعيد عن النصّ الفعلي[203].

في هذا الإطار يقدّم «كارل سوفنت»[204] الشرط الأخير من معيار «ساليني»[205] لتحديد الاستثمار المتمثّل في المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف كمدخل لتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام المعني بالحماية، وبمنح الامتيازات والإعفاءات في اتفاقيات الاستثمار الدولية.

(199) Kathryn Gordon, Joachim Pohl and Marie Bouchard, op. cit., p. 20.

(200) Bolivia and Ecuador; Ilze Dubava, op. cit., p. 03.

(201) Canada Model BIT, Article 11.

(202) https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaties/otheriia/3624/tpp-2016- (30/04/2020, 13:00).

(203) Ilze Dubava, op. cit., p. 30.

(204) Karl P. Sauvant, Promoting sustainable FDI through international investment agreements, Colombia FDI Perspectives, Perspectives on topic foreign direct investment issues, n=o 251, 06/05/2019, p 02 http://ccsi.columbia.edu/files/2018/10/No-251-Sauvant-FINAL.pdf (30/05/2020, 12:54). Carl Sauvant and Matthew Schhroth, Sustainable FDI for sustainable development, Colombia FDI Perspectives, Perspectives on topic foreign direct investment issues, n=o 221, 12/05/2018, http://ccsi.columbia.edu/files/2016/10/No-221-Sauvant-and-Mann-FINAL.pdf (30/05/2020, 13:14).

(205) تتمثّل شروط المعيار الموضوعي لتحديد الاستثمار في: تقديم إسهامات نقدية أو عينية، وديمومة النشاط لمدة زمنية معينة، وتحمّل المستثمر للمخاطرة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة.
Salini Costruttori S.p.A. and Italstrade S.p.A. v. Morocco, ICSID Case No. ARB/00/4

- **التفسير من خلال التكامل النظمي:** بالرجوع إلى نصّ المادة (31) فقرة 03 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، الذي يفيد بأن تفسير المعاهدة يكون من خلال قاعدة ملائمة من قواعد القانون الدولي قابلة للتطبيق على العلاقات بين الأطراف[206]، واعتماداً على مبدأ «التكامل النظمي Systemic Integration» يتم تفسير اتفاقيات الاستثمار من طرف مراكز تحكيم الاستثمار في سياق عام، مع دمجها مع عناصر أخرى للقانون الدولي وحتى القانون المحلي، متى كان ذلك مناسباً ومنطقياً، وعليه يمكن أن نوازن بين مصلحة المستثمرين ومصلحة الدولة المضيفة بتفسير اتفاقيات الاستثمار استناداً لأهداف التنمية المستدامة والسلوك التجاري المسؤول[207].

من هذا المنطلق، يمكن لدولتي الجزائر والكويت أن تعتمدا على التنمية المستدامة كسند قانوني لإجراءات تعديلات قانونية ضرورية على الاتفاقيات المصادق عليها لحماية المصلحة العامة للمجتمع، لكن في ظل غياب هذا الشرط، وهو الحق في التنظيم ضمن بنود الاتفاقيات المبرمة، هل يمكن أن يكون العرف الدولي أو الإرادة الضمنية مصدراً لتقرير حقّ الدولتين في حفظ المصلحة العامة والرفاه العام للمجتمع؟

ثانياً- مراجعة النصوص القانونية الاستثمارية على المستوى الوطني:

إضافة لمراجعة النصوص القانونية الدولية، فقد توّجهت الدول لإصدار قوانين وأنظمة داخلية لتكريس الاستثمار الأخضر، كما برزت ضرورة إنشاء هيئات متخصصة، وطرحت فكرة دعوى الاستدامة، بالإضافة إلى تخصيص التحفيزات والإعفاءات نحو الاستثمارات المستدامة.

أ. إصدار قوانين وأنظمة محفزة للاستثمار الأخضر:

أصدرت الصين قانون ترقية الاقتصاد الأخضر لسنة 2008، كما شرعت اللجنة الأوروبية ابتداء من سنة 2015 في تحضير مشاريع توجيهية سميّت بـ«حزمة الاقتصاد الدائري Circular Economy Package»[208]، شملت المقترحات أهدافاً طويلة الأجل للحدّ

(206) تنص المادة (31) فقرة 3، ج على ما يلي: «تفسر المعاهدة ... يؤخذ في الاعتبار، إلى جانب سياق المعاهدة، ما يلي: ... ج. أي قاعدة ملائمة من قواعد القانون الدولي قابلة للتطبيق على العلاقات بين الأطراف».
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/viennaLawTreatyCONV.html (31/03/2020, 17:53).

(207) Kathryn Gordon and Joachim Pohl and Marie Bouchard, Ibid.

(208) European Commission, Circular Economy: implementation of the circular economy Action Plan, 2020, https://ec.europa.eu/environment/circular-economy/ (11/03/2020, 09:07). European Parliament, Circular economy package four legislative proposals on waste, Briefing EU legislation in progress, 2016 https://www.europarl.eu-

من النفايات، وتشجيع الاستثمار في إدارتها عوض التركيز فقط على تعزيز الحوافز في هذا المجال، بالإضافة إلى ضبط مسؤولية المنتجين، وتندرج هذه العملية في سياق عام لتنفيذ التزامات الاتحاد الأوروبي بتحقيق أجندة التنمية المستدامة بحلول سنة 2030، لاسيما: إعادة استخدام المياه، والأسمدة العضوية، وتسهيل التبرع بالأغذية (الهدف 02)، ومعالجة المواد البلاستيكية (الهدف 03)، وتعزيز الابتكار، ومناصب الشغل والقيمة المضافة (الهدف 08 و09)، وضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة (الهدف 12)، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (الهدف 13)، ووضع إجراءات حاسمة لمكافحة النفايات البحرية (الهدف 14)[209].

يلعب القطاع البيو – تكنولوجي دوراً بارزاً في تحفيز الابتكار والاستثمار في المواد الكيميائية والاستثمار في المصافي الحيوية والاستخدامات النهائية للنفايات، وهو ما يستلزم تمويل الأبحاث في هذ المجال، لاسيما تلك التي تدير النفايات وإعادة التصنيع، وذلك من خلال منصات إلكترونية ذكية، بالإضافة إلى إنشاء صناديق استثمار استراتيجية وطنية وإقليمية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المجتمعية[210].

ropa.eu/EPRS/EPRS-Briefing-573936-Circular-economy-package-FINAL.pdf. (11/03/2020, 09:04). European Commission, Closing the loop: An EU action plan for the Circular Economy, Brussels, 02/12/2015, COM 2015/614 https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:8a8ef5e8-99a0-11e5-b3b7-01aa75ed71a1.0012.02/DOC_1&format=PDF (11/03/2020, 09:10).

خلال الفترة من 2013 - 2016، وضعت 38 دولة من ضمن 50 دولة ذات أعلى دخل إجمالي تنظيماً قانونياً خاصاً بالإفصاح عن متطلبات الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للشركات.

PRI, Global guide to responsible investment regulation 2016, p16 https://www.msci.com/documents/1296102/0/PRI_MSCI_Global-Guide-to-Responsible-Investment-Regulation.pdf/ac76bbbd-1e0a-416e-9e83-9416910a4a4b (01/05/2020, 05:03).

Directive (EU) 2018/851 of the European parliament and of the council of 30 May 2018 amending directive 2008/98/EC on waste, Official Journal of the European Union L150//109, 14/06/2018 https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32018L0851&from=EN (17/03/2020, 05:28).

(209) European Commission, Closing the loop: An EU action plan for the Circular Economy, Ibid. European Commission, On the implementation of the Circular Economy Action Plan, Report from the commission to the European parliament, the council, the European economic and social committee and the committee of the regions, Brussels, 04/03/2019, 2019/90, p 02 https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52019DC0190&from=EN (16/03/2020, 19:17).

(210) Ibid.

ب. إنشاء هيئات متخصصة ودعوى الاستدامة:

إن هذه المنظومة الجديدة للاستثمار تتطلب التعاون في مجال المعلومات، وهو ما يقتضي التنسيق مع هيئات متخصصة كوكالات حماية البيئة والمنظمات الدولية الداعمة، ولمّا كان المطلوب من مؤسسات المنظومة الاستثمارية الجديدة القيام بما هو أفضل «Do more good»، وعدم الاكتفاء بعدم إحداث أضرار «Do no harm»، فإنّ منح الاختصاص بتحريك السياسة العامة الجديدة لهيئات تقليدية كوزارة التجارة أو الصناعة أو الغرف الوطنية للتجارة، يجعل خطة تفعيل الاستثمار الأخضر (كفرع من الاستثمار المستدام) خطة هشّة، وعليه ينبغي الانتقال إلى مؤسسات قوية مدركة لقواعد اللعبة، يمكنها التفاعل مع الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الصلة[211].

كما يستلزم إعادة النظر في قواعد المسؤولية المتعلّقة بالمنتجين، ومركز السلع المعاد تدويرها لتحقيق حماية فعّالة للمستهلك، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لإعادة تدوير النفايات، وتقديم المعلومات، وتجسيد التسهيلات الإدارية والجمركية على مستوى الموانئ، وعليه يجب الاستثمار في مجالات الابتكار لإعادة تكييف القاعدة الصناعية، وتوفير موارد تمويل جديدة [212].

في السياق نفسه، نتساءل عن إمكانية التأسيس لدعوى الاستدامة Sustainable Claims على غرار الدعوى الخضراء Green Claims؟

---

(211) Steve Bass, Institutional reform for inclusive green economies, in Inclusive green economy; Policies and practices, op cit, p.129.

(212) على المستوى الأوروبي تمّ تخصيص حوالي 10 مليار أورو للفترة الممتدة بين 2016 – 2020 لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وهذا في إطار عديد المبادرات: خطة أفق 2020 في مجال الصناعة المستدامة وأنظمة التصنيع الدائري، والاستثمار الحيوي، وخطة التماسك الأوروبية لاستيعاب التكنولوجيا البيئية الابتكارية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الدعم المحصّل عليه من الصندوق الأوروبي للاستثمارات الاسترتيجية بالشراكة مع منصة المشاريع الداعمة للاقتصاد الدائري. من أهم النماذج الناجحة الممولة في إطار ما يعرف بخطة أوروبا للاستثمار أو خطة Juncker Plan.

نذكر: «متروجاجا و إكوالف» في إسبانيا (الاستثمار الأخضر)، «بلاي جراوند إنارجي» في بلغاريا (السوق الرقمية والذكاء الاصطناعي)، «أجريفارم» في اليونان (التأثير الاجتماعي للأعمال)، «إبيكيس جوب» في فنلندا (تطوير الصحة والتعليم)، «أوربيبتال» في السويد (حفظ المياه)، «رزالتا» في سلوفينيا (المحافظة على الطاقة)

European Commission, On the implementation of the Circular Economy Action Plan, op cit, p. 08. https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/budget-june2018-investeu-finance_en.pdf (17/03/2020, 18:25). https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/euco-sibiu-the-juncker-plan_en.pdf (17/03/2020, 18:35).

رأينا كيف ظهرت فكرة التنمية المستدامة كرؤية فقهية دعّمت باجتهادات قضائية في الأنظمة الأنجلوسكسونية، كما تمّ قبول رفع دعاوى ضد ما يعرف بـ «الغسيل الأخضر Greenwashing»، في إطار قواعد الإفصاح للتنمية المستدامة[213]، وهي دعاوى تقوم بسبب ادّعاءات غير ثابتة ومضلّلة حول خصائص استدامة وفوائد منتج استثماري ما، وهو ما يفترض إمكانية تقنين وقبول دعاوى قضائية تحت وصف «دعوى الاستدامة» تمنح صفة التقاضي لأطراف محدّدة، بإجراءات مقننة، وأحكام قضائية خاصة.

ج. تفعيل تخصيص التحفيزات والإعفاءات نحو الاستثمارات المستدامة:

تمنح المنظومات القانونية تحفيزات وإعفاءات قانونية مصنّفة بحسب نوع الاستثمار، حيث تنتقل في القانون الجزائري من الصنف العام (الامتيازات العامة) إلى الامتيازات ذات الطابع الخاص، وفي مرتبة أعلى من الامتيازات الخاصة بالاستثمارات التي تعتبر استراتيجية وذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وعليه فتفعيل الاستدامة يكون من خلال تصنيف الاستثمار المستدام ضمن هذا النوع الأخير من الاستثمارات وهو ما يسمح بـ:

- إعفائها من القائمة السلبية، أي أنّ الاستثمار المستدام يمكن أن يكون محلّ إعفاءات وامتيازات دون المرور عبر مقصلة القائمة السلبية المحددة بموجب التنظيم[214].
- من خلال فكرة العقد والتفاوض بين المستثمر والدولة المضيفة، وهو ما يسمح للطرفين بالتعاقد وفق مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، ويسمح بذلك للدولة أن تفرض ما يعرف بـ «ضرائب بيجوفيان» «Pigouvian Taxes»، وهي ضرائب تحدّد نسبتها تبعاً لكمية الانبعاثات وآثارها على البيئة، وضرائب الكربون «Carbon Taxes» التي يتناسب حجمها مع التكلفة الاجتماعية لانبعاثات الكربون[215]. ومن قبيل ذلك أيضاً تحفيز المنتجات النظيفة، كإعفاء السيارات التي تستعمل الغاز

(213) EU, Capital Markets Union: Commission welcomes agreement on sustainable investment disclosure rules, 07/03/2019, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_19_1571 (11/05/2020, 43).

(214) المرسوم التنفيذي رقم 101/17 المؤرخ في 2017/03/05 المحدّد للقوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات، جريدة رسمية عدد 16 صادرة بتاريخ 2017/03/08.

وقرار مجلس الوزراء الكويتي رقم 75 لسنة 2015 بشأن تحديد قائمة الاستثمارات المباشرة التي لا تخضع لأحكام القانون 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت، الجريدة الرسمية الكويتية، السنة 61، العدد 1221، بتاريخ 2015/01/21.

(215) Thomas Sterner and others, Fiscal policy for an inclusive green economy, in Inclusive green economy; Policies and practices, op.cit., p. 180.

النظيف من بعض الرسوم، ودعم الأسر لتركيب الألواح الشمسية، وهو ما تمّ تطبيقه فعلاً في «هونغ كونغ» بالنسبة للسيارات التي تشتغل بالكهرباء[216].

يمكن الاعتماد أيضاً على عملية التصنيف لجعل الاستثمار المستدام في قلب المنظومة المالية، شريطة أن يكون ذلك في إطار تعاون دولي أو إقليمي، مع ضرورة توحيد المعايير والأنظمة في هذا المجال[217]، ولأنّ الاستثمار المستدام لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاع الخاص، فتعزيز النظام القانوني للشراكة بين القطاع العام والخاص PPP جد ضروري، رغم التحديات التي يشهدها هذا القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[218].

لا تعتبر النصوص القانونية الملزمة الوسيلة الوحيد لتفعيل أحكام التنمية المستدامة في المشاريع الاستثمارية، بل يمكن أن يتم ذلك من خلال القوانين المرنة أو فكرة المطابقة للمعايير.

الفرع الثاني

الاستعاضة عن النصّ القانوني الملزم بالقوانين المرنة والمطابقة للمعايير

إنّ إمكانية الاستعاضة بالنص القانوني المرن Soft law عن النص القانوني الملزم Hard law مرحلة انتقالية أكّدت التجارب المقارنة أنّها تؤول في خاتمتها إلى قواعد قانونية ملزمة، وذلك من خلال التمهيد لإصدار النصوص القانونية الملزمة بمرحلة المطابقة للمعايير كمرحلة انتقالية، حيث تتدرّج الأعمال القانونية من حيث إلزاميتها من الأعمال التحضيرية إلى النصوص القانونية (وفق مبدأ تدرج النصوص).

جرت العادة أنّ تكون أحكام حماية الاستثمار في اتفاقيات الاستثمار ملزمة قانوناً، في حين تأتي صياغة أحكام تشجيع الاستثمار (حماية الدولة المضيفة) –بشكل عام– أقل صرامة؛ حيث يترك للأطراف المتعاقدة الحرية الكافية لتنفيذها[219].

(216) UNCTAD, promoting low-carbon investment, op cit., p. 43.

(217) European Commission, Ccommunication on the sustainable Europe investment plan, op.cit., p. 10.

(218) Rabah Areski and others, From global savings glut financing infrastructure: The advent of investment platforms, IMF working paper, WP/16/18, Feb 2016, https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1618.pdf (19/03/2020, 12:41).

(219) Karl Joachim and El kady Hamed, Investmment promotion provisions in international investment agreement, UNCTAD, Geneva, 2008, p. 10 https://unctad.org/ar/docs/iteiit20077_ar.pdf (13/04/2020, 08:00)

علاقة الاستثمار بالقوانين غير الملزمة أو القواعد القانونية المرنة قديمة، حيث إنّها تلعب دور القواعد القانونية الملزمة النامية، وتسهم في تطوير القواعد الملزمة والتأثير عليها أحياناً، كما يمكن أن يظهر دورها عند عدم وجود نص قانوني أو قاعدة عرفية، فتتدخّل القواعد المرنة لسد الفجوة مع إمكانية تقنينها لاحقاً[220]، وحيث إنّ مسألة الاستثمار المستدام لازالت تعمل في ظل النصوص القانونية المرنة، فإنّ إدراج الاستدامة في المشاريع والشركات الاستثمارية يتم من خلال تحفيز مطابقتها للمعايير.

إذا كان للدول المكنة في إصدار نصوص قانونية وتنظيمات لترقية الاستثمار المستدام، سواء بالنسبة للاستثمارات الوطنية المقيمة أو الاستثمارات الأجنبية، فإنّ أغلب المعايير والممارسات في هذا المجال تندرج ضمن قواعد القانون المرنة؛ لذا فعملية إدراج معايير دنيا لأداء الاستثمارات في الإطار القانوني، وتحديد الأهداف المرجو تحقيقها يعتبر خطوة أكثر من ضرورية.

إنّ هذه العملية تتطلّب إنشاء هيئات ومفتشيات تشرف على مراقبة تحقيق الاستثمارات لهذه الأهداف[221]، مع إمكانية فرض نصوص قانونية مكمّلة لتقييد السلوكات والتصرفات غير المرغوب فيها، وفرض أنظمة صناعية صديقة للبيئة، كما يمكن للأنظمة واللوائح الداخلية تحديد الحد الأقصى لانبعاثات الغازات، وإلزام الشركات بإصدار تقارير دورية حول سلوكها الاستثماري المسؤول.

وقد يكون الاعتماد على النصوص المرنة مرحلة انتقالية للوصول إلى القواعد القانونية الملزمة، ومثاله: الاستخدام الأمثل للطاقة من خلال الملصقات الملونة في أوروبا، حيث بدأت في شكل سياسة توعية، لتتحوّل إلى توجيهة أوروبية إلزامية ابتداء من سنة 1992 بموجب التعليمة رقم 92/75 [222]، ومن قبيل ذلك أيضاً مسودة اتفاقية حماية البيئة والتنمية المستدامة لسنة 1986، وإعلان الأمم المتحدة «ريو» لسنة 1992، ومسودة اتفاق حماية البيئة والتنمية لسنة 2011، واتفاق الاستثمار متعدد الأطراف لسنة 1998[223].

(220) Andrea K. Bjorklund and August Reinisch, Investment law and soft law, Edward Elgar, UK, 2012, p. 55.

(221) لهذا الغرض منح القانون الكويتي رقم 116 لسنة 2013 للموظفين المختصّين بمراقبة تنفيذ المشاريع الاستثمارية صفة الضبطية القضائية (حسب المادة 33 منه)، وهذه الصفة متوفّرة في أعوان الجمارك والضرائب الجزائرية دون موظفي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

(222) Jacques Pelkmans and Andrea Renda, Does EU regulation hinder or stimulate innovation? Op. cit., pp. 03-04.

(223) Kate Miles, Soft law instrument in environmental law: Models for international investment law? In Andrea K. Bjorklund and August Reinisch, Investment law and soft law, Edward Elgar, UK, 2012, pp. 82-108.

فكل هذه النصوص بدأت في شكل قواعد مرنة.

كما تمّ في هذا الإطار سنة 2019 تقديم اقتراح إلى مجموعة العشرين (باعتبارها تمثّل 88 بالمائة من مجموع الاستثمارات في العالم)، يتضمن مبادئ توجيهية لتسهيل الاستثمار في التنمية المستدامة يمكن حصرها فيما يلي[224]:

- أن يركّز تسهيل الاستثمار على الجوانب العملية والتدابير الفنية لدعم تدّفق الاستثمار المستدام الذي يقدّم مساهمة في التنمية المستدامة للدول المضيفة، مع عدم التركيز على نقاط الخلاف بين الدول كالوصول للأسواق وحل المنازعات.
- أن يشمل تيسير الاستثمار كل مراحل دورة حياة الاستثمار.
- أن يتم وضع الإطار القانوني للاستثمار بالتعاون ومشاركة كل أصحاب المصالح، وتقاسم المسؤوليات بما في ذلك التعاون بين الوكالات والحكومات.
- عدم حصر الاستثمار في سياسات وطنية للتنمية، بل أن يكون ضمن توجّه إقليمي ودولي، بما في ذلك تطوير القدرات لضمان استفادة جماعية من الجهود.

إنّ إصدار ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر سنة 2009[225]، يعتبر قواعد إرشادية لحوكمة الشركات في الجزائر، يمكن تدعيمها بقواعد ملزمة تفرض على الشركات نفقة نسبة محددة من أرباحها في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، دون أن يترك ذلك للإرادة المنفردة للشركة، بل يتبع بضرائب أو رسوم أو غرامات مالية للاستثمارات التي لا تستجيب لمتطلبات الاستدامة، كما يمكن إنشاء شبكة ميثاق محلي شامل؛ لأنّ اشتراط تحقيق متطلبات الأداء على مستوى الاتفاقيات الدولية غير ممكن عموماً، فتطبيقه على المستوى الداخلي قد يكون أكثر وضوحاً، ويجد له المبرّر القانوني للحصول على الإعفاءات والامتيازات، ومن قبيل ذلك ما قامت به الهند عندما أصدرت وزارة شركات الأعمال سنة 2011 منتدى سنوياً للسلوك التجاري المسؤول[226]، لكن حتّى تكون هذه القواعد ذات فعالية، ينبغي ألاّ تكون تصرفات وقواعد معزولة، بل أن تتمّ ضمن سياسة شاملة.

(224) Axel Berger, op.cit. p. 03.

(225) الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات لسنة 2009.
https://www.algeriacorporategovernance.org/download/livre-ara.rar (11/05/2020, 22:52)

(226) UN, ESCAP/CTI/2019/5, op.cit.

الفرع الثالث

الانتقال إلى استدامة الاستثمار وفق سياسة محدّدة

إنّ ربط السياسة الاستثمارية بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة في المجالين الصناعي والتكنولوجي، وبالاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص، يجعلها متناسقة ومنسجمة[227]. ولأنّ الدول النامية تفتقر للتكنولوجيا من جهة، ولمصادر التمويل والاستثمار من جهة ثانية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعدّ من أكثر الوسائل فعالية في تحقيق هذه الغاية، حيث تلعب الأجهزة المكلفة بالاستثمار دوراً بارزاً في تحفيز المشاريع الجديدة لتحقيق النمو الاقتصادي (الهدف 8)، والاستثمار في الطاقات المتجددة (الهدف 7)، وتوطين الشركات الجديدة في الدول الأقل نمواً (الهدف 10)، والاستثمار في مجال الصيد البحري المسؤول بيئياً (الهدف 14)[228]، وهو ما يطرح التساؤل إن كانت سياسة الاستثمار المنتهجة من طرف الوكالات تندرج ضمن سياسات الحكومة العامة أم معالجة لوضعيات قائمة؟ وهل تسمح لها التشريعات بقدر من الحرية في فرض سياسة استثمارية تتماشى وأهداف التنمية المستدامة؟

يكون الانتقال إلى سياسة شاملة للاستدامة من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين: ما هي مراحل فرض الاستدامة في المشاريع الاستثمارية؟ وما هي معايير الاستدامة المعترف بها دولياً؟

أولاً- مراحل إدراج الاستدامة في المشاريع الاستثمارية:

أصدر المجلس العالمي للأعمال للتنمية المستدامة بالاشتراك مع مجلس معايير الاستدامة المذكور أعلاه بوصلة ودليل الأعمال في أهداف التنمية المستدامة SDG Compass[229]، حيث اعتبر أنّ العمل بأهداف التنمية المستدامة يتمّ عبر 05 مراحل أساسية: فهم الأهداف، تحديد الأولويات، وضع الأهداف، الدمج، إعطاء التقارير والتواصل[230]:

(227) UNICTAD, Investment policy framework for sustainable development, UNICTAD/DIAE/PCB/2015, p.18 https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcb2015d5_en.pdf (01/03/2020, 07:10).

(228) UN, ESCAP/CTI/2019/5, promoting sustainable investment and business, Economic and Social Council, Economic and Social Council for Asia and the pacific, Committee on Trade and Investment, 28/12/2018, Sixth session, Bangkok, 13 – 15 March 2019 https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/B18/013/53/pdf/B1801353.pdf?OpenElement (28/02/2020, 19:35).

(229) https://sdgcompass.org (25/03/2020, 15:01).

(230) SDG Compass, Ibid.

1. **فهم أهداف التنمية المستدامة:** ينبغي تصنيف فئة الاستثمار، وإلى أية عائلة ينتمي، مع فهم الفرص والتحديات، والمسؤوليات المترتبة، وإدراج حقوق الإنسان في عملياتها الإنمائية.
2. **تحديد الأولويات:** أي أين يجب أن يتم تركيز المجهودات.
3. **إعداد الأهداف:** يعتمد تحديد الأهداف مباشرة على النتائج المحصّل عليها عن تقييم الأثر وتحديد الأولويات في المرحلة السابقة، وهذا لتقديم إسهامات إيجابية، والحدّ من التأثيرات السلبية الحالية والمحتملة.
4. **إدراج الاستدامة:** يتطلب جعل كل سياسة الشركة بما في ذلك نشاطها الأساسي، عرض المنتجات والخدمات، شرائح العملاء، وشبكات النقل والتوزيع، وعمر المنتج، مرتبطة بالاستدامة.
5. **التقارير والاتصال:** يعتبر الإفصاح من العوامل الرئيسية في تكريس الاستدامة وإعلام أصحاب المصالح بالدور الذي تقوم به المؤسسة.

تلعب وكالات ترقية وتطوير الاستثمار دوراً بارزاً في هذا المجال من خلال[231]:

- تحديد القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة دون الانتقاص من عملها التقليدي، إنما يتم إدراج الأهداف في سياستها الاستراتيجية.
- اختيار مشاريع فردية في محفظة مقترحات الاستثمار ذات الصلة بالأهداف وفق قدرات الدولة وتوجهاتها.
- العمل مع الحكومات والشركاء لبناء مجموعة متكاملة من المشاريع المعنية بالاستدامة.
- تحديد الشركات الفردية التي من الممكن ترشيحها للاستثمار في هذه المشاريع، وبناء علاقات مع شركات التمويل المحلية.
- تشجيع المشاريع ذات الصلة بالأهداف على نحو استباقي، سواء بالطرق التقليدية أو بإشراك القطاع العام (الدولة).
- تيسير الموافقة على المشاريع والبدء فيها والمرافقة المستمرة لضمان إنجاز المشاريع في وقتها المحدد.

(231) UNCTAD, Promoting investment in the sustainable development goals, Investment Advisory Series, Series A, Number 8, Geneva UN, 2018 https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcb2018d4_en.pdf (04/03/2020, 17:01).

- الإفصاح وإنجاز التقارير، لإعلام مختلف أصحاب المصالح، ومشاركتهم في عملية تصميم وتسيير المشاريع.

ومن قبيل المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس استدامة مشروع استثماري ما:

- التمييز بين المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية: اعتمدت المملكة المتحدة مثلاً على استخدام مؤشرات كمية للاستثمارات، كالقيمة الكلية للاستثمار أو مناصب الشغل، ومؤشرات نوعية كتلك التي تقدّم مستوى من الأجور ومناصب عمل جديدة، أو التي تركّز على البحث والتنمية، والتي تسمح بالتصدير[232].
- مؤشّر الاستثمارات الإيجابية: أي الاستثمارات التي لا تحدث أضراراً في الدولة المضيفة، وقد أخذت أستراليا بتحفيز الاستثمارات في مجالات البحث والتطوير، والابتكار، والفلاحة، والصناعة والقطاع الخدماتي، والنقل[233].

بالرجوع للمنظومة الجزائرية نجدها أخذت بالمؤشر البريطاني، حيث تعتبر الاستثمارات التي تخضع لإجراءات خاصة الاستثمارات التي تعتبر استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني كالاستثمارات الناقلة للتكنولوجيا والتي توفرّ حماية للبيئة سابقاً، حيث تتم الموافقة عليها من طرف مجلس الاستثمار قبل التسجيل لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وتخضع لنظام تعاقدي اتفاقي وليس لمركز تنظيمي.

في الوقت نفسه أخذت بالمؤشر الأسترالي، حيث تمنح إعفاءات ومزايا إضافية لفائدة الاستثمارات ذات الامتياز التي تشمل قطاعات محددة (الصناعة، الفلاحة، السياحة)، أو توفّر عدداً من مناصب الشغل (100 منصب دائم)[234].

في حين أخذت دولة الكويت بالمؤشر الأسترالي بالدرجة الأولى، حيث ركّزت على 03 معايير رئيسية هي: نقل وتوطين التكنولوجيا، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق وظائف للكويتيين، وتوفير فرص التدريب، وتوسيع وتفعيل دور القطاع الخاص الكويتي باستخدام المنتجات والخدمات المحلية[235].

(232) Karl P. Sauvant and Howard Mann, op.cit., p. 01.

(233) Ibid.

(234) المادة (15) من قانون ترقية الاستثمار رقم 09/16 تحت القسم الثالث: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل.

(235) قرار هيئة تشجيع الاستثمار الكويتية رقم 76 لسنة 2018 بشأن تعديل آلية منح الإعفاء الضريبي، بتاريخ 2018/02/12، والقرار رقم 329 لسنة 2019 بشأن آلية تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا، بتاريخ 2019/06/27.

https://kdipa.gov.kw/ (25/03/2020, 20:01)

إذا كانت فائدة التنمية المستدامة على الدولة المضيفة معلومة الجوانب والتأثير، فكيف يمكن تحفيز المستثمرين على الانخراط والاندماج في هذه السياسة؟ وما العائد الذي يمكن أن يحقّقه المستثمرون من هذه العملية؟

تتمثّل فوائد الشركات من استخدام أهداف التنمية المستدامة في[236]:

1. **تحديد فرص العمل المستقبلية:** من خلال إعادة توجيه الاستثمار الخاص والعام تجاه تحديات معينة، ومن ثمة يتم تحديد الأسواق التي تقدم حلولاً ابتكارية وتغييراً تحولياً.
2. **إغناء قيمة الاستدامة التعاونية:** يعزز التحفيز الاقتصادي للشركات باستخدام الموارد بفعالية أكبر، لتتحول إلى بدائل مستدامة إضافية.
3. **تعزيز العلاقات بين مالكي الأسهم ومواكبة التطورات:** بحيث تسمح للمالكين بالاطلاع على التطلعات المستقبلية الإقليمية والعالمية؛ مما يسمح لهم بترتيب الأولويات، وتعزيز ارتباطهم بالعملاء والموظفين، وفي الحالة العكسية تتعرض الشركة لمخاطر قانونية ومخاطر السمعة.
4. **تثبيت المجتمعات والأسواق:** الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يساعد في إيجاد أسواق منظمة بقوانين، وأنظمة مالية شفافة خالية من الفساد.
5. **استخدام لغة مشتركة:** المساعدة على التواصل المشترك مع مالكي الأسهم بخصوص الأداء والتأثير.

ويعتبر تعزيز حقوق المساهمين والمستثمرين بمساعدتهم على فهم الجوانب المالية وغير المالية لأداء الشركات نقطة التحوّل لتمكينهم من المحاسبة بشكل أفضل، ومن قبيل ذلك دمج المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ثانياً- نماذج من معايير الاستدامة:

تتعدّد معايير الاستدامة حسب الهيئات المصدرة لها والمجالات التي تركّز عليها هذه الأخيرة[237]، ويمكن حصر أهم هذه المعايير في:

(236) https://sdgcompass.org/wp-content/uploads/2017/02/SDG_Compass_Guide_Arabic.pdf (29/03/2020, 19:27)

(237) هناك نماذج معايير أخرى، منها: معايير مجلس محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board SASB، معايير المنظمة العالمية للعمل International Labour Organization Standards ILOS، معايير مشروع الكشف عن الكربون Carbon Disclosure Project Standards CDPS،...إلخ. راجع: بوصلة ودليل الأعمال في أهداف التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 14.

1. **معايير الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول Principles for Responsible Investment** : تتشكّل من 06 مبادئ طوعية تشمل جملة من الإجراءات القابلة للتطبيق لدمج قضايا البيئة والقضايا الاجتماعية وقضايا الحوكمة (ESG) في مجال الاستثمار، وتتمثّل في: إدراج قضايا ESG في تحليل وصنع قرار الاستثمار، وإدراج قضايا ESG في سياسات الملكية لتكوين مستثمرين نشطين، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بـ ESG بشكل مناسب، وترقية وإدماج المبادئ في الصناعة الاستثمارية، والتعاون لتعزيز فعالية تنفيذ المبادئ، وتقديم التقارير عن الأنشطة والتقدم المحقّق في تنفيذ المبادئ[238].
2. **مبادرة الاتفاق العالمي Global Compact Initiative:** أُعلن عنها من طرف مكتب الاتفاق التابع للأمم المتحدة في جويلية/ يوليو 2000 كمبادرة طوعية تتكون من المبادئ التالية: حقوق الإنسان (تشجيع الأنشطة التجارية وحماية حقوق الإنسان– والتأكد من عدم التواطؤ حول انتهاك حقوق الإنسان)، العمل (الحق في ممارسة الحق النقابي – والقضاء على كل أشكال العمل الجبري والإجباري – ومحاربة عمل الأطفال – ومحاربة التمييز في مجال العمل والتوظيف)، البيئة (مساهمة الأنشطة في الوقاية من التحديات البيئية – والمبادرة في ترقية المسؤولية البيئية – وتشجيع التنمية وتعميم استعمال التكنولوجيات الصديقة)، ومحاربة الفساد (محاربة الأنشطة للفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة)[239].
3. **دليل الشركات متعددة الجنسيات OECD Guidelines for Multinational Enterprises GME:** جاءت المبادئ في شكل توصيات للشركات متعددة الجنسيات، مع إمكانية تقنين بعض المبادئ التالية: مفاهيم عامة (طبيعة الالتزام ومراعاة ظروف كل دولة – والمساواة بين الشركات الوطنية ومتعددة الجنسيات)، والمبادئ العامة (مساهمة الشركات في النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بغية تحقيق التنمية المستدامة – واحترام حقوق الإنسان – والتعاون مع المجتمع المحلي – وتكوين الرأسمال البشري – والإدارة الجيدة – وعدم القيام بإجراءات ومعاملات تمييزية – والامتناع عن التدخل غير اللائق في الأنشطة السياسية)، ونشر المعلومات (النشر الدقيق – والنشر التفصيلي – والنشر في

(238) United Nations Global Compact, Corporate sustainability in the world economy, New York, January 2014 https://www.unpri.org/pri/an-introduction-to-responsible-investment/what-are-the-principles-for-responsible-investment (23/04/2020, 14:26).

(239) https://d306pr3pise04h.cloudfront.net/docs/news_events%2F8.1%2FGC_brochure_FINAL.pdf (23/04/2020, 17:43).

الوقت الملائم – والتزام معايير الجودة العالية فيما يخص المحاسبة والمعلومات غير المالية)، وحقوق الإنسان (منع الآثار السلبية لأنشطة الشركة – والتخفيف منها – ومعالجة هذه الآثار)، والشغل والعلاقات المهنية (احترام الحق النقابي – القضاء على العمل القسري أو الإلزامي– احترام مبدأ تكافؤ الفرص – وتشجيع الحوار – وسلامة مكان العمل)، البيئة (جمع المعلومات الخاصة بالآثار المحتملة – المراقبة المستمرة للتقدم في هذا المجال – تقديم المعلومات الخاصة بذلك)، ومحاربة الرشوة والابتزاز، وحماية مصالح المستهلكين (الممارسة الشريفة فيما يخص التسويق والإشهار، واحترام الصحة والسلامة – احترام الحياة الخاصة)، والعلم والتكنولوجيا (النقل السريع للتقنيات والمهارات – الممارسة المعقولة لحقوق الملكية الفكرية)، المنافسة (الامتناع عن إبرام الاتفاقات المنافية للمنافسة – التعاون مع السلطات العامة – التوعية الدورية)، والنظام الضريبي (الانضباط الضريبي)[240].

4. **المبادرة العالمية للتقارير Global Reporting Initiative GRI:** قام مجلس معايير الاستدامة العالمية GSSB Global Sustainability Standards Board الكائن مقرّه بهولندا سنة 2016 بوضع جملة من نماذج التقارير المحدّدة لمدى استدامة مشروع ما، وتتكون هذه الأخيرة من نوعين من المعايير:

- **المعايير العالمية:** تخص الأساسيات، والإفصاحات العامة، ومنهج الإدارة.
- **المعايير المتخصصة:** تشمل المعايير الاقتصادية (الأداء الاقتصادي، والتواجد في السوق، والآثار الاقتصادية غير المباشرة، وممارسات الشراء، ومكافحة الفساد، والسلوك المناهض للمنافسة)، والمعايير الاجتماعية (التوظيف، والعلاقات بين العمال والإدارة، والصحة والسلامة المهنية، والتدريب والتعليم، والتنوع وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز، والحرية النقابية والمفاوضات الجماعية، وعمالة الأطفال، والعمل الجبري، والممارسات الأمنية، وتقييم حقوق الإنسان، والمجتمعات المحلية، والتقييم الاجتماعي للمورد، وصحة وسلامة العملاء، والتسويق والملصقات التعريفية، وخصوصية العميل، الامتثال)، والمعايير البيئية (المواد، والطاقة، والمياه، والنفايات، والتنوع البيولوجي، والانبعاثات، والامتثال البيئي، والتقييم البيئي للمورد)[241].

(240) http://mneguidelines.oecd.org/guidelines/MNEGuidelinesArabe.pdf (23/04/2020, 19:50).

(241) https://www.globalreporting.org/standards/gri-standards-translations/gri-standards-arabic-translations-download-center/ (25/03/2020, 14:32).

في هذا الإطار، يمكن أيضاً الاعتماد على نموذج الشركات الاجتماعية والتضامنية التي يكون الهدف الاجتماعي هو سبب وجود العمل التجاري، فلا يكون هدفها الوحيد اقتسام الأرباح، بل تتعدّاه إلى أهداف اجتماعية أخرى)، أو التي يعاد استثمار أرباحها بصورة رئيسية في تحقيق هدف اجتماعي: التعليم، والصحة، والرياضة، والبيئة ...إلخ[242].

في السياق نفسه، وضعت «مبادرة دولة الكويت الجديدة» خطة دولة الكويت الوطنية للتنمية Kuwait National Development Plan (KNDP) تشمل 05 توجهات استراتيجية، و07 ركائز أساسية، حيث تتمثّل المواضيع الخمسة في: مشاركة المواطن واحترام القانون، وحكومة فاعلة، واقتصاد مزدهر ومستدام، ودولة مزدهرة، ومكانة عالمية متميّزة[243].

أمّا الركائز فتعتمد إجمالاً على الاستثمار المستدام[244]، حيث إنّها تبدأ بتحسين بيئة الأعمال[245]، لتنتقل إلى تشجيع الاستثمارات المستدامة التي تتحقّق من خلال الاستثمار

(242) Voir; Loi n° 2014-856 du 31 juillet 2014 relative à l'économie sociale et solidaire, JORF n°0176 du 1 août 2014, PAGE 12666. Décret no 2015-719 du 23 juin 2015 relatif à l'agrément «entreprise solidaire d'utilité sociale » régi par l'article L. 3332-17-1 du code du travail. https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000029313296&categorieLien=id (17/03/2020, 17:41). Voir aussi; l'article 81 (V) de la loi n° 2008-776 du 4 août 2008 de modernisation de l'économie : « Sont considérées comme entreprises solidaires au sens du présent article les entreprises dont les titres de capital, lorsqu'ils existent, ne sont pas admis aux négociations sur un marché réglementé et qui soit emploient des salariés dans le cadre de contrats aidés ou en situation d'insertion professionnelle, soit, si elles sont constituées sous forme d'associations, de coopératives, de mutuelles, d'institutions de prévoyance ou de sociétés dont les dirigeants sont élus par les salariés, les adhérents ou les sociétaires, remplissent certaines règles en matière de rémunération de leurs dirigeants et salariés». https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000019283050 (18/03/2020, 17:56).
Nadine Richez-Battesti et Francesca Petrella, Une cartographie des entreprises sociales et de leur écosystème en Europe : Le cas français A map of Social Enterprises and their ecosystems in Europe : the French case, Nov 2016, https://fonda.asso.fr/system/files/fichiers/mappingsocialenterprisefr16_2_.pdf (18/03/2020, 18:16)

(243) http://ksda.gov.kw/impact (24/03/2020, 19:24).

(244) http://www.newkuwait.gov.kw/image/KNDP_Inforgraphics_ProjectOverview_ARA.pdf(25/03/2020, 19:06).

(245) الركيزة الأولى «إدارة حكومية فاعلة»: تتحقّق من خلال إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية والمساءلة الرقابية وفاعلية الجهاز الحكومي، ومثال ذلك: الوصول إلى حدّ أقصى 20 يوماً للحصول على رخصة تجارية (الهدف 10 و12).

في البنية التحتية[246] (بما في ذلك الصحة)[247]، وتشجيع المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة لتنويع الاقتصاد[248]، والتركيز على الاستثمار النظيف والأخضر[249]، وتصبّ ختاماً في الاستثمار في الجانب البشري[250] الذي يعود بالفائدة على مركز الدولة محلياً ودولياً[251].

رغم هذه المجهودات الدولية والوطنية لتحقيق الاستثمار المستدام، لا تزال هناك تحديات أمام دولتي الجزائر والكويت للوصول إلى الهدف المنشود، سواء وفق الأجندة العالمية لسنة 2030، أو وفق أجندتها الوطنية.

المطلب الثالث

تحديات تفعيل الاستثمار المستدام في دولتي الجزائر والكويت

كما أشرنا في البداية، فالاستثمار تحكمه محددات متعّددة وعوامل مختلفة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وبيئة قانونية، وبالتالي تفعيل استثمار مستدام في دولتي الجزائر والكويت حلم واعد تعترضه عديد الصعوبات والعراقيل. يمكن حصر تحديات تحقيق الاستثمار المستدام في: تحديات مالية وتقنية (الفرع الأول)، وتحديات إدارية وسياسية (الفرع الثاني).

(246) الركيزة الثالثة «بنية تحتية متطورة»: يتم تطويرها وتحديثها لتحسين جودة المعيشة لجميع المواطنين بزيادة الاستثمارات إلى أكثر من 11 بالمائة (الهدف 06 و09).

(247) الركيزة الخامسة «رعاية صحية عالية الجودة»: تتوفّر عن طريق تحسين الخدمة في نظام الرعاية الصحية العامة وتطوير القدرات الوطنية بتكلفة معقولة (الهدف 07، 11، 13، 14، 15).

(248) الركيزة الثانية «اقتصاد متنوّع ومستدام»: يستلزم تطوير الاقتصاد وتنويعه للحدّ من الاعتماد الرئيسي على عائدات النفط، ويكون ذلك بإنجاز أكثر من 3500 مشروع تجاري صغير (الهدف 08).

(249) الركيزة الرابعة «بيئة معيشية مستدامة»: تتحقّق من خلال ضمان توافر وحدات سكنية وتوفير الموارد والخطط السلمية بيئياً برفع قدرات الطاقة المتجددة إلى أكثر من 15 بالمائة (الهدف 03).

(250) الركيزة السادسة «رأسمال بشري إبداعي»: من خلال إصلاح نظام التعليم لتمكين الشباب من التنافس والإنتاجية كقوة عمل وطنية تتمّ من خلال إنشاء أكثر من 13 كلية جديدة بقدرة استيعاب أكثر من 40 ألف طالب (الهدف 01، 02، 04، 05)

(251) الركيزة السابعة «مكانة دولية متميّزة»: إقليمياً وعالمياً في المجالات الدبلوماسية والتبادل التجاري والثقافي والعمل الخيري، وعليه تمّ توجيه 1.5 بالمائة من المحلي الإجمالي للأعمال الخيرية (الهدف 06، 17).

UN. Kuwait Voluntary national review 2019; op.cit., p. 21.

الفرع الأول

تحديات مالية وتقنية لتفعيل الاستثمار المستدام

في دولتي الجزائر والكويت

تتمثّل التحديات المالية والتقنية لتفعيل الاستثمار المستدام في دولتي الجزائر والكويت في: توفير التمويل اللازم، والتحوّل نحو المالية التقنية «الفينتك» والتكنولوجيات الحديثة.

أولاً- توفير التمويل اللازم:

تعتبر تكلفة تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام مرتفعة، حيث تشير الدراسات[252] إلى أنّها تتطلّب على المستوى العالمي حوالي 3.9 تريليون دولار أمريكي سنوياً لتحقيق كل الأهداف بحلول سنة 2030؛ لذا يعتبر الاستثمار الأجنبي (بالإضافة للخزينة العمومية، والمعونات والمنح، والاستثمارات الخاصة والتمويل الخاص المحلي) إحدى الآليات الأربع لتحقيق ذلك، وإذا كان الاستثمار بوتيرته الحالية يوفّر 1.4 تريليون دولار أمريكي، فإنّ الفجوة تقدّر بـ 2.5 تريليون دولار أمريكي[253].

لا يعتمد الاستثمار في التنمية المستدامة على مصادر التمويل التقليدية، بل يجب إدماج سياسات جديدة، من خلال «الاشتمال المالي»، وهو ما يتطلّب توسيع دائرة التمويل لتشمل المصارف الإنمائية، وصناديق التقاعد، الصناديق السيادية، ومقدمي المنح، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية[254]، كما ينبغي الاعتماد على الأدوات المستحدثة كالتسجيل والدفع الإلكتروني[255]، ومحاربة تبييض الأموال باعتماد المعايير الدولية أو الوطنية، ومراعاة العائد الاجتماعي عوض الاكتفاء بالعائد المالي.

يتطلّب الانتقال من الاستثمارات التقليدية إلى الاستثمار المستدام تمويلات ضخمة تمسّ

(252) UNICTAD, Investing in the SDGs; An action plan, World Investment Report 2014, Switzerland 2014 https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf (05/03/2020, 23:47).

(253) Ibid.

(254) UNCTAD, Promoting investment in the sustainable development goals, op. cit.

(255) UN, Financing for sustainable development report 2020, op cit, p. 40.

قطاعات الطاقة، والفلاحة[256]، والاستثمار الحيوي، والأشغال العمومية[257]، والنقل[258]، والرقمنة[259]، وعليه فإمكانية التمويل، بالإضافة إلى الخزينة العمومية والقطاع الخاص، يمكن أن تتم بالنسبة لدولتي الجزائر والكويت من خلال مؤسسات مالية إقليمية ودولية: كالبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك العربي للتنمية.

لكي يكون التمويل أكثر كفاءة واستدامة، يمكن التركيز على التمويل من خلال قطاع الوقف، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ حجم الأصول الوقفية الإسلامية في العالم تقدّر بأكثر من 01 تريليون دولار أمريكي، لكنه يحتاج إلى تطوير الإطار القانوني للاستثمار الوقفي بالاعتماد على «الفينتك» والتكنولوجيات الحديثة.

ثانياً- التحوّل نحو المالية التكنولوجية «الفينتك» والتكنولوجيات الحديثة:

إنّ الانتقال إلى نظام اقتصادي يخدم التنمية المستدامة يتطلّب نقلة نوعية في مجال التكنولوجيا والتقنيات الصديقة للبيئة، للوصول إلى التكنولوجيا الخضراء، فالثورة التكنولوجية الرابعة سمحت بإيجاد تقنيات حديثة قابلة للتطويع لخدمة أهداف التنمية المستدامة في المشاريع الابتكارية، حيث تعدّ مجالات استثمار مستدام حديثة من جهة، ومن جهة ثانية يتطلّب تحقيق الاستثمار المستدام جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات وتخزينها حول المشاريع المقترحة، وتصنيف المؤسسات، والشركاء المحتملين، والجوانب التقنية والتنظيمية، ممّا يستوجب أن تكون لوكالات ترقية الاستثمار قواعد بيانات عالية الجودة، وتكون المعلومات المخزنة سهلة التقديم بطريقة منتظمة، وسهولة المقارنة بين

(256) يمكن الاستئناس بالخطة الأوروبية لتوفير غذاء صحي للجميع الموسومة بـ« من المزرعة إلى الشوكة From Farm to Fork» التي عرضت خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020، حيث يصبح بإمكان المستهلك تتّبع مسار المنتج من بدايته: من أين جاء، سلسلة وصوله إلى المستهلك، قيمته الغذائية، آثاره البيئية، ويكون ذلك بطريقة إلكترونية.
European Commission, The European Green Deal, 2019/640, 11/12/2019, p. 12 https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/european-green-deal-communication_en.pdf (18/03/2020, 13:55).

(257) من المنتظر أن يتم تغيير إنجاز الهياكل العامة والمباني بما يتوافق والتكنولوجيات الحديثة من جهة، والاقتصاد الأخضر من جهة ثانية.

(258) على سبيل المثال، كان من المتوقع أن تصل عدد محطات التزود بالوقود البديل على مستوى أوروبا 01 مليون محطة لتزويد حوالي 13 مليون مركبة بحلول سنة 2015، وهو ما يستلزم بنية تحتية جديدة أو إدراج تعديلات كبيرة على المحطات التقليدية. Ibid.، p11.

(259) European Commission, Commission communication on the sustainable Europe investment plan, FS/20/48, 14/01/2020, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/fs_20_48 (18/03/2020, 12:00).

اتفاقيات الاستثمار الدولية وتحليلها بسرعة كبيرة[260].

في هذا الصدد تلعب الفينتك دوراً مهماً من خلال استغلال: «البيج داتا Big data»، «البلوكتشين Blockchain»، «والذكاء الاصطناعيArtificial Intelligence»، وتطوير العقود الذكية Smart contratcs أو «الأتمتة» لتسريع عملية الحصول على التراخيص، وتحسين بيئة الأعمال، خاصة فيما يتعلّق بعملية التنفيذ الأتوماتيكي.

بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه المختبرات التنظيمية ومسرعات الابتكار وحاضنات الأعمال في هذا المجال، حيث يتمّ استحداث منصات الابتكار والمختبرات التنظيمية لإزالة العوائق التنظيمية على مستوى عديد الهيئات المالية والاقتصادية[261]، فمساعدة الاستثمار من خلال حاضنات الأعمال ومرافقة الشركات الناشئة، وتقييمها بناء على آثارها المتوقعة، يعتبر من مقومات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن تحفيز الأنشطة الاستثمارية الناقلة للتكنولوجيا يتطلّب أساساً حماية الملكية الفكرية من الناحيتين النظرية والعملية، ومن ذلك استخدام التكنولوجيا الخضراء تعزيزاً للابتكار وتوفير الحافز للشركات الاستثمارية[262]، وهو ما يمكن تفعيله من خلال انخراط هيئات ترقية الاستثمار المتخصصة في الشبكات العالمية المتخصصة في تطوير كل قطاع، ومن ذلك الشبكة العالمية للتكنولوجيا النظيفة، وشبكة المختبرات التنظيمية ببريطانيا Global Financial Innovation Network GFIN، ...إلخ.

وهذا ما يتطلب استقلالية أكثر لهذه الهيئات من جهة، دون أن يكون ذلك بمعزل عن سياسة شاملة تنخرط فيها البرامج الحكومية والسياسة العامة من جهة ثانية، أي تجاوز التحديات الإدارية والسياسية لتفعيل الاستثمار المستدام.

الفرع الثاني

تحديات إدارية وسياسية لتفعيل الاستثمار المستدام في دولتي الجزائر والكويت

بالإضافة للتحديات المالية والتقنية، هناك عديد التحديات الإدارية والسياسية لتحقيق الاستثمار المستدام في دولتي الجزائر والكويت، تتمثّل في: استقلالية الهيئات المكلفة

(260) UNCTAD, Promoting investment in the sustainable development goals, Ibid.

(261) بدر الدين براحلية، المختبر التنظيمي ودوره في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، مجلة إسرا، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، كوالالمبور، ماليزيا، المجلد العاشر، العدد الثاني، ديسمبر 2019.

(262) Guoyong Liang, op.cit., p. 297.

بترقية وتشجيع الاستثمار، وعدم توحيد آليات تقييم استدامة الاستثمار، وأخيراً المخاوف التقليدية من الاستثمار الأجنبي.

أولاً- استقلالية الهيئات المكلّفة بترقية وتشجيع الاستثمار:

تمّ خلال السنة الحالية إنشاء وزارة جزائرية للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والمعرفة، أسندت لها سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[263]، دون أن يتم توضيح العلاقة بين هذه المؤسسات والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أمّا على مستوى القانون الكويتي فقد نصّت المادة (4) من القانون 116 لسنة 2013 على اختصاص الهيئة بتأسيس والمساهمة في رأس مال شركات متخصصة لإنشاء أو إدارة حاضنات أعمال للمشروعات بموافقة من مجلس الوزراء بعد أن كانت تابعة لهذا الأخير.

إنّ الوصول إلى تحقيق استثمار مستدام في دولتي الجزائر والكويت يتطلّب التنسيق بين عدة هيئات متخصصة (على غرار مجموعة التكنولوجيا النظيفة الدانماركية The Copenhagen Cleantech Cluster[264]) أو مكتب على مستوى أجهزة الاستثمار (هيئة تشجيع الاستثمار الكويتية، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجزائرية)، مكلّف بمتابعة مدى تحقيق الاستثمارات للتنمية المستدامة، كما يمكن أن تنشأ هيئات ترقية استثمار مستدام متخصصة تابعة للوكالة الأم.

فمثلاً: قامت ولاية «بارنامبيكو Pernambuco» البرازيلية في سبيل تطوير الطاقة المتجددة بخلق تنسيق بين ثلاث هيئات متخصصة (الأمانة العامة للتنمية التجارية، ووكالتين أخريين لتطوير الصناعة)، وبالتعاون مع الوكالة الأم البرازيلية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، وهو ما أدى إلى استقطاب عديد الشركات الكبرى المتخصصة من إسبانيا والدانمارك وإيطاليا، وبمساهمة القطاع العام وبعض الشركات الخاصة المحلية والجامعات ومؤسسات البحث كانت النتيجة أكثر من 2500 منصب عمل في مجال التكنولوجيا الخضراء[265].

(263) المرسوم التنفيذي رقم 110/20 المؤرخ في 2020/05/05 الذي يسند إلى وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخ في 2020/05/06، ص02.

(264) The Copenhagen Cleantech Cluster (CCC) was established in 2009 to foster and promote Danish clean technology companies, organizations, joint ventures and research and development activities. https://www.cleancluster.dk/en/ (07/03/2020, 11:04).

(265) UNCTAD, promoting low-carbon investment, op cit., p. 40.

لا تزال الجزائر تعمل بنظام الازدواجية في ترقية الاستثمار وتشجيعه من خلال وكالة وطنية موزعة على المستوى المحلّي، ومجلس وطني للاستثمار يضطلع بالإشراف الأولي على الاستثمارات الاستراتيجية والاستثمارات التي تفوق قيمتها 500 مليار د.ج، أمّا بالنسبة للقانون الكويتي، فقد أعطى القانون رقم 116 لسنة 2013 صلاحيات أوسع لوكالة تشجيع الاستثمار، وحوّل لها جملة من الصلاحيات التي كانت من اختصاص مجلس الوزراء.

يعتبر المجتمع المدني بجميع أطيافه أيضاً جزءاً محورياً في عملية التنمية المستدامة، وفي تحقيق الاستثمار المستدام، غير أنّ الملاحظ أنّ هذا الطرف في العملية جدّ ضعيف على مستوى المنظومتين الكويتية والجزائرية على حدّ سواء، وإذا استثنينا بعض الهيئات (على غرار جمعيات حماية المستهلك، وبعض جمعيات حماية البيئة)، لا يكاد يرى أثر لدور هذه الأخيرة في عملية تقييم وتقويم العملية الاستثمارية في المنظومتين.

ثانياً– عدم توحيد آليات تقييم استدامة الاستثمار:

إذا كانت الدعوة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد شكّلت إجماعاً لدى الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015، إلاّ أنّ التطبيق العملي قد لا يحقّق النتيجة نفسها، وعليه يطرح التساؤل حول الآليات التي يمكن من خلالها معرفة وتقييم مشرع استثماري ما بأنّه مستدام ومسؤول أم لا؟

هناك مؤشران: الأول يتعلّق بمدى ممارسة الشركة الاستثمارية لسلوك مسؤول في عملياتها، والثاني بمدى التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعمليات الشركة.

يطرح المؤشر الأول تحديات كبيرة في ظل غياب التزام قانوني للشركة بالإبلاغ عنه، وبالتالي تبقى إرادة الشركة الصادقة هي المعيار الأساسي والمعوّل عليه في هذا المجال، وما يزيد المسألة تعقيداً عدم وجود مفهوم موحّد للمسؤولية الاجتماعية، والعمل التجاري المسؤول، والاستثمارات الأخلاقية ...إلخ

أمّا المؤشر الثاني فهو أقّل صعوبة؛ لأنّه يندرج ضمن عمل الحكومة في تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (خاصة) في تحقيق الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة، وعليه يمكن أن يقاس التأثير الاقتصادي من خلال مثلاً النمو الاقتصادي وتوفير مناصب العمل، لكن هذا الأخير يتداخل مع البعد الاجتماعي عندما تتعلّق هذه المناصب بالمرأة والمساواة بين الجنسين، كما يمكن أن نعتبر الشركات التي تنتج منتجات مضرة بالبيئة ستسجّل معدلات منخفضة في مؤشر الاستدامة.

يمكن إنشاء أجهزة إقليمية غير ربحية بإمكانها وضع المعايير وتقييم أداء الاستثمارات على أساس مدى تحقيق هذه الأخيرة لأهداف التنمية المستدامة، فبالنسبة لدولة لكويت اعتمدت في جائزتها على بعض المعايير العالمية دون التفضيل بينها. في السياق نفسه، يتمّ إنشاء علاقات تعاون بين وكالات ترقية الاستثمار وتشجيعه في الدول المضيفة مع وكالات تصدير الاستثمار في الدول الأم[266]، حيث كشفت دراسة قامت بها «الأونيكتاد» سنة 2018 أنّه من بين 117 وكالة تصدير استثمار، تقدّم 47 بالمائة منها خدمات ذات علاقة بأهداف التنمية المستدامة[267]، غير أنّه، يمكن أن يكون ذلك بالتنسيق مع دول أخرى من طبيعة الاقتصاد والتوجّه نفسها، وهذا للتخفيف من البعد والخلفية التاريخية للاستثمار الأجنبي، والتقليل من المخاوف السياسية التقليدية.

ثالثاً- المخاوف السياسية التقليدية من الاستثمار الأجنبي:

يتطلّب تحقيق الانسجام بين اتفاقيات الاستثمار الدولية والقوانين الداخلية التعاون على المستوى الدولي[268]، حيث تمّ تسجيل أن أغلب الاتفاقيات الدولية تعمل على حماية المستثمر دون البحث في ترقية الاستثمار بغرض التنمية، بالإضافة إلى أنّ أغلب هذه الاتفاقيات لا تأخذ بعين الاعتبار الآثار البيئية والاقتصادية للاستثمار، وعليه من الممكن مستقبلاً إلغاء الاستثمارات غير المستدامة من مجال الحماية[269].

ينبغي تحقيق توازن عادل بين حقوق والتزامات الدول المضيفة والمستثمرين، وذلك من خلال إدراج المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمعايير والمبادئ التوجيهية لسلوك المستثمرين الدوليين في الاتفاقيات الدولية، وتفعيل هذه الأخيرة عند تسوية المنازعات، حيث يظهر تأثير المنازعات على استدامة الاستثمار، كون تكلفة المنازعات تؤثّر على إعادة الاستثمار، وجذب استثمارات جديدة على حدّ سواء[270].

(266) Outward investment agencies (OIAs), Ex; Export Development Canada (Canada), Proparco (France), Netherlands Enterprise Agency (Netherlands), Investment Fund for Developing Countries (Danemark), Overseas Private Investment Corporation (USA).

(267) UNCTAD, Promoting investment in the sustainable development goals, op cit.

(268) UNICTAD, Investment policy framework for sustainable development, UNICTAD/DIAE/PCB/2015, p. 19 https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcb2015d5_en.pdf (01/03/2020, 07:10).

(269) Guoyong Liang and others, International dimensions of green economy, in Inclusive green economy; Policies and practice, op.cit., p. 296.

(270) Axel Berger and others, Towards G20 guiding principles on investment facilitation for sustainable development, Task Force on Trade, Investment and Globalization, 13/03/2019, p. 05 https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3352630 (19/03/2020, 18:18).

إن العلاقة بين الاستثمار والاستعمار قديمة، وهو ما يظهر جلياً من خلال مقاومة الدول النامية للتوجّه العالمي نحو فرض نظام دولي لتسهيل الاستثمار[271]، غير أنّه يجدر التنبيه أنّه بدعوى التضخّم الذي تشهده اتفاقيات الاستثمار (حيث بلغت 3292 اتفاقية دولية منها 2661 دخلت حيّز التنفيذ في فيفري 2020[272])، وفي ظل عدم وجود جسور متينة للانتقال من المنافسة وعدم الثقة إلى التعاون بين الدول المضيفة والاستثمار الأجنبي[273]، تبقى إعادة صياغة الاتفاقيات الدولية وفرض نموذج عالمي موحّد للاتفاقيات الدولية فيه خطورة على الدول المضيفة للاستثمار في محاولة من الدول المتقدمة لفرض منظورها للاستثمار المصبوغ بنظرة استعمارية تاريخية تمسّ بسيادة الدول في نهاية الأمر، وهو ما يعود بنا إلى نظرية «ميلز» حول الجذور التاريخية للاستثمار: الاستعمار، والإمبريالية، ومسؤولية المستثمرين الأجانب[274].

(271) Ana Novik and Alexandre de Crombrugghe, op.cit.

(272) ()https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcbinf2020d1_en.pdf?utm_source=World+Investment+Network+%28WIN%29&utm_campaign=eeb94c0d79-EMAIL_CAMPAIGN_2017_05_18_COPY_01&utm_medium=email&utm_term=0_646aa30cd0-eeb94c0d79-70668745.

(273) Ahmed Ghouri, op.cit., p. 192.

(274) Kate Miles, The Origins of International Investment Law: Empire, Environment, and the Safeguarding of Capital, Ibid.

الملاحق:

الملحق 01:

الجزائر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب العالمي	/162 175	/124 178	/132 181	/136 183	/136 183	/148 183	/152 185	/153 189	/154 189	/163 189	/156 190	/166 190	/167 190	/157 190
بلد المنشأ	17	131	141	148	150	153	156	164	141	145	142	145	150	152
ترخيص البناء		108	112	110	113	118	138	147	127	122	77	146	129	121
الحصول على الكهرباء	74	118	118	172		164	165	148	147	130	118	120	106	102
تسجيل الملكية	169	156	162	160	165	167	172	176	157	163	162	162	165	165
الحصول على الائتمان	174	115	131	135	138	150	129	130	171	174	175	177	178	181
حماية المستثمر	173	64	70	73	74	79	82	98	132	174	173	170	168	179
دفع الضرائب	30	157	166	168	168	164	170	174	176	169	155	157	156	158
التجارة عبر الحدود	152	144	118	122	124	127	129	133	131	176	178	181	173	172
تنفيذ العقود	165	117	126	123	127	122	126	128	120	106	102	103	112	113
تصفية المنشأة	151	45	49	51	51	59	62	60	97	73	74	71	76	81

الملحق 02:

الكويت	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ترتيب بيئة الأعمال	/46 175	/40 178	/52 181	/61 183	/74 183	/67 183	/82 185	/104 189	/86 189	/101 189	/102 190	/96 190	/97 190	/83 190
بلد المنشأ	104	121	134	173	141	142	142	152	150	148	173	149	133	82
ترخيص البناء	109	85	82	81	91	121	119	133	98	133	144	129	131	68
الحصول على الكهرباء	20	39	43	24		57	55	59	93	128	115	87	95	66
تسجيل الملكية	69	72	83	89	90	88	89	90	69	68	67	70	69	45
الحصول على الائتمان	83	68	84	87	89	98	104	130	116	109	118	133	134	119
حماية المستثمر	19	19	24	27	28	29	32	80	43	66	81	81	72	51
دفع الضرائب	41	08	09	11	09	15	11	11	11	11	06	06	07	06
التجارة عبر الحدود	54	99	104	109	113	112	113	112	117	149	157	154	159	162
تنفيذ العقود	79	99	94	113	114	117	117	119	131	58	66	73	77	74
تصفية المنشأة	63	67	66	69	61	48	92	94	127	122	108	110	115	115

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يمكن أن نصل إلى النتائج التالية:

أولاً- النتائج:

1. إنّ تجربة الدول النامية مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أبرزت اختلاف الرؤى حول مضمون الاستثمارات المعنية بالحماية من جهة، وعدم الاتفاق على المقصود بتشجيع الاستثمار أو ترقيته من جهة ثانية، وهو ما أدّى إلى ظهور ما يمكن اعتباره الجيل الجديد من اتفاقيات الاستثمار الدولية وفق نماذج مستحدثة توازن بين مصلحة المستثمر في حماية الاستثمار، ومصلحة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة كمفهوم عالمي لاقى شبه إجماع دولي منذ سنة 2015.
2. إنّ التركيز على الاستثمار المستدام لا يعني التخلّي عن مواكبة المنظومات المقارنة في السعي لتحسين بيئة الأعمال أو تسهيل الاستثمار، بل ينبغي أن تتم العملية في إطار سياسة عامة تعمل وفقها وكالات ترقية الاستثمار، لتحقيق عملي لشعار «عدم ترك أيّ أحد خلف الركب No one will left behind».
3. إنّ ترقية الاستثمار المستدام أو تشجيعه لا يقتصر على عدم قيام الأطراف المتعاقدة بأعمال من شأنها إحداث أضرار تمسّ بالاستثمارات الأجنبية أو بالبيئة من جهة، بل يتعدّاها إلى قيام الأطراف المتعاقدة بـ «التزامات إيجابية أو نشطة» يتمّ بمقتضاها تطوير قطاعات أو قطاع معيّن، ومساهمة الاستثمارات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية أو الاستثمار المسؤول من جهة ثانية.
4. تشترك دولتا الجزائر والكويت في ضرورة إعادة وضع اتفاقيات استثمار جديدة تأخذ بعين الاعتبار مصلحتهما كدول مضيفة خاصة في مجال مساهمة الاستثمار في التنمية المستدامة، والتفاوض حول تعديل النصوص القديمة اعتماداً على اللجان المشتركة المنشأة بموجب بعض الاتفاقيات لإعطاء تصوّر جديد، وإعادة توجيه بوصلة الاستثمار.

ثانياً- التوصيات:

وعليه نوصي بما يلي:

أ. على المستوى الدولي:

- من الأولويات القانونية المعاصرة وضع كل من دولتي الجزائر والكويت «نموذج

اتفاقيات للاستثمار Model Investment Treaties» يتم تقديمه للتعاقد في حالة الاتفاقيات الثنائية، ويكون في الوقت نفسه منطلقاً للمفاوضات في حالة الاتفاقيات الإقليمية أو متعددة الأطراف.

ب. على المستوى الداخلي:

1. توجيه الحوافز والإعفاءات نحو الاستثمارات المستدامة.
2. تخصيص دعاوى الاستثمار بقواعد إجرائية خاصة، كإنشاء قضاء خاص أو هيئات متخصصة.
3. توسيع دائرة الرقمنة لتشمل جميع المجالات ذات الصلة بالاستثمار.
4. إنشاء المختبرات التنظيمية، مسرعات الابتكار وحاضنات الأعمال.
5. بالإضافة إلى مواكبة التطورات القانونية في مجال الاستثمار المستدام شريطة أن يتم ذلك من خلال سياسة شاملة تمكّن من وضع إطار قانوني واضح وشفاف، يحدّد أولويات الاستثمارات المستدامة، والانتقال من سياسة جذب الاستثمار من حيث الكمّ إلى الجودة أو النوع.

باختصار، لا مناص من إدراج الاستدامة كمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، وعدم الاكتفاء بتحسين بيئة الأعمال من خلال تقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية، لكن إذا كانت الأنظمة المتقدّمة تحاول فرض نظام دولي جديد للاستثمار في مقابل محاولة من الدول النامية للحفاظ على سيادتها وثرواتها ومواردها الطبيعية، فهل يمكن أن يكون الاستثمار المستدام نقطة التوفيق بين موقف الطرفين؟ هل بإمكان دولتي الجزائر والكويت استغلال الوضع لتقديم نموذج قانوني جديد لتطوير الاستثمار بما يخدم المصالح الوطنية والإقليمية المشتركة؟ وما مدى تأثير ذلك على موقف الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وعلى الاستثمارات الوطنية المقيمة من جهة ثانية؟

المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية

1. المقالات:

- أحمد عبد الصبور الدلجاوي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2019.
- بدر الدين براحلية، قانون ترقية الاستثمار الجزائري رقم 16/09: الملامح والتوجهات، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 45، جوان/ يونيو 2020.
- بلال عقل الصنديد، الاستثمار المباشر في الكويت: تحديات الواقع والقانون، مجلة القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، الجزء 01، العدد 03، مايو 2018.
- يحيى أكرم بدر، مفهوم الاستثمار في المادة 25 من معاهدة واشنطن 1965، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة قطر، العدد 02، سنة 2014.
- مختار بونقاب وزواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جانفي/ يناير 2018.
- عميروش محند شلغوم، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012.

2. التقارير:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار (2004 إلى 2020)، الكويت، http://dhaman.net/

ثانياً- باللغات الأجنبية:

A. Books:

- Andrea K. Bjorklund and August Reinisch, Investment law and soft law, Edward Elgar, UK, 2012.

- Catharine Titi, Embedded liberalism and international investment agreement; The future of the right to regulate, with reflections on WTO law, in Gillian Moon and Lisa Toohey, The future of international economic integration, Cambridge University press, 2018.
- Catharine Titi, Recent Developments in International Investment Law, in Marc Bungenberg and others, European Yearbook of International Economic Law, Springer, Switzerland, 2016.
- Catharine Titi, The right to regulate, in Makane Moïse Mbengue and Stefanie Schacherer, Foreign investment under the comprehensive economic and trade agreement (CETA), Studies in European economic law and regulation, V 15, Springer, Swizerland, 2019.
- Derek Eaton and Fulai Sheng, Inclusive green economy; Policies and practice, Dubai, Shanghai: Zayed International Foundation for the Environment & Tongji University, 2019, https://greeneconomytextbook.org/wp-content/uploads/2019/11/IGE-text-book-uncompressed-min-2.pdf.
- K. P. Laladhas and others, Biodiversity for sustainable development, Environment challenges and solutions 3, Springer, Switzerland, 2017.
- Kate Miles, Soft law instrument in environmental law: Models for international investment law? In Andrea K. Bjorklund and August Reinisch, Investment law and soft law, Edward Elgar, UK, 2012.
- Kate Miles, The Origins of International Investment Law: Empire, Environment, and the Safeguarding of Capital, Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
- Marie-Claire Cordonier Segger and H.E. Judge C. G. Weeramantry, Sustainable development principles in the decisions of international courts and tribunals 1992–2012, in International Environmental Law, Routledge, New York, 2017.
- Susan L. karamanian, International energy trade and investor-state

arbitration: What role for sustainable development? in Mutsuo Matsushita and Thomas J. Schoenbaum, Emerging issues in sustainable development: International trade law and policy relating to natural resources, energy and the environment, Economic, law, and Institutions in Asia Pacific, Springer, Japan, 2016.

B. Thesis

- Anne Gilles, La définition de l'investissement international: essai sur un concept juridique incertain. Thèse de doctorat en Droit international, Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2010.
- Ognyan Atanasov, Recherche sur la notion d'investissement protégé par le droit international, Thèse de doctorat, Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2017.

C. Articles and papers

- Ahmed Ghouri, What next for international investment law and policy? A review of the UNCTAD Global Action Menu for Investment Facilitation, Manchester Journal of International Economic Law, V 15, Issue 02, Sept 2018.
- Ana Novik and Alexandre de Crombrugghe, Towards an international framework for investment facilitation, OECD, Apr 2018, https://www.oecd.org/investment/Towards-an-international-framework-for-investment-facilitation.pdf.
- Carl Sauvant and Matthew Schhroth, Sustainable FDI for sustainable development, Colombia FDI Perspectives, Perspectives on topic foreign direct investment issues, n=o 221, 12/05/2018, http://ccsi.columbia.edu/files/2016/10/No-221-Sauvant-and-Mann-FINAL.pdf
- Charalampos Giannakopoulos, The Right to Regulate in International Investment Law and the Law of State Responsibility: A Hohfeldian Approach, in P. Pazartzis and P. Merkouris (eds), Permutations of

Responsibility in International Law, Brill, 2019. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2962686.

- David Wheeler, Racing to the Bottom; Foreign investment and air pollution in developing countries, Policy research working paper, WPs 2524, Word Bank, Jan 2001 http://documents.worldbank.org/curated/en/396391468777035209/pdf/multi-page.pdf.
- Elisabeth Turk and Diana Resort, UNCTAD's 2019 High-level IIA Conference: A new momentum for Phase 2 reform, December 17, 2019 https://iisd.org/itn/2019/12/17/unctads-2019-high-level-iia-conference-a-new-momentum-for-phase-2-reform-elisabeth-tuerk-diana-rosert/.
- Fabio Morosini, Mettre le droit de réglementer consacré dans les politiques et lois relatives à l'investissement au service du développement : réflexions à partir des données d'expérience de l'Afrique du Sud et du Brésil, 30/07/2018, https://www.iisd.org/itn/fr/2018/07/30/making-the-right-to-regulate-in-investment-law-and-policy-work-for-development-reflections-from-the-south-african-and-brazilian-experiences-fabio-morosini/#_ftnref1
- Felipe Hees and Barreto da Rocha Paranhos, Investment facilitation: moving beyond investment promotion, Colombia FDI perspectives, Perspectives on topical foreign direct investment issues, n=o 228, June 18, 2018 http://ccsi.columbia.edu/files/2016/10/No-228-Hees-and-Paranhos-FINAL.pdf.
- Ilze Dubava, Reconciling international investment law and sustainable development: Necessity or Luxury?, Working paper n 2010/27, Second biennial global conference, University of Barcelona, July 8-10, 2010. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1633019
- Juri Sueher. The future of FDI: Achieving the sustainable development goals 2030 through impact investment, Global policy, Volume 10, Issue 03, Sep 2009, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1758-5899.12714
- Karl Joachim and El kady Hamed, Investmment promotion provisions

in international investment agreement, UNCTAD, Geneva, 2008, https://unctad.org/ar/docs/iteiit20077_ar.pdf.

- Karl P. Sauvant and Howard Mann, Toward an indicative list of FDI sustainability characteristics, The E15 Initiative, Strengthening the global trade and investment system for sustainable development, ICTSD, Geneva, Oct 2017, http://e15initiative.org/publications/towards-an-indicative-list-of-fdi-sustainability-characteristics/.
- Karl P. Sauvant, International Investment Facilitation: By Whom and for What?. Presentation to the ICTSD/IDB Roundtable on "Trade Facilitation 2.0 in Regional Trade Agreements: Enabling Trade in the Digital Age", Geneva, 1 June 2018, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3198412
- Karl P. Sauvant, Promoting sustainable FDI through international investment agreements, Colombia FDI Perspectives, Perspectives on topic foreign direct investment issues, n=o 251, 06/05/2019, http://ccsi.columbia.edu/files/2018/10/No-251-Sauvant-FINAL.pdf .
- Kathryn Gordon, Joachim Pohl and Marie Bouchard, Investment treaty law, sustainable development and responsible business conduct: A fact finding survey, OECD working paper on international investment, 2014/01, OECD publishing, http://dx.doi.org/10.1787/5jz0xvgx1zlt-en.
- Maria A. Gwynn, Balancing the state's right to regulate with foreign investment protection: A perspective considering investment dispute in the South American Region, Groningen Journal of International Law, V 6 (1), 2018, https://ugp.rug.nl/GROJIL/article/view/32076.
- Nadine Richez-Battesti et Francesca Petrella, Une cartographie des entreprises sociales et de leur écosystème en Europe: Le cas français A map of Social Enterprises and their ecosystems in Europe: the French case, Nov 2016, https://fonda.asso.fr/system/files/fichiers/mappingsocialenterprisefr16_2_.pdf

- Nicolas Ligneul, Négociations transatlantique et investissement responsable, Revue de L'Union Européenne, n=0597, Avril 2016, Dalloz.
- Probhash Ranjan, Using the public law concept of proportionality to balance investment protection with regulation in international investment law: A critical Appraisal, Cambridge Journal of International and Comparative Law, V 03, Issue 03, 2014. https://www.elgaronline.com/downloadpdf/journals/cilj/3-3/cilj.2014.03.11.xml.
- Rachid Zoiaimia, Réflexions sur la sécurité juridique de l'investissement étranger en Algérie, Revue Académique de la Recherche Juridique, Université Abderrahmane Mira de Béjaia, Algeria, Vol.1, issue 01, 2010.
- Sonia Ben Kheder, Environmental regulation, Foreign direct investment and pollution, Thèse de doctorat, UFR de sciences économiques, Université Paris I – Sorbonne, 2010, https://pdfs.semanticscholar.org/6143/5333ccb368e06f5650ecf590d06f7fa98868.pdf.

D. Reports

- Bruno Deffains et Catherine Kessedjian, Index de la sécurité juridique (ISJ), rapport pour la Fondation pour le droit continental, Mai 2015 http://www.fondation-droitcontinental.org/fr/wp-content/ uploads /2015/04/Rapport-ISJ-Juin-2015.pdf.
- EU, Capital Markets Union: Commission welcomes agreement on sustainable investment disclosure rules, 07/03/2019, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_19_1571.
- European Commission, Circular Economy: implementation of the circular economy Action Plan, 2020, https://ec.europa.eu/environment/circular-economy/.
- European Commission, Closing the loop: An EU action plan for the Circular Economy, Brussels, 02/12/2015, COM 2015/614 https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:8a8ef5e8-99a0-11e5-b3b7-01aa75ed71a1.0012.02/DOC_1&format=PDF.

- European Commission, On the implementation of the Circular Economy Action Plan, Report from the commission to the European parliament, the council, the European economic and social committee and the committee of the regions, Brussels, 04/03/2019, 2019/90, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52019DC0190&from=EN.
- European Commission, Sustainable finance, https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/sustainable-finance_en.
- European Commission, Toward a sustainable Europe by 2030, Reflection paper, Brussels, 30/01/2019, p 02 https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/1/2019/EN/COM-2019-22-F1-EN-MAIN-PART-1.PDF.
- European Parliament, Circular economy package four legislative proposals on waste, Briefing EU legislation in progress, 2016 https://www.europarl.europa.eu/EPRS/EPRS-Briefing-573936-Circular-economy-package-FINAL.pdf.
- OECD, Policy framework for investment, OECD Publishing, Paris, 2015 https://www.oecd.org/mcm-2018/documents/Policy-Framework-for-Investment-2015-CMIN2015-5.pdf.
- PRI, Global guide to responsible investment regulation 2016, https://www.msci.com/documents/1296102/0/PRI_MSCI_Global-Guide-to-Responsible-Investment-Regulation.pdf/ac76bbbd-1e0a-416e-9e83-9416910a4a4b.
- SDG Compass, The guide for business action on the SDGs, https://sdgcompass.org/wp-content/uploads/2015/12/019104_SDG_Compass_Guide_2015.pdf.
- UN, ESCAP/CTI/2019/5, promoting sustainable investment and business, Economic and Social Council, Economic and Social Council for Asia and the pacific, Committee on Trade and Investment, 28/12/2018, Sixth session, Bangkok, 13 – 15 March 2019 https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/B18/013/53/pdf/B1801353.pdf?OpenElement.

- UN, Financing for sustainable development report 2020, Report of the Inter-agency task force on financing for development, New York 2020, https://developmentfinance.un.org/sites/developmentfinance.un.org/files/FSDR_2020.pdf.
- UN, Revue nationale volontaire 2019 Algérie, Forum politique de Haut niveau New York, 16 Juillet 2019, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/24438presentation_ministre_definitive_15_juillet.pdf.
- UN. Kuwait Voluntary national review 2019; Report on the implementation of the 2030 UN High-level political forum on sustainable development, 2019.
- UNCTAD (2010). World Investment Report 2010: Investing in a Low-carbon Economy, https://unctad.org/en/Docs/wir2010_en.pdf.
- UNCTAD, promoting low-carbon investment, Investment Advisory Series, Series A, Number 7, Geneva, UN, 2013, p 05. https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcb2013d2_en.pdf.
- UNICATD, UNICTAD's reform package for the international investment regime, UN, https://investmentpolicy.unctad.org/uploadedfiles/document/UNCTAD_Reform_Package_2018.pdf.
- UNICTAD, Global Action Menu for Investment Facilitation, UNCTAD/DIAE, Sept 2016 https://investmentpolicy.unctad.org/uploaded-files/document/Action%20Menu%2001-12-2016%20EN%20light%20version.pdf.
- UNICTAD, Investment policy framework for sustainable development, UNICTAD/DIAE/PCB/2015. https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcb2015d5_en.pdf.
- United Nations Global Compact, Corporate sustainability in the world economy, New York, January 2014 https://www.unpri.org/pri/an-introduction-to-responsible-investment/what-are-the-principles-for-responsible-investment
- World Bank Group, Doing Business (2004 -2020); Comparing business regulation in 190 economics http://documents.worldbank.org .

E. Websites

- http://comm.kna.kw/
- http://lcweb5.loc.gov/
- http://www.andi.dz/
- http://www.kna.kw/
- http://www.newkuwait.gov.kw/
- https://e.kdipa.gov.kw/
- https://econpapers.repec.org/
- https://epa.org.kw/Agreements
- https://investmentpolicy.unctad.org/
- https://moci.gov.kw/
- https://sdgcompass.org/
- https://sustainabledevelopment.un.org/
- https://unctad.org/
- https://undocs.org/
- https://www.kdipa.gov.kw/
- https://www.legifrance.gouv.fr
- https://www.researchgate.net
- www.scpd.gov.kw/home.aspx

المحتوى:

الموضوع	الصفحة
الملخص	507
المقدمة	508
المبحث الأول: تحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت في ظل المفهوم التقليدي لجذب الاستثمار	513
المطلب الأول: بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت	513
الفرع الأول: بيئة الأعمال: مؤشر قانوني ضمن مؤشرات متداخلة	513
الفرع الثاني: تطور بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت	520
المطلب الثاني: آليات تحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت	523
الفرع الأول: محاولة التمييز بين ترقية الاستثمار وتسهيل الاستثمار كآلية لتحسين بيئة الأعمال	523
الفرع الثاني: الآليات الإجرائية لتحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت	526
الفرع الثالث: الآليات الموضوعية لتحسين بيئة الأعمال في دولتي الجزائر والكويت	529
المطلب الثالث: الانتقال من الكمّ إلى الكيف في ترقية الاستثمار	532
الفرع الأول: بين السعي لتحقيق أهداف الاستثمار والسباق نحو القاع	532
الفرع الثاني: ضعف النصوص القانونية في مجال ضمان جودة الاستثمار	534
المبحث الثاني: نحو فرض الاستدامة كمؤشر لضمان جاذبية الاستثمار في دولتي الجزائر والكويت	536

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: الاستثمار المستدام: مفهوم قانوني مركّب	538
الفرع الأول: في محاولة لوضع تعريف قانوني للاستثمار المستدام	538
الفرع الثاني: معالم ومجالات الاستثمار المستدام	543
المطلب الثاني: الآليات القانونية لإدراج الاستدامة في المشاريع الاستثمارية	548
الفرع الأول: مراجعة النصوص القانونية سارية المفعول	551
الفرع الثاني: الاستعاضة عن النصّ القانوني الملزم بالقوانين المرنة والمطابقة للمعايير	561
الفرع الثالث: الانتقال إلى استدامة الاستثمار وفق سياسة محدّدة	564
المطلب الثالث: تحديات تفعيل الاستثمار المستدام في دولتي الجزائر والكويت	571
الفرع الأول: تحديات مالية وتقنية لتفعيل الاستثمار المستدام في دولتي الجزائر والكويت	572
الفرع الثاني: تحديات إدارية وسياسية لتفعيل الاستثمار المستدام في دولتي الجزائر والكويت	574
الملاحق	579
الخاتمة	580
المراجع	582